الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي
كلية الاقتصاد

الدارسات العليا
قسم العلوم السياسية

ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها علي الجماهيرية

أعداد الطالب : أبو بكر محمد عمر الغزالي

إشراف : د. الحسين العيساوي مصباح

قسم العلوم السياسية .كلية الاقتصاد .جامعة التحدي

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الإجازة العاليا "الماجستير"

العام الجامعي 2007 – 2008 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــة التحـــــدي
كلية الاقتصـــــــاد
قسم العلوم السياسيـــة

ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها على الجماهيرية

إعداد الطالب : أبوبكر محمد عمر الغزالي

لجنة الإشراف والمناقشة تتكون من :

		التوقيع:
د. الحسين العيساوي مصباح	مشرفا ورئيسا	.....
د. منصور فرج الشكـــــري	ممتحنا داخليا	.....
د. عبدالحميد محمد النعمـــي	ممتحنا خارجيا	.....

د. علي مفتاح محمد البريشني
مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد/
أ.علي مصدر عبدالسلام
أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

الإهداء

إلى جميع الذين قال فيهم الحق تعالي :

(لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)

الشكر والتقدير

إلى كل من :-
كان له أثر أو بصمات في بناء صرح جامعة التحدي التي قهرت الجهل والتخلف وأنارت دروب الحياة بالعلم والمعرفة بمدينة الرباط الأمامي سرت .

إلى الأستاذ الفاضل **الدكتور:الحسين العيساوي مصباح** على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى كافة ملاحظاته التي كان لها الأثر الطيب والملموس في مسار هذه الدراسة.

وإلى الأستاذ الفاضل:علي أمدورد مدير الإدارة العامة للشؤون القنصلية والأستاذ:عادل البريكي المسؤول على ملف الهجرة غير الشرعية بنفس الإدارة على ما قدماه من مساعدة ومعلومات ووثائق قيمة والتي أسهمت بشكل فعال في إنجاح هذا البحث وإخراجه إلى حيز النور .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع من شجعوني على مواصلة الدراسات العليا وأخص منهم شقيقي المحامي القدير:**ضي الغزالي** , والدكتور **جمعة مصباح فتح الله** .

أبو بكر الغزالي

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

المقدمة .....

الفصل الأول

مفهوم الهجرة وأبعادها ودوافعها

المبحث الأول : تعريف الهجرة وطبيعتها وأنواعها 8

المبحث الثاني :عوامل الهجرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الطاردة ...14

الفصل الثاني

عوامل جذب المهاجرين إلى الجماهيرية العظمى

المبحث الأول : العوامل الجغرافية 23

المبحث الثاني : العوامل السياسية 30

المبحث الثالث : العوامل الاقتصادية 43

الفصل الثالث

آثار ومخاطر الهجرة علي الجماهيرية

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية 53

المبحث الثاني : الآثار الأمنية والاجتماعية 65

المبحث الثالث : الآثار السياسية 75

الفصل الرابع

أساليب ومتطلبات مواجهة الهجرة

المبحث الأول : طرق وأساليب مكافحة الهجرة 95

المبحث الثاني : المتطلبات اللازمة لمكافحة ظاهرة الهجرة 107

الخاتمـــــة : 111

قائمة المراجع : 117

المقدمة

صارت الجماهيرية خلال العقدين الماضيين مقصداً لتدفقات كبيرة من المهاجرين الأفارقة علي اختلاف جنسياتهم وأجناسهم وثقافاتهم , عرب وغير عرب مسلمين وغير مسلمين , يتنوعون في دوافعهم وغاياتهم وكذلك أساليب دخولهم , فمنهم من يستخدم المنافذ الرسمية ومنهم من لا يجد إلى ذلك سبيلا فيقتحم الحدود بعيداً عن أعين السلطات , ومنهم من يستهدف البحث عن فرص للعمل بينما يستهدف الأخرون العبور إلى مواطن أخرى كجنوب أوروبا تسللا, ومنهم من يحوز ما يثبت هويته من المستندات الدالة وأكثرهم ليسوا كذلك , وهم جميعاً يشتركون في أن وجودهم بالجماهيرية كمقيمين لا يعد شرعيا وفقاً لما تنص عليه التشريعات الليبية ذات العلاقة , والأهم من ذلك أنهم ظلوا ولا يزالون يشكلون مشكلة وظاهرة متعددة الأبعاد سواء تجاه الدولة أو المجتمع الليبي وقد أدت هذه الظاهرة إلى بروز العديد من المشاكل والمخاطر و التي منها ما هو أمني كارتكاب جرائم القتل , والسرقة, والاتجار بالمخدرات , والشعوذة والتسول, وتزوير الوثائق الرسمية والأختام, ومنها ما هو صحي كانتشار العديد من الأمراض الخطرة علي الصحة العامة مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة " الإيدز ",والالتهاب الكبدي,والزهري وغيرها , و منها ما هو اقتصادي علي سبيل المثال لا الحصر ارتفاع نسبة البطالة في سوق العمل الليبي , وتزوير العملة المحلية والأجنبية , وتهريب السلع المدعومة.
كما أدت هذه الظاهرة إلى وجود أبعاد أخرى خلقت نوعاً من التوتر في العلاقات الخارجية للجماهيرية ببعض الدول الأخرى التي طالتها أثار الهجرة غير الشرعية عن طريق عبور الجماهيرية , أو لاعتقادها بأن ليبيا قد قصدت بدفع المهاجرين إليها قصدا .

فظاهرة الهجرة غير الشرعية وبحجمها المتسع والمتزايد أربكت الوضع العام في ليبيا وتغلبت أثارها السلبية علي إيجابياتها حتى ألتمس المواطن مخاطرها, ووقع الكثير من المواطنين ضحاياها قتلا , أو سرقة , أو نصبا واحتيالا , أو مرضا وعدوى .

إن مخاطر هذه الظاهرة وأثارها طالت المساس بالأمن العام , حتى بات الأمن غير مستقر , والمواطن غير آمن ولا مطمئن , فعايش المواطن من الجرائم قتل الأبرياء , وسرقة الممتلكات , وحالات الاغتصاب , وتشريد

الأسر, أو انتشار عدوى أمراض لم يعرف لها أسباب غير انتقالها بالعدوى عن طريق المهاجرين , فالواقع يؤكد أن هذه الزعزعة الأمنية , وانتشار الأمراض المعدية , وارتفاع معدل الجرائم بنسب عالية جدا , وانتشار تجارة المخدرات والفساد لم تظهر آثارها بالجماهيرية من قبل إلا بعد زيادة و تعاظم الهجرة غير الشرعية تجاه ليبيا .
وقد أصبحت ليبيا بعد تزايد تيارات الهجرة غير الشرعية ساحة خصبة لارتكاب الجرائم,وتجارة المخدرات,وعصابات تهريب البشر,وجميع الممنوعات والمحرمات قانونا,وأصبحت النيابات العامة والمحاكم تعج بالقضايا المرتكبة بفعل المهاجرين , وازدحمت دور الإصلاح والتأهيل والسجون بالمساجين والمحكومين حتى اثقل كاهل الدولة في الأنفاق علي ذلك .

وبالرغم من أن هذه الظاهرة ليست بجديده علي ليبيا من حيث المبدأ إلا أن شرارة اشتعال مخاطرها قد بدأت مع بداية عقد التسعينات في القرن السابق وازداد تعاظمها بشكل خطر مع مطلع القرن الحالي , وقد عانت الدولة الليبية الكثير والكثير من جراء هذه الظاهرة المزعجة التي سببت مأس في الداخل وحرج في الخارج .

وانطلاقا مما تقدم فان هذه الظاهرة باتت تشكل موضوعا هاما وجديرا بالدراسة و البحث العلمي الأمر الذي دفع الباحث أن يتناولها في هذه الأطروحة وفق خطة الدراسة التالية:

أهداف الدراسة:-
1- تستهدف الدراسة الوقوف علي أسباب ودوافع الهجرة أصلا , واستخدام الجماهيرية العظمي كمنطقة عبور بين مناطق الطرد ومناطق الجذب

2- دراسة الانعكاسات السلبية علي سياسة الجماهيرية الخارجية أو علاقة الجماهيرية بالدول الأخرى .

3- دراسة الانعكاسات السلبية علي سياسات الجماهيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- استخلاص الحلول واقتراحها لتجنب تلك السلبيات .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وغير المنظمة ومدي انعكاساتها السلبية علي الجماهيرية العظمي والمجتمع الليبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ولبيان أوضح يمكن التعبير عن ذلك في التساؤلات التالية : -

أ- كيف يمكن للجماهيرية مواجهة الاستحقاقات الداخلية والخارجية على الصعيدين والسياسي الاقتصادي ؟

ب- ما هي العلاقة بين عدم الاستقرار وتدهور الجانب الأمني وصعوبة السيطرة وانتشار الممارسات الخاطئة والظاهرة محل الدراسة ؟

جـ ما مدى علاقة انتشار الأمراض والأوبئة غير المألوفة للمجتمع بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

د- هل هناك علاقة بين مؤشر ارتفاع نسبة الجريمة وارتفاع نسبة المهاجرين تجاه الجماهيرية؟

فرضيات الدراسة :

تقوم فرضيات الدراسة علي أن :-

1- للهجرة غير الشرعية انعكاسات سلبية علي الجماهيرية العظمي والمجتمع الليبي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا .

2- إن حركة التنمية في ليبيا شكلت عاملاً محفزا مهما للمهاجرين مما ضاعف الأعداد المهاجرة تجاه الجماهيرية للبحث عن فرصة عمل ومعيشة افضل وترتب علي ذلك بروز الظاهرة وبروز أثارها

أهمية الدراسة:-

1- تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن الأسباب المسببة لهذه الظاهرة وعن مخاطرها وانعكاساتها السلبية علي الجماهيرية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ووضع حلول ومقترحات لمعالجتها .

2- إثراء المكتبة الليبية بالدراسات الهادفة للاستفادة منها عند صناعة القرار وتنفيذه وليستفيد منها طلاب الجامعات والدراسات العليا .

مناهج الدراسة :

لقد اعتمد الباحث في دراسته على المناهج التالية وفق ما تتطلبه هذه الدراسة وذلك علي النحو التالي :

1- المنهج التحليلي .

نظرا لما تتطلبه طبيعة هذه الدراسة من تحليل لبعض الافتراضات والاتجاهات والآراء فقد اعتمد الباحث علي هذا المنهج بغية الوصول إلى جلاء الضبابية و الغموض عن كثير من الملابسات التي تعتم علي هذه الظاهرة وليصل الباحث إلى وضع النقاط علي الحروف ليتمكن القارئ من قراءة هذه الظاهرة علي حقيقتها .

2 المدخل القانوني .

يرى الباحث الاستعانة بهذا المنهج لأن هذه الظاهرة غير شرعية وطبيعتها مخالفة للقوانين وصولا لمعرفة مكمن الخلل الكامن في عجز القوانين أو ضعف الأداء التنفيذي ولتحديد نقاط العجز والمسؤولية في عدم كفاية القوانين للحد من هذه الظاهرة ومنعها من الاختراق لحرمة الوطن وحق المواطنين.

3- أداة المقابلة

رأي الباحث الاستعانة بالمقابلة الشخصية بغية الوصول إلى بعض المعلومات غير المتاحة بالمراجع والمصادر المتوفرة , وذلك لمحاولة سد العجز في موضوع الظاهرة قيد الدراسة .

التعريفات الإجرائية

الهجرة غير الشرعية- يقصد بها الهجرة غير القانونية وغير المنظمة التي تشكل حركة انسياب غير الليبيين إلى أرض الجماهيرية أو عبرها إلى الدول الأخرى أو كل هجرة خالفت قوانين الهجرة المحلية أو سببت آثارا سلبية علي الجماهيرية .

صعوبات الدراسة:-

واجهت الباحث عدة صعوبات يمكن حصرها في الأتي :-

1- قلة المراجع أو عدم وجودها بالشكل الذي يغطي الموضوع بشكل عام حتى يخرج بأفضل مما هو عليه , ورغم ذلك فقد تمكن الباحث من أن يستنبط معلوماته من خلال بعض الكتب والوثائق والمراسلات والتقارير والمذكرات والدوريات التي أمكنه الوصول إليها.

2- صعوبة الوصول والحصول على المعلومات والبيانات الرسمية التي تخضع في كثير من الأحوال للسرية والتحفظ التام عليها .

خطة الدراسة :-
قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة جاءت علي النحو التالي:-
الفصل الأول : تناول مفهوم الهجرة وطبيعتها وأنواعها حيث تناول مبحثه الأول - تعريف الهجرة وطبيعتها وأنواعها.
وتناول مبحثه الثاني عوامل الهجرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطاردة.

الفصل الثاني : تناول عوامل جذب المهاجرين إلى الجماهيرية فقد كان مبحثه الأول العوامل الجغرافية و أما مبحثه الثاني - العوامل السياسية ومبحثه الثالث تناول العوامل الاقتصادية .

الفصل الثالث : تناول أثار ومخاطر الهجرة علي الجماهيرية فقد اهتم مبحثه الأول - بالأثار الاقتصادية علي الجماهيرية و أما المبحث الثاني - تناول الأثار الأمنية والاجتماعية وتطرق مبحثه الثالث - للآثار السياسية

الفصل الرابع : تناول أساليب ومتطلبات مواجهة الهجرة حيث تدارس مبحثه الأول - طرق وأساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية
و أما مبحثه الثاني فركز علي المتطلبات اللازمة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، واختتم الباحث دراسته بخاتمة تحوى الخلاصة ونتائج الدراسة , وتوصياتها .

الفصل الأول

مفـهوم الهجـرة وأبعـادها ودوافعهـا

المبحث الأول : تعريف الهجرة وطبيعتها وأنواعها

المبحث الثاني : عوامل الهجرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطاردة

الفصل الأول
مفهوم الهجرة وأبعادها ودوافعها

تمهيد:

كانت ولا تزال الهجرة البشرية تشكل واحدة من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره , ولذا فإنها استرعت ولازالت تسترعي انتباه المجتمع البشري منذ أن كان جماعات قبلية أو عرقية وإلى أن أصبح تنظيمات سياسية ومجموعات دولية , نظرا لما ينشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه , والمجتمع الذي انتهت إليه , وحتى المجتمع الذي عبرته لمجرد العبور , وعلي الرغم من قدم الظاهرة فإن هذه التحركات البشرية تتم الآن علي نطاق أوسع بكثير جدا مما كان في الماضي , فأصبحت تتعدى كل الحدود الوطنية والإقليمية , وتشمل فئات متفاوتة ومتباينة من الناس من كل الأعمار والجنسيات والأعراق والسلالات, والمستويات الثقافية والاقتصادية, والتخصصات المهنية , وساعد علي زيادة هذه التحركات ظهور مناطق جديدة للجذب , وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات , واختراق الدعاية والإعلام للحدود .

وتأتي تلك الهجرات رغم كل ما يحيط بحياة المهاجرين من صراع وكفاح وإحباط , أو فشل وقدرة علي التكيف مع الأوضاع الجديدة , أو عجز عن التأقلم جراء انعدام رغبة المجتمع الجديد نفسه في استيعاب الوافدين الجدد وامتصاصهم و تقييد حركتهم , ووضع العوائق والعراقيل والقواعد والقوانين التي تحول دون اندماجهم فيه , مما قد يدفعهم أو يدفع بعضهم إلى العودة إلى المجتمع الأصل أو الانتقال إلي جهات أخرى للبحث عن ظروف أفضل .

وكل هذا يجعل من الهجرات البشرية المتواصلة موضوعا متجددا يحتاج إلى دراسة تتناول موضوع الظاهرة في كل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق وتمشيا مع أهداف الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين :-

- المبحث الأول / تعريف الهجرة وطبيعتها وأنواعها

- المبحث الثاني / عوامل الهجرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطاردة

المبحث الأول

تعريف الهجرة وطبيعتها وأنواعها

تعطي القواميس العربية المتعددة الأصل اللغوي لكلمة هجرة وتتفق علي أن الأصل مشتق من الفعل " هجر " الذي يفيد معني الترك والمغادرة, ويقال هجر الشي أي تركه حيث جاء في المعجم معاني عديدة للهجرة,ومنها:- [1]

هاجر بمعني ترك وطنه , والمهاجرة:الهجرة,والمهجر المكان الذي يهاجر إليه أو منه , والهجرة : الخروج من أرض إلى أخرى .

وتوجد في قواميس ومعاجم اللغة كلمات أخرى مرادفه لمعني الهجرة ومنها: الانتقال , النزوح , والارتحال , ورغم وجود بعض أوجه الاختلاف بين هذه الألفاظ من حيث الدلالة القانونية أو الوظيفية لكل منها فقد شاع استعمالها من قبل الكثير من الباحثين علي أنها مرادفات لمعني ومفهوم واحد .[2]

وفي دائرة معارف القرن العشرين,أشير إلى الهجرة بأنها الخروج من أرض إلى أرض.[3]

أما في دائرة معارف العلوم الاجتماعية فقد عرفت بأنها التحرك الجغرافي الدائم للأشخاص .[4]

ويماثل هذه المفاهيم التي أعطتها التعريفات السابقة للهجرة المفهوم الذي تعطيه كلمه (migration)الإنجليزية وهو :انتقال الإنسان من محل إقامته إلى بيئة اجتماعيه أخرى[5]

أما علماء الاجتماع فقد طوروا الأصل اللغوي لكلمة هجرة , وحددوها وظيفيا بأنها : - عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد .

وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم , أي باضطرارهم إلى ذلك قسرا , أو لهدف خططه المجتمع .[6]

وقد خلصت الموسوعة البريطانية إلى تعريف الهجرة بشكل عام بأنها: -

التغيير الدائم للموطن من قبل فرد أو جماعة , بينما ذهبت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى القول بأن الهجرة في أكثر معانيها عموما تعرف عادة بأنها حركة الأفراد الدائمة نسبيا عبر مسافة معينه .[7]

5- المرجع نفسه , ص 41 . 1-ابراهيم مصطفي واخرون, المعجم الوسيط,ج2,بيروت:دار أحياء التراث العربي,(د.ت)ص982.

2-المرجع نفسه , ج1 , ص334 .

3-محمد فريد وجدي , دائرة معارف القرن العشرين , مج 10،بيروت : دار المعرفة,1971,ص469

4- عز الدين عبد السلام العالم , تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي , دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر بمصر , مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية , دار الكتب الوطنية,بنغازي,ط1, 2000 ,ص 40 .

6- إبراهيم مصطفي وآخرون , مرجع سابق , ص337.

7- د. مجدي حماد,النظام السياسي الاستيطاني,دراسة مقارنة(إسرائيل وجنوب أفريقيا) ,دار الوحدة للطباعة والنشر , بيروت , ط1 , 1981 , ص 20 .

وفي إحصاء الهجرة الدولية مثلا , وطبقا لتوصيات الأمم المتحدة , وما جرى عليه العمل الدولي , يعتبر الفرد مهاجرا إذا ما عبر عن رغبته في الاستيطان في الدولة التي دخلها لمدة عام على أقل تقدير.[1]

وان كان موضوع بحثنا هو حول الهجرة غير الشرعية , فإن تعريفها يعتبر نقيضاً للهجرة الشرعية التي تتخذ إجراءاتها حسب القانون في دول المنشأ والأصل ودول الاستقبال .

وبهذا تصبح الهجرة غير الشرعية هي كل حالة هجرة اتخذت شكلا مخالفا للقوانين في دول الاستقبال أي الدخول بدون وثائق وموافقات من الدولة الأصل إلى دولة أخرى عبر طرق غير المنافذ الرسمية وبدون وثائق ومستندات سفر ولا تأشيرات دخول وبدون تسجيل في المنافذ الرسمية وكما أنها تعني أي هجرة كانت قانونية تم تحولت عبر مسارات أخرى لمخالفة القوانين كالهجرة التي تكون لغرض السياحة مثلا ثم يتحول مسارها إلى البحث عن العمل بدون عقود عمل قانونية وتتخذ الهجرة أشكالاً وأنماطاً متعددة منها ما يأتي تناوله بشيء من التفصيل والتوضيح : -

أولا : الهجرات المؤقتة :(2)

يقصد بها كل حالة هجرة تكون مبنية علي اعتبارات العودة متي ما تم إنجاز الهدف المهاجر من أجله أو متي ما انقضت الظروف المسببة للهجرة .

ويلاحظ , أن ظاهرة الهجرة المؤقتة قد تتحول إلى هجرة استيطانية في ضوء مقارنة بعض المهاجرين لعوامل الدفع والجذب عبر فتره ممتدة من الزمن كما أن ظاهرة الهجرة الإجبارية يمكن بدورها أن تقود إلى نمط الهجرة المؤقتة وخاصة في بعض حالات اللاجئين كشكل من أشكال الهجرات الإجبارية وعلي سبيل المثال , فان آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون خارج وطنهم ويعتبرون أنفسهم في حالة هجرة مؤقتة لوجود الرغبة والإصرار علي العودة لوطنهم الأصلي .

ثانيا :الهجرات الإجبارية :

وهي تتصرف إلى حالات انعدام إرادة المهاجر في تقرير البقاء في موطنه الأصلي,وقد يحدث ذلك تحت ضغط العوامل الأيكولوجية , ونتيجة لعدم القدرة علي التعامل مع القوي الطبيعية , ومن المحتمل أن يكون هذا الشكل هو من أقدم أشكال الانتقال البشري, حيث كانت شعوب بأكملها وليس مجرد بعض العائلات أو الجماعات الصغيرة تعمد إلى الهجرة البدائية , وفضلا عن ذلك , فإن مفهوم الهجرة الإجبارية يشتمل علي بعض الحالات التي تعبر في الواقع عن عملية تهجير ومن أمثلتها حالات اللاجئين والنفي وتجارة الرقيق .[3]

1- نفس المرجع السابق ، ص ص 20-21

2- د.علاء الدين هلال,الاستعمار الاستيطاني في فلسطين,معهد البحوث والدراسات العربية,1975,ص143

3- د. مجدي حماد , النظام السياسي الاستيطاني , مرجع سابق , ص 21 .

فقد شهد القرن العشرين زيادة حادة في حجم الهجرة الإجبارية التي تعبر عنها ظاهرة اللاجئين تحت ضغط عمليات إرهاب وعنف جماعي ضد جماعات بعينها ومن أمثلة ذلك , كما تشير الموسوعة البريطانية , فرار حوالي ثلاثة أرباع مليون فلسطيني في غمار موجات الإرهاب التي فرضتها الجماعات الصهيونية المسلحة في فلسطين بين عامي 47-48 ف .[1]

وكذلك انتقال السكان في ظل ظروف مماثلة فيما بين الهند وباكستان في نفس الفترة والذي قدر بحوالي " 14" أربعة عشر مليون من البشر ,وهذا يذكرنا بما جري علي كثير من سكان ليبيا أثناء فتره الاستعمار الإيطالي بانتقال هجرات جماعية وفردية إلى بلدان الجوار من جرّاء الظلم والاستبداد الاستعماري , ولقد لجأت غالبية الحكومات من وقت لآخر إلى استعمال سلاح النفي في مواجهة المجرمين أو المعارضة السياسية أو الأشخاص غير المرغوب فيهم .[2]
وعلي سبيل المثال قامت بريطانيا بتهجير حوالي " 150" ألف من المجرمين إلى استراليا فيما بين عام 1788 وعام 1867ف , وكذلك قام الاتحاد السوفيتي سابقا بنفي حوالي " 400 " ألف مواطن من أصل جرماني من منطقة الفوبي و" 60 " ألف مواطن آخرين من الأقليات خلال الحرب العالمية الثانية بتهمة التعاون مع النازية .[3]

وفضلا عما تقدم فإن تجارة الرقيق قد استمرت علي مدار مئات السنين في أفريقيا واسيا , وأوروبا, وأمريكا ,عندما كانت العبودية مؤسسة اجتماعية مستقره لفترة طويلة .

ثالثا : الهجرات الاستيطانية
ويقصد بها حالات الهجرات البشرية الفردية والجماعية الإجبارية والاختيارية التي تهدف إلى تغيير الموطن الأصلي , والاستقرار بشكل دائم نسبيا في موطن أخر جديد .[4]

فالهجرة تبدأ بشكل فردي في بعض الحالات , حيث يعمد الإنسان فرد وربما عائلته إلى الهجرة تحت ضغط ودوافع اقتصادية واجتماعية في غالبية الحالات , ودوافع سياسية في بعض الحالات , ويضاف إلى ذلك حالة أولئك

1- المرجع السابق , ص 22 .
2- د. شوقي الجمل,تاريخ كشف افريقيا واستعمارها,القاهرة , مكتبة الأنجلو المصرية ,1976 , ص130
3- وليم فهمي , موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين . القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية,1979 , ص 184 .
4- وليم فهمي,موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين , مرجع سابق ,ص 193 .

الذين يغيّرون موطن إقامتهم دون اعتبار لعوامل دفع معينة دون إرغامهم علي ذلك بواسطة قوة سياسية قاهرة , ومن قبيل ذلك حركات الرواد المغامرين ورجال التبشير الديني أو ما شابه ذلك من حركات الهجرة ذات الدوافع الفردية . ولذلك يلاحظ أن الهجرات الفردية قد تقود إلي حالة من الهجرة المتسلسلة بمعني هجرة جماعات بشرية كبيرة نسبيا علي نطاق واسع وبشكل تدريجي تحت تأثير الخبرات الإيجابية التي يرسلها المهاجرون الأوائل إلى ذويهم وأصدقائهم في الموطن الأصلي , سواء عن طريق الخطابات أو من خلال الزيارة إلى الموطن الأصلي , التي يكون لها تأثير أقوى في تحريك موجات جديدة من الهجرة , لأنه متي ما نجح هذا الاتصال الشخصي من قبل المهاجرين الأوائل في تحريك آخرين نحو الهجرة واللحاق بهم , فإن هؤلاء بدورهم سيمارسون نفس التأثير علي ذويهم وأصدقائهم . [1]

وهكذا تبدأ سلسلة الهجرة , وتؤدي في النهاية إلى انتقال آلاف السكان من موطن إلى موطن جديد , وفي غالبية الحالات يتجه المهاجرون الجدد إلى الاستقرار في الأقاليم التي استوطن بها المهاجرون الأوائل .

رابعاً : الهجرة المعاكسة

وهي تعني عودة المهاجرين مرة ثانية إلى دولة الأصل ويطلق عليها الهجرات المعاكسة , ويتم ذلك عادة بعد تحقيق الأهداف التي دفعت إلى الهجرة , أو الحوافز التي أدت إليها وهي في الغالب ذات طبيعة اقتصادية و اجتماعية , وربما نظراً للفشل في تحقيق هذه الأهداف في بعض الحالات , أو بعد انقضاء الظروف السياسية أو ما سواها من العوامل الطاردة التي فرضت الهجرة الأولى من دولة الأصل .[2]

ومع ذلك يلاحظ أن حالات الهجرات الاستيطانية قد تعرف أيضا ظاهرة الهجرة المعاكسة إلى دولة الأصل , وبصفة خاصة عندما تمر الدول التي تمت الهجرة الأولى إليها بحالة من الكساد الاقتصادي الذي ينعكس بالدرجة الأولى علي المهاجرين , ويؤدي بهم إلى فقدان وظائفهم , أو علي العكس من ذلك قد يعمد أولئك الذين صادفهم النجاح من الناحية الاقتصادية في الموطن الجديد إلى العودة لدولهم الأصلية لإعادة استثمار مدخراتهم أو لبلوغ سن المعاش أو رغبة في الراحة , ويضاف إلى ذلك أيضا حالة المهاجرين الذين يعودون إلى دولهم الأصلية تحت ضغط قوة الرابطة القومية , وخاصة في حالة إخفاق المجتمع الجديد في استيعابهم أو عدم قدرتهم علي تحقيق التكامل مع ذلك

1- د. مجدي حماد , النظام السياسي الاستيطاني , مرجع سابق , ص51 .

2- المرجع السابق , ص 56 .

المجتمع , ولاشك أنه مما يساعد علي تدعيم فكرة العودة إلى دولة الأصل في هذه الحالات عدم تحقق التوقعات السابقة علي القيام بالهجرة . [1]

ويتضح مما سبق , أن الهجرة تعتبر أحد الظواهر البشرية المرتبطة بالإنسان منذ وجد فوق سطح الكره الأرضية , وأنها تتم استجابة لدوافع متعددة وتتخذ بالتالي أنماطاً مختلفة , وفي ضوء ذلك تري الموسوعة البريطانية : أنه إذا كان آدم أ ي الإنسان الأول قد نزل في مكان واحد علي سطح الأرض , فإن ظاهرة الهجرة وخاصة الهجرة البدائية بالتحديد تعتبر في الواقع أساس عملية تعمير الكرة الأرضية كلها بخلفائه من البشر[2]

ومعني ذلك أن ظاهرة الهجرة , وبصفة خاصة الهجرة الجماعية , تعتبر أساس تعمير العالم بسكانه , وأنه كانت هناك منذ مرحلة ما قبل التاريخ عمليات واسعة لانتقال السكان عبر المناطق والقارات المختلفة , بحيث يصعب القول بأن سكان إقليم ما قد وجدوا فوقه لمرة واحدة وإلى الأبد , ومع ذلك فالقول بأن الإنسان يهاجر لأن عدم الاستقرار يعتبر أحد الخصائص المتأصلة فيه , وأنه بدوي بالطبيعة , يواجه الدفع بأن أحد خصائص نفس الإنسان هي الاستقرار الدائم , وأنه يبقي كذلك ما لم تدفعه قوة ما إلى الانتقال . إن الفرضية الأولى تثير سؤالا هاما وهو : لماذا لا يهاجر كثير من الناس ؟ بينما الفرضية الثانية تقدم ردا علي ذلك السؤال يتلخص في أن كثيرا من المهاجرين قد اضطروا للانتقال .

ومع ذلك لا تزال هناك حاجة لمزيد من التفسير لظاهرة الهجرة , وقد سعي البعض إلى ذلك بالإحالة إلى مفاهيم الدفع و الجذب , فالمهاجرون قد يواجهون عوامل الدفع في موطنهم الأصلي , من نحو ندرة الموارد الطبيعية أو استنزافها , وعلي العكس من ذلك قد يستجيبون لعوامل الجذب في الموطن الجديد من نحو فرص العمل الأفضل.

لقد حاول البعض تفسير جميع الهجرات بعوامل الدفع وحدها , بينما حاول البعض التركيز أساساً علي عوامل الجذب فقط , ولاشك أنه من الصحيح أن عوامل الدفع قد تكفي وحدها لتحريك الهجرة مثلما يحدث في حالة المجاعة , وكذلك في بعض الحالات قد تكون عوامل الجذب مسؤولة بالكامل عن حركة الهجرة , مثلما حدث فيما يسمي بحمي الاندفاع نحو الذهب لدي اكتشاف بعض مناجمه .[3]

1- المرجع السابق , ص 59 .

2- د. زاهر رياض , استعمار القارة الأفريقية واستقلالها ,القاهرة , دار المعرفة , 1966 , ص5 .

3- المرجع السابق , ص 17 .

ولكن في غالبية الحالات تلعب عوامل الدفع والجذب دورا مشتركا , إذ يمكن القول أن المهاجر المحتمل , في غير حالات الهجرة البدائية , يوازن بين الظروف السائدة في موطنه الأصلي والمزايا وأيضا المساوئ المتمثلة في كل إقليم يحتمل الهجرة إليه , إذ أن مثل هذه الاختلافات الإقليمية تعتبر شرطا سابقا للهجرة .

المبحث الثاني
عوامل الهجرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطاردة

أولا: العوامل السياسية

تتداخل العوامل المؤثرة في الهجرة والتي تشكل في مجملها عوامل الطرد أو الجذب, ورغم صعوبة استخلاصها من بعض كونها تتداخل وتتشابه مع بعضها البعض , سيحاول الباحث عزلها وتناولها كلاً علي حده .

وقبل الخوض في غمار هذا العامل المؤثر بالدرجة الأولى في تحديد نسبة الطرد باعتبار أن بقية العوامل تتوقف أساسا علي العامل السياسي لما له من قوة تأثير في بقية العوامل الأخرى , لابد أن نعرف مفهوم السياسة العامة استرسالا في تحديد طبيعة العوامل السياسية الطاردة,والتي تشكل في مجملها سلبيات انتهاج سياسة عامة للدول غير القادرة علي حل أزمات ومشاكل مواطنيها .

ورأى الباحث أن يأخذ من ضمن التعريفات المتعددة للسياسة العامة تعريف " لاسويل " لما له من تشخيص لواقع السياسة العامة في بلدان الطرد , فقد عرف لاسويل السياسة العامة بأنها : من يحوز علي ماذا ومتي وكيف ؟ عبر نشاطات تتعلق بتوسيع الموارد والمكاسب والمزايا والقيم المادية والمعنوية .[1]

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أنه يعكس مفهوم الصفوة و إمكانية حصولهم علي قيم هامة عبر التأثير علي قوى الآخرين في المجتمع , ومن ثم , فالسياسة العامة هي انعكاس لإرادة أصحاب النفوذ والقوة والمسيطرين علي محاور التنظيم السياسي ونشاطاته ومؤسساته .

ويرى الباحث أن العوامل السياسية الطاردة اختصارا لا تخرج في مجملها عن سوء الإدارة السياسية القائمة في أي بلد تتوفر فيه عوامل الطرد السياسية , فالملاحظ أن البلدان التي لا يتوفر فيها استقرار سياسي تعد اكثر البلدان طرداً لمواطنيها , ويمكن إيجاز العوامل الطاردة في الآتي :[2]

1- عدم العدالة في توزيع الفرص الوظيفية .

2- عدم التدبير في خلق مواقع عمل جديدة لاستيعاب الأجيال الناشئة .

3- ممارسة التمييز العنصري والاضطهاد السياسي وهضم الحقوق العامة للمواطنين .

4- عزل و أبعاد الفرد عن المجموعة نتيجة لأن يكون هذا مؤيدا لعقيدة سائدة مخالفة لما يقوم عليه النظام القائم .

1- من مذكرة محاضرات ألقاها الدكتور الحسين العيساوي في السياسة العامة , الدراسات العليا, خريف 2003ف .

2- رياض عواد , هجرة العقول , شعبة التثقيف والتعبئة والإعلام , ط 1, 1992,ص61.

5- المعاملة التي تتصف بالقمع والظلم الناتجة عن أسباب سياسية أو دينية .
ونتيجة لهذه الأسباب لا يجد الإنسان من حل أمامه سوى التحرك والانتقال من موطنه الأصل إلى موطن أخر جديد يقع عليه الاختيار نتيجة معطيات معينة بحثا عن واقع أفضل يجد فيه ما يفتقده ومالا يستطيع تحقيقه في بلاده .

والحقيقة أن أغلب الدول الأفريقية تتصف بعدم الاستقرار السياسي وذلك لأسباب عدة منها التخلف الاجتماعي الذي يبرز في الثقافة القبلية وما ينعكس عنها من ظواهر الحمية والثأر والطاعة والانصياع لشيخ أو سلطان القبيلة , ووجود إرث استعماري متأصل في أعماق القارة الأفريقية, فالخلافات بين الدول الأفريقية قائمة علي الدوام لأوهن الأسباب , و أحيانا تدور رحى حرب بين قيادات سياسية لأسباب شخصية ,وإلى جانب ذلك توجد تحديات سياسية داخلية تؤثر في مجريات عوامل الهجرة الطاردة والتي سنوردها فيما يلي :-

1- انتشار الفساد

يقصد بالفساد " استغلال المناصب لغايات شخصية " وهو يؤثر علي رسم السياسة العامة ما بين الإطار النظري والعملي فيؤدي ذلك إلى مخالفة القوانين والتحايل عليها لتحقيق المصالح الشخصية علي حساب المصلحة العامة , كما يؤثر الفساد علي روح المبادرة العامة والابتكار , إضافة إلى ذلك يقوم المفسدون بتغيير عناصر تركيبة الإنفاق الحكومي , إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر من البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها , مع الاحتفاظ بسريتها ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل علي الخدمات الأساسية : مثل التعليم والصحة , ويتجه إلى الأنفاق بشكل أكبر علي مجالات الاستثمار علي الرشوة, و هذا الواقع الساري علي الدول الأفريقية أو الدول المماثلة لها خلف لها عوائق وحواجز بين التنمية والتنمية المثالية التي تقود هذه الدول إلى بر الأمان , وعموما سيبقي الفساد يشكل عائقا أمام تطور هذه البلدان , حيث يشير التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية إلى أن الدول الأفريقية تعد من أكثر الدول تفشيا للفساد , وتمثل موقعا متأخرا جدا في قائمة الدول التي تضمنها التقرير عام 2000 , حيث احتلت نيجيريا والكاميرون الموقع الأخير , وللفساد أبعاد أخرى تؤدي إلى إتلاف حقوق الناس وتعقيد الوصول إليها , وتسخير كل الإمكانيات, لتحقيق المصالح الشخصية علي حساب مصالح العامة , و إجبار الناس علي الانصياع للأوامر والإذعان بكل وسائل الإكراه , الأمر الذي يؤدي نهاية المطاف إلى خيار الهجرة ليس لأنها رغبة ولكن لأنها الحل البديل .[1]

1- صادق رشيد , أفريقيا والتنمية المستعصية , ترجمة مصطفي مجدي الجمال ,مركز البحوث العربية , القاهرة,1997 , ص 51 .

2 ـ الصراعات والحروب

إثر تقسيم القوى الاستعمارية لأفريقيا إلى وحدات إقليمية , وتجزئتها إلى ممالك ودول وجماعات تعسفا في الستينات , ورثت الدول الأفريقية المستقلة حديثا هذه الحدود الاستعمارية ومعها التحدي الذي تشكله التركة , والذي ولد صراعات وحروب لانهاية لها بين بعض الدول فيما بينها , إضافة إلى التركة الاستعمارية تشكل الحروب الأهلية أهم معوق داخلي للتنمية والتطور, وقد ابتليت القارة منذ عام 1970 ,وحتى أواخر القرن الماضي بأكثر من"35" حربا, وفي عام 1996, نكب " 14" بلدا من بلدان أفر يقيا ألـ 53 بنزاعات مسلحة تسببت في أكثر من نصف جميع الوفيات المتصلة بالحروب علي نطاق العالم.(1)

و أما علي صعيد ظاهرة الهجرة فقد زادت هذه الظروف من هجرة سكان هذه البلدان إلى اتجاهات مختلفة من العالم للبحث عن موطن قدم آمن يشعر فيه الإنسان بأنه في مأمن من الموت المحقق قتلا .

والباحث هنا يطرح سؤالا افتراضياً عما هو البديل في ظل هذه الصراعات والحروب وغياب عنصر الاستقرار والأمن الذي كان من المفترض أن توفره الأنظمة السياسية القائمة علي رأس هذه البلدان ؟ لقد كان الحل البديل يفرض نفسه فجاء في شكل قرار اتخذه المهاجرون في هجر بؤر الصراع وسفك الدماء والتدهور الأمني .

وانطلاقا من هذا الواقع فأن هجرة الأفارقة أو من يماثلهم في الواقع نتيجة ظروف إنسانية قاسية يفترض النظر إليها بعين حقوق الإنسان ما وراء الاضطرار , وأن يتعامل معهم كأصحاب ظرف صعب يستحق أن يبحث في إمكانية معاملتهم كحالات استثناء " هجرة الفرار من الحروب والموت " .

وفي إطار تناول العوامل السياسية باعتبارها طاردة لا يمكن أن يتجاهل الباحث حقيقة طبيعة النظم الديكتاتورية التي ظلت ومازالت تحكم الدول الأفريقية علي الأغلب وما تتعرض له الشعوب جرائها من ويلات , والأمثلة كثيرة في هذه القارة فالنظام السوداني الأسبق أبان فترة حكم جعفر نميري قد انتج هجرة سودانية كبيرة إلى الجماهيرية , والنظام المصري في زمن السادات كذلك عمل علي قهر الكثير من المضطهدين سياسيا , والنظام الحالي هو الأخر في مصر ومعاملاته تجاه التيارات الإسلامية يشكل عامل طرد , وكذلك الحال فيما يتعلق بالجزائر وما ترتب علي انعدام استقرارها السياسي من حرب أهلية , ناهيك عما تعرضت له تشاد في زمن حسين حبري , وكذلك الحال تجاه مجريات الأمور في الصومال بعد سقوط زياد بري , وهذه الجنسيات علي اختلافها تشارك في تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى الجماهيرية بحثا لها عن الأمن ومعطيات العيش الأخرى وبمعدل أو بأخر .

---

1 ـ د.نوازد عبد الرحمن الهيتي . (التنمية في أفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين) , مجلة دراسات , العدد 7 ,(طرابلس , منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام 2001) ص14

ثانيا :- العوامل الاقتصادية

يرى كثير من المحللين أن العوامل الاقتصادية تشكل أحد أهم العوامل الباعثة أو الطاردة للهجرة من بلدان المصدر الذي تعاني من أزمات واضطرابات في الاقتصاد .

فمنذ عام 1938 , فسر الباحث " هيربرل" العوامل المسببة للهجرة وذكر بانها تكمن أساسا في أن هناك قوى جاذبة تتفاعل لدى الفرد تشجعه علي مغادرة المكان وتغريبه علي الانتقال من مكان إلى آخر, أو بمعني آخر إذا كانت الاحتياجات الفردية غير متوافرة أو غير مشجعة في المكان الذي يستقر به الفرد, أي مكان استقراره الأصلي , فحينئذ يساور هذا الفرد التفكير المستمر في الانتقال إلى مكان آخر ,حتى لو كان علي قناعة تامة بموقعه الحالي ؛لأن المعلومات المتوافرة لدى الفرد ذاته حول إمكانية الحصول علي فرص أفضل في المكان الأخر مقارنة بالفرص المتاحة في مكان الأصل هي ما يجعله يقدم علي اتخاذ قرار الانتقال,وعلي أية حال فمن المتعارف عليه أن لكل هجرة عوامل دفع أو جذب متعددة تتفاعل علي تأثيراتها .(1)

وبناء علي ذلك فقرار الانتقال من مكان إلى آخر لا يتخذ إلا بعد معاينة من قبل الشخص نفسه ليحدد العامل أو الظرف الذي كان وراء اتخاذه قرار الهجرة , وتحديد الاتجاه الذي يرغب في الانتقال إليه أي الاتجاه الذي يمكن أن يوفر البديل الأفضل , فعلي سبيل المثال الشخص الفار من ملاحقة سياسية لا يختار البلد الذي يرتبط مع بلده بعلاقات حسنة بل يحاول الالتجاء إلى بلد علاقاته سيئة مع بلاده أو بلد لا توجد فيه اتفاقيات بشأن تسليم المطلوبين ,وكذلك المهاجر الباحث عن فرص عمل يتجه إلى البلدان المتقدمة والغنية كالدول النفطية أو الصناعية الكبرى .

وتتوقف العوامل الاقتصادية الطاردة في القارة الأفريقية بالدرجة الأولى وعلي وجه العموم الدول المماثلة لها علي مدي انعدام و تأخر التنمية أو فشل الخطط التنموية فيها والتي من معوقاتها افتقار التنمية لرؤوس الأموال , وقلة المعرفة الفنية والإدارية , ويعتبر غياب العقلية الاقتصادية المدبرة المسؤول الأول عن عدم توافر الخبرة الفنية والإدارية في كثير من البلدان المتأزمة اقتصاديا .

وترتبط هذه المشكلة ذاتها بمشكلة أخرى أهم وأشمل وهي انعدام التوازن في كثير من المناطق بين الموارد الطبيعية وإمكانيات التصنيع من ناحية , وحجم السكان وتوفر الأيدي العاملة من ناحية أخرى , ففي بعض البلدان مثل

1- المرجع السابق , ص 15.

بوروندي ورواندا,نجد أن السكان يزيدون زيادة كبيرة بالنسبة للإمكانيات والموارد الاقتصادية , بينما تحتاج بلدان أخرى مثل زامبيا وحوض الكونغو وجنوب أفريقيا وبعض الأقطار والتي في مقدمتها ليبيا إلى كثير من الأيدي العاملة التي لا تتوفر بين السكان من حيث الجوانب الكمية والنوعية , حتى تتمكن من تحقيق درجة عالية من التنمية والتطور الاقتصادي. [1]

وفي مثل هذه الحالات يقع الإنسان بين حالتي الطرد والجذب , فالبلدان التي يزيد فيها تعداد السكان عن حجم الموارد والإمكانيات تتأثر بعوامل طرد قوية بسبب أزمة العمل والبطالة , ويكون الاتجاه بالدرجة الأولى إلى البلدان التي لها إقبال على استخدام العمالة الوافدة لسد العجز في مواقع الأيدي العاملة المطلوبة ،بالإضافة إلى ذلك فقد قيمت الهجرة على أنها ذات تأثير إيجابي على أسواق العمل في دول الطرد , لذا فقد اعتبرت البطالة وعلى الدوام من القوى الطاردة للعمالة , ومن هنا جاء تشجيع الكثير من أصحاب القرار لهجرة الفائض من الأيدي العاملة كعامل مساهم في تخفيف حدة البطالة في دول المنشأ إضافة إلى كونها تشكل مصدراً للدخل الوطني. [2]

و تعتبر العوامل الاقتصادية التي سببت الطرد وأدت إلى دفع كثير من الناس في شكل هجرات متوالية إلى الجماهيرية للاستقرار بها أو لعبورها كأفضل حلقة وصل مع العالم الآخر , ناتجة عن تحديات التنمية في القارة الأفريقية , إذ رغم مرور أكثر من أربعة عقود على حصول أفريقيا على استقلالها السياسي غير أن إنجازها التنموي المتحقق لازال متواضعا بسبب تحديات كبيرة تعرقل البناء الاقتصادي والنهوض التنموي , تبدأ بالظروف الطبيعية الصعبة حيث يسود الجفاف مناطق كبيرة واسعة من القارة , علاوة على تحديات الاستقرار السياسي والذي ينعكس انعكاسا مباشرا على التنمية والاقتصاد , وتتجسد أزمة التنمية في: -

1 - استمرار نمو الفقر .

2 - تهميش طبقات كاملة من الناس .

3 - تدمير الموارد الطبيعية و إفساد البيئة .

4 - استمرار اشتعال فتيل الصراع الاجتماعي والحروب العسكرية والمدنية .

ويعتبر اتساع الهوة في مستوي المعيشة بين الدول المتقدمة والمتخلفة , أحد الأسباب التي لا يستهان بها في تفعيل أثر العامل الاقتصادي على الهجرة , فنسبة معدلات الفقر عالية جدا في القارة الأفريقية فقد ارتفعت نسبة الذين يعشون على

1- د . نوازد الهيتي , مرجع سابق , ص 16 .

2- تقرير عن برنامج دعم إدارة الهجرة غير الشرعية , الاتصال الخارجي , الإدارة العامة للشؤون القنصلية , 2003 .

أقل من دولار في اليوم . وفي ضوء استمرار نمو السكان , فإن عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار سيستمر في الارتفاع ما لم يتحقق نمو اقتصادي في حدود دنيا , فقد ارتفع عدد الفقراء من حوالي 180 مليون في عام 1987 إلى حوالي 219 مليون نسمة في عام 1993 , وبالرغم من ذلك نجد أن القارة باستثناء جنوب أفريقيا تواجه تحديات تنموية صعبة جدا , حيث تحتل مؤخرة الترتيب الدولي فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد والذي قدر في سنة 1999 بنحو 440 دولار للعام الواحد . ويلاحظ في هذا المجال أن إجمالي الدخل الأفريقي لا يتجاوز الدخل في كوريا الجنوبية , وأن الناتج المحلي الإجمالي في القارة الأفريقية بلغ نحو 23 مليار دولار للقطر الوسيط وهو ما يعادل إنتاج مدينة صغيرة من مدن الدول المتقدمة , وكذلك يلاحظ أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في عام 2000 يقل عما كان عليه في عام 1970 وأنه تدني في بعض الأقطار بنسبة 50% عما هو الحال عليه آنذاك .

ثالثا: العوامل الاجتماعية

كما يلعب العامل الاجتماعي للهجرة دورا ثانويا في الهجرة الدولية إذ أنه يمكن أن يكون أثره على الهجرة الداخلية داخل القطر الواحد أكثر من دوره على صعيد الهجرة فيما بين الدول , ولكن يبقي من ضمن عوامل الهجرة بشكل عام , فقد تنتج الهجرة عن سبب نظرة دونية للفرد الذي لا يواكب الركب الاقتصادي والاجتماعي في بلد الطرد , محاولة منه تحقيق قفزة طائرة يحقق فيها اجتياز منافسيه من أبناء جنسه أو جيله , كما أن النظرة الاجتماعية للمسافر أو المهاجر إلى بلدان أخرى ينظر إليه على أنه شخص متمكن وأنه قادر و أخيرا يتمتع بميزة العمل في الخارج الذي ينظر إليها بشكل أنها تجسد الثراء الشخصي للفرد وقد ينال الاحترام من جراء ذلك حتى أسرته التي خلفها في بلاده , ومن أوجه العوامل الاجتماعية ما يلي :

1 - النزاعات القبلية .
2 - الحرب الأهلية .
3 - كثرة الجرائم وغياب استتباب الأمن .

ويري الباحث أن هذا الواقع يؤيد فرضية أثر العوامل الاقتصادية على الهجرة الذي ضاعف من مساراتها , فنلاحظ مما سبق تدني متوسط الدخل الحقيقي للفرد الأفريقي عام 2000 عما كان عليه الحال عام 1970 , فالواقع أن مسار الهجرة في السبعينات لا يقارن بمسارها في نهاية التسعينات أو بداية الألفية الجديدة , هذا مما يدل على أن العامل الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في تحريك الهجرة من بؤر الفقر والعوز باتجاه بلدان التقدم والازدهار الاقتصادي , وعند المقارنة بين البلدان الطاردة والجماهيرية العظمي المتأثرة بفعل ظاهرة الهجرة , نلاحظ أن الوافدين إلى الجماهيرية العظمي جلهم من بلدان تعاني من تدهور اقتصادي حاد جدا , ويقع الاختيار على الجماهيرية لأنها يمكن أن تعوض المهاجرين ما افتقدوه في بلدانهم كالعمل وتحسن الوضع المعيشي للفرد وأسرته.

الفصل الثانـي

عـــوامـــل جذب المهاجرين إلى الجـماهـيرية

المبحـث الأول : العوامل الجغرافـية
المبحث الثاني : العوامل السيـاســية
المبحث الثالث : العوامل الاقتصـادية

الفصل الثاني

عوامل جذب المهاجرين إلى الجماهيرية

تمهيد :

يقدر ما تتمتع ليبيا بعواملها الجغرافية والسياسية والاقتصادية بقدر ما ترتب علي ذلك من أبعاد ومشاكل , وآثار سياسية واقتصادية , فالموقع الجغرافي لليبيا جعل منها محط نظر للدول الكبرى , وصراع وتنافس , وحروب بين الدول الاستعمارية , ومنذ قديم الزمان وليبيا تعتبر بوابة إفريقيا علي أوروبا والعكس, ويعتبر الموقع الجغرافي لليبيا اختيار أساسي للمهاجرين القاصدين تجاه أوروبا وما بعدها , ناهيك عن كونه يرتبط حدودياً بست دول أفريقية , وهي في مجملها غير قابلة للسيطرة عليها بإحكام .

وأحد أهم أسباب اختيار ليبيا كنقطة عبور تجاه دول ما وراء البحر المتوسط قرب السواحل الليبية عن غيرها من سواحل الدول الأخرى إلى سواحل دول جنوب أوروبا , إضافة إلى طول الساحل البحري الذي يؤثر طوله تأثيراً مباشراً في تأمينه بالحراسة والمراقبة .

واقتصادياً تعتبر ليبيا الدولة الأكثر ازدهاراً اقتصادياً في الشمال الأفريقي, وكذلك تتوفر بها أكبر فرص عمل بالنسبة للعمالة المهاجرة , وساعد علي ذلك عزوف كثير من الليبيين عن مزاولة العديد من المهن والحرف لأسباب ثقافية أو اجتماعية .

فليبيا مستهدفة بالهجرة إليها , وهجرة العبور باعتبارها أفضل موقع جغرافي لهجرة العبور , وأفضل بلد يمكن أن يوفر أكبر قدر من فرص العمل للمهاجرين سواء للعمل بالقطاع الخاص أو القطاع العام , وبغض النظر عن التأهيل والتدريب لأن الأنشطة الاقتصادية قادرة في ضوء الواقع علي استيعاب أية عمالة ، ويشجع علي الهجرة أكثر إلى ليبيا بعد حركة التنمية والاقتصاد المزدهر استقرار النظام السياسي , وتمتعه بالاعتدال , والاستقرار الأمني , واستتباب الأمن بشكل عام وعدالة القانون وتوفر السلع الاستهلاكية الغذائية ورخص أسعارها , وتمتع الأجانب بنفس حقوق المواطنين حيث لازال العلاج أحياناً مجاناً وأحياناً بأسعار رمزية , ومجانية التعليم بجميع المراحل التي يمكن أن يستفيد منها أبناء المهاجرين بأسرهم , واجتماعياً يحظى الأجانب بشكل عام باحترام وتقدير كبيرين , كما يحظى الأجانب بالمعاملة الحسنة المبنية علي أسس إنسانية وأصالة عربية إسلامية .

كما لا ينسي دور وتوجهات القيادة السياسية تجاه القارة الأفريقية , والنداءات المستمرة من أجل التبادل في التنقل والاستثمار والتجارة بين ليبيا وأقطار القارة السمراء , وتبنيها لقضايا القارة والتي اختتمت بدعوتها وجهودها لتأسيس اتحاد أفريقي موحد , يشكل فضاءً واحداً يواكب عولمة العصر الحديث ويشجع أكثر علي حرية الانتقال والتنقل بين أقطار القارة , إلا أن ذلك لا يعني أنه يشجع علي الهجرة غير الشرعية بشكلها الذي يحمل إلى ليبيا الإجرام والمجرمين والحاملين للأمراض المعدية , كما لا يعني ذلك أن تهاجر كل القارة إلى دولة واحدة .

ومن هذا المنطلق ومن خلال الدراسة نحاول تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث

وهي : -

المبحث الأول : العوامل الجغرافية

المبحث الثاني : العوامل السياسية

المبحث الثالث : العوامل الاقتصادية

المبحث الأول
العوامل الجغرافية

أولا : الموقع الجغرافي

تحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال أفريقيا , وتقع تقريبا بين خطي طول 9/25شرقا , وبين دائرتي عرض 18/33 شمالا ،وتحدها مياه البحر المتوسط شمالا , والنيجر وتشاد جنوبا ، ومن الشرق مصر والسودان ، ومن الغرب تونس و الجزائر بحدود صحراوية طولها مجتمعة 4065 كم^2 , كما تمتلك ليبيا ساحلا بحريا طوله " 1900 " ألف وتسعمائة كيلو متر ، من بئر الرملة إلى رأس أجدابيا.(1)

ويظهر بجلاء من هذا التحديد اتساع رقعة دولة ليبيا والتي تقدر مساحتها بأكثر من " 1.750 " ^{2}, مليون وسبعمائة وخمسون ألف كيلو متر مربع , تحدها مجموعه من الحدود يبلغ مجموع أطوالها ما يزيد عن " 5965 " , خمسة آلاف وتسعمائة وخمسة وستون كيلو متر مربع ، منها أربعة آلاف وخمسة وستون حدود برية و أما الباقي فهو طول الشريط الساحلي , وللتوضيح أكثر نبين طول الحدود الليبية مع دول الجوار التالية :- (2)

- الحدود الليبية المصرية - 1265 كم .
- الحدود الليبية السودانية - 0165 كم .
- الحدود الليبية التشادية - 0990 كم .
- الحدود الليبية النيجيرية - 0350 كم .
- الحدود الليبية الجزائرية - 0965 كم .
- الحدود الليبية التونسية - 0330 كم .

1- عبد القادر مصطفى المحيشي و أخرون , جغرافية القارة الأفريقية وجزرها دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , 2000 ف, ط1 , ص249.

2- طاهر جاسم محمد , دراسات تاريخية في العلاقات العربية الأفريقية , بيروت , دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع , 2003 , ط1, ص 86

أهمية الموقع الجغرافي

أدى موقع البلاد المتميز علي الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثر البلاد مباشرة بالعديد من الأحداث التاريخية الهامة جدا التي عرفتها منطقة البحر المتوسط , كونها تعد مدخلا مهما يوصل إلى أوساط القارة الأفريقية , ويشكل البوابة الرئيسية تجاه أوروبا من خلال البحر المتوسط.

فموقع ليبيا الجغرافي واتساع رقعتها منحها مكانة خاصة في ربط العلاقات، فهي تعتبر جسرا هاما تربط المشرق العربي بمغربه , وكانت ولازالت معبرا ما بين أوساط القارة الأفريقية وشاطئ المتوسط , وإلى جانب ذلك تعد ليبيا حلقة وصل بين بلدان أطراف الصحراء وأوروبا , ولفترات طويلة من التاريخ قامت ليبيا بالتعامل التجاري والاقتصادي بين شعوب البحر المتوسط ودول الصحراء الكبرى .[1]

و قد ساعد هذا الموقع علي إنعاش التجارة بين المناطق الأفريقية المختلفة وجزر البحر المتوسط ، ومثلت علي العموم مراكز التجمع في الأراضي الليبية- من موانى وواحات الصحراء - محطات تجمع القوافل التجارية المتحركة بين مناطق المغرب العربي والدول الإفريقية لتبادل البضائع , وبهذا الموقع تعتبر ليبيا جسر عبور للعديد من الهجرات وتحديدا هجرات شعوب البحر المتوسط إلى أوساط أفريقيا أو العكس , وهي أيضا حلقة وصل بين هذه المناطق , وبالرغم من وجود الصحراء الكبرى بين حضارات البحر المتوسط ووسط وجنوب القارة إلا أن العديد من هذه الحضارات المتوسطية تمكنت من العبور إلى مناطق أفريقيا جنوب الصحراء , وذلك عن طريق طرق القوافل والمنافذ التي تمر عبر أراضى ليبيا .[2]

والتي أهمها :-

- طرق القوافل التجارية:-

إن حقيقة عدم وجود أنهار في هذه المساحة الشاسعة جعلت وسيلة النقل واحدة وهي تلك التي تستعمل فيها الحيوانات , وقد أدى ذلك لظهور شبكة من

1- إبراهيم حركات , (دور الصحراء الأفريقية في التبادل والتسويق خلال العصر الوسيط). مجلة البحوث التاريخية , طرابلس : 3 : 1 (أي النار 1981) ص 27 .

2- نجمي رجب ضياف , مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية , مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ,1999 , ط 1 , ص 142 .

الطرق تربط ما بين المراكز المدنية الساحلية ودوا خل أفريقيا , يمر بعضها عبر المراكز التجارية في الواحات الليبية والتي أهمها غات , إضافة إلى تلك التي تربط المراكز العمرانية في ليبيا مع بعضها البعض , ونجم عن ذلك شبكة من الطرق الداخلية وطرق التجارة الصحراوية , غير أن بدايات هذه الشبكة من الطرق غير معروفة تماما , ولكن المعلومات التي توفرها المصادر تبين أن قوافل الفينيقيين والإغريق والرومان الذين كانوا يسيطرون على المناطق الساحلية كانت تسلك طرقا معروف إلى الدواخل أهمها طريق برنو الشهيرة.(1)

وقد قام الفينيقيون بنشاط كبير في العصور القديمة, حيث أسسوا العديد من المحطات التجارية علي الساحل الليبي, وسرعان ما تمت هذه المحطات , واتخذ بعضها شكل المدن ,وهذا ما نراه اليوم في المدن الثلاث ـ أويا ـ لبد ـ صبراتة , ولم يكن التركيز علي اختيارها إلا لاستراتيجية الأبعاد العسكرية والتجارية وطرق التجارة الدولية , وقد استخدم العرب والأتراك بعض الطرق الرومانية القديمة , مع استحداث طرق جديدة لأول مرة مثل طريق الحجيج التي كانت تربط فاس (المغرب) بمكة المكرمة في شبه الجزيرة العربية عبر ليبيا .(2)

طريق طرابلس ـ كانوا : .

وقد وصفت هذه الطريق اكثر من مرة بأنها طريق هامة وخاصة في القرنيين السابع عشر والثامن عشر , وكانت تسير من طرابلس صوب الجنوب الغربي إلى اغدامس التي كانت تمثل مركزا تجاريا وملتقى هاماً للطرق عبر التاريخ , ثم تستمر جنوبا إلى كانوا عبر تشاد وإير واجادي , ومن أجاديس تمتد إلى تمبكتو عبر جوا, كما كانت تمبكتو تتصل بغدامس بطريق مستقيم عبر عين صالح . (3)

طريق طرابلس ـ تشاد :

تتبع هذه الطريق الساحل حتى مصراته ثم تتجه نحو مرزق . ومن مرزق تسير إلى كوكاوا عن طريق بلما. (4)

1- المرجع السابق , ص 143 .

2- الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا (تحليل جغرافي) , ترجمة :أبو القاسم محمد العزابي ، صالح أبو صفحة , منشورات المنشأ الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع , 1981 , ط1 , ص 84 .

3- نفس المرجع السابق , ص 85 .

4- نحمي رجب ضياف , مرجع سابق , ص 148 .

طريق طرابلس ـ كوكاوا :

وهذه الطريق عرفت بأنها من أهم طرق القوافل الصحراوية في الفترة التي تبتدئ منذ أوائل القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر(1820).[1]

ـ طريق بنغازي ـ مداي

اشتهرت هذه الطريق في القرون الوسطى ،لأنها كانت تربط بنغازي بابتشي (غرب السودان)، ومن بنغازي كانت تمتد جنوبا إلى أجد أبيا و أوجله حيث تلتقي بطريق الحجيج , ثم تواصل سيرها إلى السودان مارة بواحات الكفرة.[2]

طريق الحجيج :

كان هناك طريقان للحجيج تسيران من مراكش في الغرب إلى القاهرة ومكة المكرمة في الشرق . وتبدأ أحدهما من فاس(بالمغرب) مارة بعين صالح ، غات , ومرزق , وسوكنه , أوجله , فتوه والقاهرة إلى الأراضي المقدسة أما الثانية فتتبع مسار الطريق الساحلي القديم التي تصل المغرب بمصر .[3]

طريق السودان الأوسط

يعرف بالطريق الغربي ويبدأ هذا الطريق بطرابلس ويمر بغدامس وغات وبلاد الأبير إلى اغادس زندر ـ كانو , وكانت القوافل التي تقطع هذا الطريق تستغرق مدة لا تقل عن ثمانية أو تسعة أشهر بين الذهاب والإياب , مع استراحة ثلاثين يوما أثناء الطريق ويبلغ طول هذا الطريق " 2400 " كيلومتر.[4]

وما من شك أن هذه المقدمة الجغرافية لليبيا في موقعها وأهميتها التجارية التي أتاحتها لها الاستراتيجية الجغرافية جعلت منها قبلة اتجاه واتجاه عبور , ويلاحظ أن تمركز بعض المدن أو المناطق الحدودية الليبية جعل منها محطات تجاريه اقتصادية و أسواق سلع دولية . ثم إن الأوضاع في ليبيا تاريخيا تتمتع بقدر كبير من الأمن و الأمان , ومما زاد رغبة التجار في التعامل مع مدن ليبيا المهمة مرونة التجار الليبيين من حيث حسن الخلق ومصداقية التعامل مع التجار الوافدين , وهذا يزيد من الإجماع القاري على ليبيا كبلد عبور أو بلد استثمار تجاري .[5]

1- نفس المرجع السابق , ص 149.

2- د.عبد السلام محمد شلوف و آخرون ،وثائق أفريقية " من أكرا إلى لومي " , دار الجماهيرية للتوزيع والإعلان , ط1. 2001 , ص573

3 ـ فرانسيسكو كورو,ليبيا أثناء العهد العثماني,ترجمة خليفة التليسي,طرابلس :دار الفرجاني,1971 , ص105

4 ـ عبد القادر جلمي , من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى , ترجمة محمد الاسطي , طرابلس :دار المصراتي , ص 131.

5 ـ فرانسيسكو كورو , المرجع السابق ,ص 104

أثر الطرق والمسالك على الهجرة

إن الواقع الجغرافي لليبيا في السابق و أثره علي الهجرة القديمة والتواصل البشري بكافة أشكاله , إنما هو امتداد لتلك الأهمية الجغرافية التي زادت مع مرور الزمن أكثر أهمية , إن هذه الحصيلة التاريخية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لليبيا هي نتاج تاريخي خلف إرثاً متواصلاً على صعيد كافه الأقطار الأفريقية التي ورثت أجيالها على أن ليبيا هي بلد الاقتصاد والتجارة والتسوق الأفريقي الأوروبي , في نفس الوقت فليبيا كانت تجلب بضائع ما وراء البحر إلي بلدان ما وراء الصحراء والعكس , ولا يخفى أن هذه الطرق التي عددناها لها رواد مختصون يسمون " بالدليل " وهو شخص أو أكثر يرافقون القوافل لمعرفتهم بالمسالك الصحراوية المختصرة ومنابع المياه في الصحراء وعلي الرغم من قدم هذه الطرق وتطور وسائل المواصلات فإنها تحولت إلى طرق تستعملها سيارات الشحن التي تتنقل بين دول القارة الافريقيه والجماهيرية , وأن مهمة الدليل أصبحت مهنة فعالة لكثير من الأفارقة الذين يساهمون في التواصل بين دول القارة بعضها ببعض , وأن ليبيا لأهميتها الجغرافية والاقتصادية بالنسبة للقارة , فإن دليل الطرق والمسالك الصحراوية بالنسبة لليبيا هو أكثر وفرة من غيرها من الدول الأخرى , لكثرة توافد الأفارقة عليها في أشكال متعددة ومختلفة كتجار الصحراء والعمالة الوافدة أو تجار التهريب للسلع والبضائع .

وأما فيما يخص موضوعنا وهو الهجرة غير الشرعية ومدى أهمية العوامل الجغرافية الكامنة وراء اتخاذ ليبيا بلد عبور باتجاه دول أوروبا ودول ما وراء البحر عموما , فكما أسلف الباحث , أن طرق ومسالك السفر الصحراوية يتوفر بها الدليل ووسائل السفر والتنقل والجموع البشرية التي لا تنقطع في التواصل مع ليبيا سواء أكانوا تجارًا أو مهاجرين بحثًا عن فرص عمل أو فارين من هول وجحيم الحروب الأهلية والمنازعات القبلية , و إما من جراء الجفاف والفقر والتخلف والظلم والاضطهاد السياسي .

وحيث إن ليبيا تتمتع بشبكة طرق داخلية حديثة فبمجرد وصول القاصد لأول نقطة حدودية, يمكن أن يتنقل إلي شمال ليبيا وغربها وشرقها عبر وسائل مواصلات حديثه وطرقات آمنة وسريعة .

هذا بالإضافة لما يلقاه الإنسان الوافد من حسن ضيافة وكرم , فالشعب الليبي بطبعه شعب كريم ,وعطوف واجتماعي , و إنساني إلى أبعد الحدود , فكثير من المهاجرين يأتون إلى ليبيا حفاة عراة حتى يصلوا الأراضي الليبية , فإذا ما رأى أي مواطن ليبي مغترب حاف أو عار يقدم له ما يلزمه من بيته أو يهب له ما تيسر من ماله , ناهيك عن تقديم الطعام والشراب كصدقة يلتمس بها الإنسان أجرا و منفعة عند الله .

بالإضافة إلى ذلك تعتبر ليبيا هي أقرب دول الشمال إلى بلدان أوروبا بحريا , وزاد وقوع الاختيار عليها كبلد عبور باتجاه بلدان الجوار المتوسط الأوروبي ,طول ساحلها البحري , وقلة إمكانية مراقبة السواحل الليبية لعدم وجود قوة بشرية كافية تستطيع أن تؤدي رقابة أو حراسة فعالة لطول الحدود الليبية الأفريقية أو للسواحل البحرية الليبية ذات الطول المتباعد .

وقد ازدادت الهجرة خلال فترة التسعينات , بعد أن وقعت ليبيا تحت وطأة الحظر الظالم الذي حظر عليها شراء المعدات والأليات العسكرية والتقنية والحظر الجوي أيضا , فراجت ظاهرة التسلل والهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين بشبكات أجنبية متعاونة مع شبكات محلية .

إن هذا الموقع الجغرافي المتميز في قلب القارة الأفريقية هو سلاح ذو حدين فهو من حيث الاقتصاد والاتصال والعبور والتواصل مع القارة الأفريقية يشكل الشريان النابض للقارة , ولكن من حيث الحد الأخر فهو مدعاة لجذب المهاجرين ولتنافس الدول الاستعمارية والاستهداف من قبل الدول العظمى , فقد سبق وأن دارت رحى عدة حروب بين إيطاليا وألمانيا انجلترا بشأن محاولة السيطرة علي الدولة بموقعها الجغرافي الإستراتيجي والمتميز .

وقد سبق كذلك , وأن استهدفت ليبيا من قبل أكبر دولة في العالم ,وهي الولايات المتحدة الأمريكية , ولازالت ليبيا محط اهتمام الدول الكبرى لما لها من أهمية استراتيجية في جغرافية القارة الأفريقية , فالزحف قادم تجاه ليبيا ولو كان على الجثث ، لأنه لا بديل للأفارقة عنها , وعليه فإن ليبيا من حيث الانعكاسات السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية يمكن أن تكون ضحية جغرافيتها وضحية الهجرة و آثارها التي يستحيل السيطرة عليها بمعزل عن تعاون المجتمع الدولي , ولذا نجد ليبيا صادقة في رؤيتها للهجرة وهي تدعو العالم لمعالجة الظاهرة من جذورها طالما حسمت أغلب الأسباب في أنها اقتصادية , وتدعو للأخذ بيد القارة اقتصاديا وتنمويا حتى تقف على قوائمها , فوجهة نظر ليبيا هي عين الصواب لأن المواطن الأفريقي لا يترك موطنه العزيز رغبة للمشاهدة والتمتع بالإقامة في أوروبا بقدر ما هي محاولة لتحسين أوضاعه الاقتصادية , وإذا ما توفرت له أسبابها في بلاده فإنه سينسى ما يراوده من أفكار المغامرة والمهاجرة التي يعلم مسبقا أنها مخاطرة بين الموت أو الحياة , والوصول إلى المراد أو الزج بالسجون, أنها مغامرة أصبح يتحتم عليها الفشل خاصة بعد تزايد محاربة ظاهرة الهجرة وعدم تقبل المهاجرين في دول كثيرة من بلدان العالم .فالموقع الجغرافي هو الأنسب لعبور المهاجرين تجاه أوروبا بحكم ثوابته التاريخية .

ويمكن اعتبار ليبيا بحكم موقعها الجغرافي أنها قد تميزت ميزة خاصة , فقد منحها القدرة علي أن تلعب دورا ذا أهمية في تجارة البحر المتوسط مما جعلها تتأثر بالمؤثرات الأجنبية بحرا وبرا , ويمكن اعتبار ليبيا جسرا بين بلاد البحر المتوسط والبلاد الواقعة جنوب الصحراء من جهة وبين بلاد المغرب والمشرق من جهة ثانية .[1]

ويرى الباحث أن هذا مما يجعل ليبيا تتقبل واقعها , وتحاول علاج الظاهرة علاجا مثاليا يعمل علي تحقيق الأهداف ويزيل الأسباب من جذورها فيما يتعلق بدوافع الهجرة غير المشروعة حتى وإن كان ذلك علي حساب جزء من مقدراتها واقتصادها الوطني , لتجنيبها الأبعاد والاثار السلبية التي أصبحت آثارها بالغة الخطورة علي مصالح الدولة والمجتمع علي حد سواء .

1- الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا (تحليل جغرافي) مرجع سابق , ص65 .

المبحث الثاني

العوامل السياسية

أشار الدستور الليبي , الصادر في 7 أكتوبر (التمور)عام 1951 ف , بصورة واضحة إلى أن ليبيا جزء من القارة الأفريقية ، إلا أن هذا لم ينعكس علي اهتمام الدولة الليبية في العلاقات بين ليبيا والدول الأفريقية آنذاك . [1]

وكانت المرحلة الممتدة من عام 1951 إلى 1969 قد شهدت انطوائيه متحفظة في مختلف المجالات الدولية والإقليمية والتي تمثل المرحلة الممتدة عقب استقلال ليبيا حتى نهاية هانيبال 1969 . أي حتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر لم تكن قد شهدت إسهاما فعالا في مجال العلاقات الدولية والسياسية بالقارة الأفريقية رغم عضويتها في الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.[2]
وظل دور ليبيا في تلك الفترة في الشؤون الأفريقية مقتصرا علي الحضور العادي والتمثيل الدبلوماسي المحدود مع بعض الدول الإفريقية المستقلة , ولم يكن أي اهتمام يذكر بالحركات الوطنية في أفريقيا , ولم تكن هناك سياسة إفريقية بالمعني الصحيح , بدليل عدم وجود بعثات دبلوماسية إلا مع دول " تشاد , والنيجر ونيجيريا إضافة إلى الدول العربية بالقارة " , وهذا الدور المحدود أبعد ليبيا عن متابعة المتغيرات الدولية الجذرية في السياسة الدولية , وخاصة في أفريقيا . [3]

كما أن هذا الواقع من ناحية أخرى عتم صورة ليبيا في عيون العالم الأخر . ولم تكن شعوبا كثيرة تعرف حتى القليل عن ليبيا أو حتى موقعها على خارطة العالم , ولم تكن وقتئذ قد عرفت الهجرة طريقا إلي ليبيا كما هو عليه الحال اليوم.

وإدراكا للبعد الاستراتيجي الذي تشكله القارة الأفريقية , اهتمت ثورة الفاتح بالتوجه نحو أفريقيا مما أسهم بشكل فعال في تحريك العلاقات التي لم تنقطع كلية فيما سبق , وكان ذلك التوجه ذا شقين , الأول منهما يتجلى في دعم العلاقات

---

1 - محمد المبروك يونس,دور ليبيا في العلاقات العربية الأفريقية 1969-1977 ف,مطابع الوحدة العربية الزاوية , 1994 ,ص 108.
2- صلاح الدين السوري , الأوضاع السياسية في ليبيا 51- 69 , طرابلس ,1983 ,ص 108.
3- حبيب هنري , ليبيا بين الماضي والحاضر , ترجمة شاكر إبراهيم ,المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع , طرابلس,(د.ت) ,ص12 .

العربية- الأفريقية , والثاني يتضح في محاولة ليبيا إخراج نفسها من سياسة العزلة التي كانت مفروضة عليها في المجال الدولي , لاسيما أن هموم أفريقيا كانت في مركز التوجهات منذ بلورة الوعي الثوري للثورة في الخمسينات , وهو ما عبرت عنه القيادة الليبية بقولها : -

« إن وعينا السياسي والقومي والثوري تكون في مرحلة خاصة ، وكانت معركة القومية العربية مشتدة تلك الأيام , ثم معركة تحرير أفريقيا من الاستعمار كانت هي الأخرى مشتدة أيضا , ونظر الثوار إلى باتريس لومبا الذي أصبح رمزا للفداء بسبب مقاومته للاستعمار الأوربي وتقديرا لجهود نضاله , تم وضع جنازة رسمية له وإقامة حفل تأبيني تخليدا لذكراه , مما يعني أننا كنا نعيش فترة حاسمة حتى على الصعيد الأفريقي , وهذه تركت آثارا في وعينا السياسي الآن تجاه أفريقيا , ونظرتنا إلى أفريقيا , واعتبار حرية أفريقيا حرية لنا , ونحن مع أفريقيا في السراء والضراء » . [1]

ومع مجيء ثورة الفاتح أيضا فتحت ليبيا أبوابها على القارة الأفريقية وأدت القيادة الليبية دورًا كبيرا في تعزيز العلاقات العربية- الأفريقية , والتي شملت جميع الجوانب الاقتصادية , والسياسية , والثقافية , وحتى الدينية حيث أخذت تعزز ذلك من خلال توجهات قيادة الثورة في بياناتها التي أصدرتها خلال فترة السبعينات على المعطيات الآتية : - [2]

1- العمل المستمر على محاربة الاستعمار وأهدافه الرامية إلى الاستمرار على نهج تقسيم أفريقيا .

2 - دعم حركات التحرر الأفريقية ماديا ومعنويا .

3 - التصدي بكل قوة للتغلغل الصهيوني في أفريقيا ماديا ومعنويا .

4 - العمل على محاربة الأنظمة العنصرية في القارة ومن دون تردد .

5 - العمل الجاد على توثيق العلاقات العربية - الأفريقية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية .

إن هذه التوجهات السياسية نحو أفريقيا قد حملت ليبيا القيام بدور محوري في القارة الأفريقية , وذلك بتبني جميع قضاياها كمحاربة الاستعمار والرجعية ومناصرة شعوبها ضد الأنظمة المتخلفة والفاشلة في قيادة أقطاب القارة ,وعلى

---

1 - السجل القومي , م 9 , 1979 , ص 38 .

2 - كلمة القائد في افتتاح الدورة التاسعة عشر للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا , 13 أي النار (يناير) 1972 .

إثر ذلك قامت الجماهيرية باستقطاب منظمات وحركات تحرر من مختلف أقطاب القارة الأفريقية , وأقامت المعسكرات التدريبية والتعبوية , و أجادت الإعداد لذلك ومن ثم أعادتهم إلى بلدانهم ليقوموا بدورهم الثوري تجاه بلدانهم و قارتهم الأفريقية , وفعلا أدت الجماهيرية رسالتها تجاه القارة الأفريقية فقد عملت علي تحرير أجزاء كبيرة من هذه القارة , وكذلك ساعدت شعوب كثيرة علي إسقاط حكومات رجعية وأوصلت شخصيات أفريقية جديرة بالقيادة لبلدانهم إلى سدة الحكم , وهذا ما زاد الارتباط السياسي لبلدان القارة الأفريقية بالجماهيرية وبالتالي انعكس هذا الارتباط السياسي علي شعوب القارة انعكاسا مباشرا بأن رأوا في الجماهيرية أنها تمثل العاصمة الأفريقية , وصدر أفريقيا العطوف , ولذا توجهت إليها شعوب كثيرة من القارة الأفريقية في شكل هجرات جلها من أجل العمل والكسب , وكذلك منها الهاربين من صراعات وحروب عسكرية وأخرى أهلية بحثا عن حياة تتمتع بالأمن و الأمان , وقليل منهم من أجل العبور عبر أراضيها إلى ما وراء البحر " أوروبا "

ومارست القيادة الليبية دورا فعالا لنصرة القضايا الأفريقية , سواء كان ذلك في المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية أو المنظمات الدولية كمنظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة , والدعوة في هذه المنظمات كافة سواء عن طريق مؤتمراتها أو لجانها المنبثقة عنها من اجل الوصول إلى التحرير السياسي , والثقافي , والاقتصادي من هيمنة الاستعمار الأوروبي , والعمل علي تعزيز التعاون العربي الأفريقي .[1]
وعمليا لعبت القيادة الليبية دورا بارزا في حل النزاعات الأفريقية ومارست أكبر دور في الوساطة والتحكيم بعدالة ونزاهة بين دول القارة المتنازعة ,و أكدت التزامها الثوري بتحرير وتقدم القارة , وتحملت كل ما ترتب علي ذلك من تبعات , وجسدت ذلك عمليا في الخطوات التالية :-[2]

1- إن ليبيا تعتبر مصدر التمويل الرئيسي لكل حركات التحرر الأفريقية سلاحا ومالا ورجالا , وقد أعلنت ليبيا أنها على استعداد لإرسال قواتها المسلحة للقتال إلى جانب حركات التحرر في أي بقعة أفريقية إيمانا منها بأن حرية القارة حرية واحدة وبوحدة وجودها ومصيرها .

2- إن ليبيا وانطلاقا من هذا الإيمان ومن تمسكها بقيم السماء التي لا تفرق بين بني الإنسان علي أساس من اللون أو الجنس , قد أكدت علي موقفها من النظم العنصرية القائمة في القارة الأفريقية .

1- ظاهر جاسم , , مرجع سابق , ص101 .
2- المرجع نفسه , ص 102.

لقد فعلت ليبيا هذا من موقع التزامها الثوري والإنساني . وتحملت كل ما ترتب عليه من خسائر اقتصادية , وما أحدثه من آثار سيئة علي علاقاتها مع كثير من بلدان العالم الأخر التي لها مصالح في أفريقيا .
وليبيا إذ تفعل ذلك , فإنها تؤكد أن الاعتداء علي أي جزء من القارة إنما هو اعتداء علي القارة كلها , وهي جزء منها وأن الانتقاص من حرية أي جزء منها إنما هو انتقاص من حرية القارة كاملة وهي جزء منها أيضا , وإيمانا منها بوحدة مصير القارة , وبحقوق شعوبها في التنمية والتقدم , فقد كانت أول وأكبر دولة مساهمة في تمويل المصرف الأفريقي ليقوم بدوره في دعم مخططات التنمية لشعوب القارة. (1)

إن الدعم الليبي الكبير للدول الأفريقية , والعلاقات السياسية الجيدة جعل من ليبيا ساحة نضال للأفارقة كافة لاسيما في حصول هذه الدول علي استقلالها , فصارت مقصد المهاجرين مهما تعددت أسباب طردهم من بلدانهم , فهي الدولة الإفريقية الوحيدة التي يمكن للاجئ الأفريقي أن يجد فيها بلاده الثانية التي يتوفر فيها ما افتقده في بلاده الأولى من خيرات , وأمن , و أمان , فهي كما جاء في نداء القيادة الليبية بأن ليبيا أرض كل العرب والأفارقة , وأرض كل المحرومين والمضطهدين .
وحيث إننا بصدد الحديث عن العوامل السياسية باعتبارها جاذبة للهجرة الأفريقية إلى الجماهيرية العظمي فلابد من التطرق إلى المواقف السياسية الليبية تجاه القارة الأفريقية لإبراز أهميتها في ذلك .

المواقف الليبية السياسية أثرها على الهجرة

1- دور ليبيا في منظمة الوحدة الأفريقية
كان من أولويات أهداف القيادة الليبية الحرص علي تعزيز دور منظمة الوحدة الأفريقية , من أجل الحفاظ علي مصالح القارة الأفريقية , والدفاع عن سيادة دولها , وليس غريبا عليها هذا الدور وهي أحد مؤسسي هذه المنظمة , وتشارك في ميزانيات الأجهزة والاتحادات الأفريقية بأعلى قدر علي مستوي القارة . (2)
وعلي العموم يمكن القول بأن توجهات ليبيا السياسية , قد بنيت علي وجوب التنسيق مع الدول الأفريقية ذات الاتجاه التقدمي في كافة المؤتمرات , والعمل دوما علي رص صفوف الأفارقة , و إصلاح أي شرخ قد يحصل بين الأشقاء

1- المرجع نفسه , ص 103
2- المرجع نفسه , ص 105

ومن أمثلة ذلك تدخلها في حل الخلاف الذي حصل بين أوغندا , وكينيا بسبب الغارة الصهيونية علي مطار عين تبى عام 1976 , واتهام أوغندا لكينيا بتقديمها تسهيلات لطائرات العدو .

أكدت القيادة الليبية وبشكل صريح علي تصعيد الكفاح المسلح في القارة الأفريقية ضد المستعمرين , ووقوف بلادها بكل ما تملك لتحرير الدول الأفريقية , ونبه القائد علي محاولات المستعمرين من العودة إلى القارة الأفريقية من خلال التدخل في حل المشاكل الداخلية قائلا :-
((إن محاولة ربط أفريقيا بحلف مع أوروبا , هي محاولة استعمارية لابد أن تكون مرفوضة من قبل الأفارقة , معلنين أن أفريقيا ليس لها حلف إلا مع نفسها , و أكد علي أن القارة قادرة علي حل مشاكلها لوحدها عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية)). [1]

2 - دور ليبيا في اتحاد المغرب العربي

في مثل أغلب المواقف التي تتخذ فيها ليبيا الصدارة وتتزعم فيها المواقف, كانت السباقة إلى دعوة تشكيل اتحاد موحد لدول المغرب العربي , والذي جاء في بعض اتفاقاته ومعاهداته ما يسمي ببرنامج الحريات الأربع :- الإقامة , التنقل ,السفر ,العمل , وقد كان ذلك تمهيدا لإعلان وحدة متكاملة فيما لو وجدت تربتها الخصبة

3 - دور ليبيا في إعلان الاتحاد الأفريقي

لم تتأخر ليبيا لحظة لدعم القارة الأفريقية ومحاولة حراستها من الأخطار المحدقة بها , فمع تطور الأحداث السياسية العالمية وما لحقها من انهيار القطب الثنائي الاتحاد السوفيتي سابقا , وتفككه إلى دويلات والتي فرت من الشرق إلى الغرب في ظل سياسة القطب الواحد المسيطر علي السياسة العالمية بزعامة

1- السجل القومي , م 20 , 1989 , ص 703 .

الولايات المتحدة الأمريكية , ومع تحول العالم إلى تكتلات و اتحاد دول في فضاءات ضخمة كالاتحاد الأوروبي , ومحاولات أخرى بتشكيل فضاءات تتلاءم وسياسة العصر , نادت ليبيا بضرورة قيام الولايات المتحدة الأفريقية , وتوجت الجهود بإعلان الاتحاد الأفريقي في 9- 9- 1999 ف , بمدينة سرت أثناء الاجتماع الذي دعى إليه الأخ القائد معمر القذافي حيث أكد علي وجوب بحث سبل قيام تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية , لكي تواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل القارة وخارجها , وأكد البيان علي المقترحات الهامة التي قدمتها القيادة الليبية و التي تضمنت رؤية واضحة لإيجاد قارة أفريقية قوية وموحدة قادرة علي التصدي للتحديات العالمية.

وجاء التأكيد الأخر في البيان علي تأسيس اتحاد أفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لمنظمة الوحدة الأفريقية , وإحكام المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الأفريقية , وتأسيس برلمان عموم أفريقيا بحلول عام 2000ف , وتم الاتفاق كذلك علي ضرورة إقرار القانون الدستوري الرسمي بحلول عام 2001ف , وتصديقه في مؤتمر قمة غير عادي في مدينة سرت .

4 ـ طبيعة نظام الحكم وغاياته

إن طبيعة نظام الحكم في ليبيا هي ذاتها أداة جذب للمهاجرين من دول الأزمات السياسية والصراعات والنزاعات القائمة في الدول الأفريقية إلى ليبيا المتميزة بنظام سياسي فريد في هذا العالم , نظام يتمتع فيه الفرد بكامل حرياته وحقوقه الإنسانية , نظام لا يميز بين بني الإنسانية بالعرق ولا باللون , يحترم الأقليات ويؤازر الضعفاء .

وقد تمتع المتواجدون على أرض الجماهيرية كمهاجرين بحق ممارسة الديمقراطية واتخاذهم قراراتهم التي تناسب وضعهم ومصالحهم , وتحقق لهم مستقبلهم وفق رؤياهم , فإلي جانب المؤتمرات الشعبية الأساسية تم تشكيل مؤتمرات أممية ومؤتمرات قومية تضم جميع الجنسيات المتواجدة علي أرض الجماهيرية , وقد عقدت هذه المؤتمرات رسميا بأرض الجماهيرية , واتخذت قرارات نفذت وتحققت واقعاً في كثير منها , وانتشرت إعلاميا عالميا حقيقة ممارسة الجماهيرية للديمقراطية الفعلية , وأدي ذلك إلى عشق ليبيا من قبل شعوب مجتمعات مختلفة, و أصبحت ليبيا قبلة لكل مضطهدي العالم و منزوعي الحقوق الإنسانية في بلدانهم , وأووا إلى الجماهيرية البلد الذي يوفر ويتوفر فيه الأمن والأمان علي ربوع أرضه , وبهذا الخصوص أعلنت القيادة الليبية : [1] "أن الجماهيرية هي وطن ومثابة لكل عشاق الحرية في أي مكان من العالم ".

1- محمد المبروك , دور ليبيا , مرجع سابق , ص 179 .

ومن وجهة نظر الباحث أن هذه العوامل المحفزة للقاصدين و للمتواجدين علي أرض الجماهيرية ,شكلت نشرة إعلامية عالمية منقولة عن طريق الأفراد والجماعات البشرية إلى مختلف بقاع أفريقيا , وهذا يشكل توجه مكثف إلى أرض الجماهيرية كأرض للحرية والسلام , وحقوق الإنسان , يعامل فيها الأجانب كالمواطنين تماما باستثناء بعض الأمور الوطنية البحتة كالخدمة العسكرية مثلا .

ويضيف الباحث وجهة نظره الأخرى , والتي تتمثل في دور القائد نفسه وهو يقوم بتأدية " رسالة خالدة " , متمثلة في زياراته التاريخية للكثير من الدول وخاصة الأفريقية منها , وحملاته التبشير يه بالنظرية العالمية الثالثة محاولا دحض أفكار المبشرين من الأوربيين الذين سبقوه بحملات علي القارة الأفريقية سواء كانت الدينية منها , أو السياسية , والتي تحمل في صلبها العدوانية للقارة الأفريقية ولبني الجنس الآخر .

ومن خلال تحليل الباحث يرى أن القائد قد قام بدور المبشر والمنظر والذي التمس معه الأفارقة الصدق في مطابقة النية والقصد بالواقع , بأن قدم لأفريقيا الفكر والوعي , وقدم للقارة الأفريقية المساعدات الطائلة , والمشاركة والدعم في المآسي والكوارث , وحالات المجاعات والنكبات التي تمر بها القارة , كما ساهم عن طريق دعم بلاده ببناء المستشفيات التي تفتقر إليها أفريقيا , وساهم في القضاء علي الكثير من الأمراض التي تداهم أفريقيا , وقدم لها القروض التي ساهمت في عملية دفع التنمية ورفع مستوى معيشة الأفريقي في بلاده .

5 ـ دور ليبيا في تعزيز الحرية محليا وعالميا

قام القائد الليبي بمواقف إجرائية جريئة من شأنها تحميس الجماهير في ليبيا والشعوب الأخرى للتطلع نحو الحرية المؤكدة في النظام الجماهيري , ولقد كان لهذه الخطوات بالغ الأثر في نفسية المواطن الليبي , والعربي , والإفريقي . ومن هذه الخطوات :

ا- هدم السجون وتحرير السجناء

في خطوة غير مسبوقة , قام قائد الثورة بمبادرته الشهيرة عالميا بهدم السجون في ليبيا * , حيث أعلن في خطابه التاريخي في العيد الحادي عشر

*ـ تم الإعلان عن هدم السجون وتحرير السجناء في خطاب القائد بمؤتمر الشعب العام بمناسبة العيد الحادي عشر لقيام سلطة الشعب , في:02. 03. 1988 فـ , حيث قام بنفسه بقيادة الجرفات لهدم السجون بحضور جميع وكالات أنباء العالم .

لإعلان قيام سلطة الشعب , عن بدء مرحلة جديدة بتعزيز الحرية في الجماهيرية العظمي , بكل الأبعاد والمضامين , وهكذا تتكامل للإنسان حقوقه وآدميته .
وأكد القائد علي أن أرض ليبيا ليست بسجن , ولا يمكن أن تكون سجنا , ولكنها أرض الحرية والإعتاق , وسلطة الشعب , والتألق والإبداع .
و مما لاشك فيه أن هدم السجون خطوة عالمية تثير الرأي العام العالمي , وتؤكد استثناء النظام السياسي في ليبيا باعتباره حادثة عالمية متميزة لصالح البشرية , ومما لاشك فيه أن هدم السجون تحرر من قرارة ليبيين وعرب وأفارقة وجنسيات أخرى مختلفة كانت وافدة إلى ليبيا بشكل قانوني وغير قانوني , سوف تبقى ممتنة لطبيعة النظام السياسي في ليبيا , والذي سوف تنقل عنه كل ما هو إيجابي يخدم الدعاية الواقعية للواقع السياسي في ليبيا , ويدحض زيف الإعلام المغالط والمعادي لليبيا لأهداف و أبعاد أخرى ضد ليبيا , وهذا من الأحداث المؤثرة في تفعيل ظاهرة الهجرة باتجاه الجماهيرية , لما يحمل في تبعاته من أصداء واسعة الانتشار لتخدم أهداف الدعاية لتميز النظام السياسي في ليبيا بالديمقراطية وواقعية حقوق الإنسان في ظله , وبالتالي يعتبر هذا من ناحية أخرى محفز للهجرة تجاه الجماهيرية ومن عواملها المؤثرة في تفعيلها .
ب ـ هدم البوابات الحدودية
علي إثر قيام القيادة الليبية باتخاذها قرارا ثوريا لهدم جميع البوابات الحدودية على الحدود البرية مع الدول المحيطة بالجماهيرية , توسع المجال لإفساح الطريق أمام المهاجرين بالطرق القانونية وغير القانونية , و أصبحت ليبيا أسرع دولة في العالم من حيث الدخول إليها والخروج منها , مع عدم وجود عراقيل وتأخير وانتظار ممل كما تشهده بوابات أخرى في دول ثانية تشدد علي عملية متابعة الدخول إليها أو الخروج منها , وأمام هذه المفارقة بين الجماهيرية على إثر قيامها بهذه الخطوة والدول الأخرى زادت تيارات الهجرة التي دخلت للجماهيرية بدون أي قيود أو شروط .
ج- الوثيقة الخضراء الكبرى ومشروع قانون تعزيز الحرية
في عصر الجماهير صدر مشروع تعزيز الحرية الذي أعلن عنه في الوثيقة الخضراء الكبرى في يوم الأحد 1988/6/12ف , بقاعة الحرية في مدينة البيضاء , والتي أكدت على أن أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تصرفاتهم الخاصة , وعلاقاتهم الشخصية , ولا يحق لأحد التدخل فيها , إلا إذا كانت العلاقة ضارة بالمجتمع ومفسدة له , أو منافية لقيمه .*
وبعد ظهور مشروع تعزيز الحرية الذي ناقشته المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1989ف , يكون شعب ليبيا أول

---

*- انظر الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان.

شعب يضع حداً نهائياً لانتهاك الحرية , ويقدم أول دليل يتضمن تعزيز حرية الإنسان , ويقنن حقوقه السياسية , والاجتماعية والاقتصادية , وأن الذي ينظر إلي ليبيا من حيث التحولات التي لم يشهدها نظام قائم , يود لو يكون نظام بلاده كالنظام في الجماهيرية , وتراوده أحلاما أن يأتي يوما لهذا البلد ليرى ويشاهد على الطبيعة مدى حقيقة ما يقال عبر وسائل الإعلام والواقع , أو لينعم بحرية معززة لم يكن يتمتع بها في بلادة .

ومما لاشك فيه أن طبيعة النظام الذي تقوده جماهير الشعب , كان سببا في إقبال الهجرات المختلفة إلى الجماهيرية , سواء أن كانت هجرات بقصد الإقامة أو العبور إلى بلدان أخرى كان الإعلام قد زين واقعها بعكس ما يجرى فيها من أحداث , ففي الدول الأخرى لم يتوفر الأمن والاستقرار , و يضيع المهاجرين فيها من يد عصابة إلى أخرى , همها النصب والاحتيال ونهب ثروة ومدخرات المهاجر مهما قلت , نظرا للتكالب على المال , بينما في ليبيا تكاد أن تكون معدومة تلك العصابات التي لا تراعى للإنسانية قدراً واحتراماً .

وعلي الرغم من أن الكوابح القانونية التي تستهدف تنظيم دخول وإقامة غير الليبيين في الجماهيرية العظمي واضحة وصريحة في القانون الليبي , فإنها لم تحل دون استفحال أمر هذه الظاهرة مما يؤكد أمرين هامين هما : -

1 - تأثير قوة جذب الجماهيرية

الجماهيرية تشكل بالفعل منطقة جذب قوي ليس بوسع المخرجات السياسية ذات الطابع القانوني الكابح للهجرة وحدها أن تحد من فاعليته .

2- عدم كفاية المعالجات القانونية والأمنية

لم تتمكن هذه المعالجات من الحيلولة دون التدفقات البشرية الناتجة عن عوامل الطرد والجذب التي تقف وراء مثل هذه الظواهر, ويتجلى ذلك لا بالنسبة لحالة ليبيا فحسب بل حتى لحالة الدول الأوروبية التي تتمتع بمقدرات قوية تجعل مثل تلك المعالجات فاعلة .

ولتأكيد ذلك فان القوانين الليبية لا تجيز للأجنبي الدخول إلى ليبيا إلا إذا كان حائزا علي جواز سفر أو وثيقة تقوم مقامه , ويجب أن يكون الجواز أو الوثيقة صادرة عن السلطات المختصة في بلده وأن يكون ساريا للمفعول , وفي حالة الوثيقة يجب أن تخول حاملها من حق العودة إلى البلد الذي صدرت منه , **ويضاف** إلى ذلك عدة اشتراطات منها : - [1]

- أن يكون الجواز متضمنا تأشيرة من السلطات الليبية المختصة .
- أن تكون التأشيرة تأشيرة دخول أو تأشيرة مرور (عبور) , وتمنح تأشيرة الدخول للأجانب للسماح لهم بالدخول إلى ليبيا للغرض المبين في التأشيرة .
- أن تكون التأشيرة صالحة لمدة شهر من تاريخ منحها .

---

[1]- د محمد عبد الخالق عمر , القانون الدولي الليبي الخاص ,(بنغازي , منشورات جامعة قار يونس , 1978) , ص99 .

وتمنح تأشيرة الدخول للأغراض التالية :-

السياحة - الزيارة - المهمة المؤقتة - الدراسة - العمل - الالتحاق بأجنبي .

ويجوز منح تأشيرة دخول جماعية لكل مجموعة من السائحين لا يقل عددها عن عشرة ولا يزيد علي خمسين , وذلك علي جواز سفر جماعي صادر من سلطات بلدهم المختصة علي أن يشمل أسماءهم وجنسياتهم وصورهم الشمسية , ويجوز منح هذه التأشيرة علي الكشوف التي تعدها شركات السياحة المعتمدة من السلطات الرسمية المختصة بشرط أن يحمل كل فرد جواز سفره الخاص لإمكان القيام بالمراجعة الواجبة , ومطابقة البيانات المدونة بالكشوف علي جوازات السفر . (1)

وتمنح تأشيرة المرور للأجنبي الذي يطلب اجتياز الأراضي الليبية إلى أراضي دولة أخرى بشرط أن تكون الدولة الليبية في طريقه إلى البلد الذي يقصده , وأن يكون حائزًا علي نفقات مواصلة السفر اللازمة , وتكون التأشيرة صالحة لمدة شهر من تاريخ منحها , وتخول حاملها البقاء في الأراضي الليبية المدة التي تحدد له في التأشيرة علي ألا تتجاوز خمسة عشر يوما , وتختص القنصليات الليبية في الخارج بمنح تأشيرات الدخول والمرور . (2)

وقد حاولت الدولة إعادة تنظيم وضبط بعض القوانين وبناء علي ذلك فقد صدر مؤخرا بعد تعاظم ظاهرة الهجرة عن أمانة مؤتمر الشعب العام قانون رقم (2) لسنة 1374 و.ر بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا .(3)

و نصت المادة السادسة :-

علي انه يجوز منح الأجانب تأشيرات دخول صالحة لعدة رحلات متي كانت طبيعة أعمالهم تقتضي ذلك , كما يجوز منحهم تأشيرة بالخروج والدخول صالحة لعدة رحلات إذا كانوا حاصلين علي إقامة وذلك لمدة الإقامة الممنوحة .

كما جاء في المادة التاسعة عشر :-

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من الآتي :-

أ - كل من أدلى أمام الجهات المختصة بأقوال كاذبة أو قدم إليها بيانات أو أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك , ليسهل لنفسه أو لغيره دخول البلاد أو الإقامة فيها أو الخروج منها بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

1- المرجع السابق , ص100 .

2- مدونة التشريعات , مؤتمر الشعب العام , العدد (03) , 3/31 /2004 , ص101 .

3- المرجع نفسه , ص 102 .

ب ـ كل من دخل البلاد أو بقي فيها أو خرج منها بدون تأشيرة صحيحة صادرة عن الجهات المختصة طبقا لأحكام هذا القانون .
ج ـ كل من خالف الشروط المفروضة لمنح التأشيرة أو إطالة مدتها أو تجديدها .
د ـ كل من بقي في البلاد بعد إبلاغه بمغادرتها من قبل الجهات المختصة طبقاً لأحكام هذا القانون
هـ كل من استخدم أجنبيا دون مراعاة للأحكام الواردة بالمادة التاسعة عشر من هذا القانون .

كما يجوز للجنة الشعبية العامة للأمن العام تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول والخروج لغرض السياحة والاستثمار .

وقد أضيفت مادة أخرى إلى القانون رقم (6) لسنة 1987 ف , جديدة برقم " المادة التاسعة عشر " مكرر جري نصها على النحو التالي : ـ [1]

المادة التاسعة عشر مكرر

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب عليها اي قانون أخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار كل من قام بقصد الحصول لنفسه أو لغيرة على منفعة مادية أو غير مادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأحد الأفعال الآتية : ـ

أ ـ تهريب المهاجرين بأية وسيلة .
ب ـ إعداد وثائق سفر لهم , أو هوية مزورة , أو توفيرها , أو حيازتها .
ج ـ تنظيم أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأموال المحصلة من الجريمة والمبالغ والوسائل التي استخدمت فيها , أو أعدت لارتكابها .

والواقع أنه هنالك قوانين منظمة للهجرة ولكنها ليست مفعلة , وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة تعاظم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجماهيرية , وكذلك يشكل أحد العوامل الرئيسية للهجرة تجاه ليبيا , ومن الناحية الواقعية لا تختلف جواهر القوانين الليبية المنظمة للهجرة مع بعضها البعض , ويرى الباحث أن مسألة إيرادها تمثل تكراراً وتشابها يصل إلى حد التطابق مع الاختلاف في الزمن وشخص المشرع وأن الإشكالية الظاهرة في القوانين الليبية حسب وجهة نظر الباحث تكمن في أزمة تطبيق القوانين التي بين الحين والآخر تعارضها

---

1 ـ المرجع السابق , ص 102.

استثناءات سياسية , وكذلك ضعف ظاهر في الأداء الإداري والميداني , كما أن الباحث يختلف مع القائلين بمبررات التحجج بضعف الإمكانيات المادية على صعيد المعالجة الواقعية للظاهرة محليا كون ليبيا كانت تمر بفترة حصار ويحظر عليها شراء المعدات العسكرية التي تحتاجها في مواجهة الهجرة غير القانونية.(1) ولا يعتقد الباحث أن الجماهيرية ستكون في حالة حرب مع المهاجرين , فالدولة الليبية دولة سلام وتتعامل مع مختلف قضاياها برؤى إنسانية متميزة حضاريا , و لديها إمكانيات هائلة وعظيمة تكاد أن تعول عليها القارة الأفريقية بحالها , وكثيرا ما صادف الباحث في بعض الوثائق وأوراق العمل التي تقدمها بعض المؤسسات الليبية المعنية بالهجرة كالإدارة العامة للجوازات والجنسية التي جاء في دراسة أعدتها عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تزعم أن المشكلة تكمن في عدم وجود قواعد قانونية كافية للمعالجة والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية . (2)

إلا أن الباحث لا يتفق مع هذا إلى حد بعيد ويري أن التعليل بعدم وجود قواعد قانونية كافية للمعالجة والتصدي إنما هو محاولة من بعض المؤسسات المعنية بالتهرب من طائلة اللوم أو المحاسبة وإثبات الفشل , وعدم المقدرة العائدة مباشرة علي أشخاص القائمين علي رأس تلك المؤسسات . وأن القوانين القديم منها والحديث لو تم تفعيلة بتطبيق إداري وميداني فعلي لكفى الليبيين شر ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها وأبعادها .

كما ان من وجه نظر الباحث إضافة إلى ما سبق , أن ميل الأفارقة باتجاه ليبيا جاء نتيجة تبنى ليبيا الكثير من قضايا القارة ومحاولتها لتقييم كثير من أخطاء ومشاكل القارة الأفريقية , وكنتيجة لعمل متواصل من أجل توجيه دول القارة إلى مستقبل أفريقي موحد , وكذلك نتيجة لما قامت به ليبيا ومازالت تقوم به في سبيل بناء القارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

هناك حقائق لابد من تثبيتها في ختام مبحثنا هذا , وهي أن القيادة الليبية أدركت أهمية الموقع الجغرافي للدولة الليبية , والذي كان ومازال له تأثيره الكبير في توثيق العلاقات العربية الأفريقية ، فضلا علي نجاح الدبلوماسية الليبية في توسيع دائرة علاقاتها الثنائية مع الدول الأفريقية ، وأثبت وقوف ليبيا عمليا بجانب حركات التحرر فاعليته عندما قاد إلى النتائج الواضحة والسريعة لتصفية الاستعمار في القارة الأفريقية , وأن هذا الدور الذي تلعبه ليبيا في القارة الأفريقية نضجت ثماره ونتائجه عندما كسر القادة الأفارقه الحظر الجوي الظالم علي ليبيا , حيث هبطت طائراتهم علي مطارات الأراضي الليبية وغادرتها بدون

1- تقرير عن زيارة دنيس نورمان , ضابط الارتباط المكلف بمكافحة الهجرة غير الشرعية بالسفارة البريطانية في ايطاليا , من19 إلى 23 /9/ 2004 فـ. الإدارة العامة للشؤون الأوروبية بالاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

2- الهجرة غير المشروعة , الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية , دراسة غير منشورة , 2003

الالتفات إلى قواعد قانون الحظر وشروطه الأمريكية غير المشروعة , حيث أكدوا جميعا التضامن مع ليبيا بكل مصداقية , زاد هذا الوفاء المتحمس من اهتمام ليبيا بالقارة الأفريقية , وربما كان الدافع الأقوى نحو زيادة التوجه إلى القارة الإفريقية والاعتماد عليها في مثل تلك المواقف , كما لعبت هذه المواقف المتبادلة دورا رئيسيا في توسع نطاق ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي اتجهت إلى ليبيا أوعبرها إلى دول أخرى , كما زاد من ذلك توجيه ليبيا استثماراتها ومستثمريها إلى القارة الإفريقية وشجعت علي ذلك بتقديم التسهيلات,ومنح الأولويات في التوجه نحو القار الأفريقية , كل هذه الخطوات تنعكس إيجابا علي القارة الأفريقية,وتحقق مزيدا من الالتفاف حول القيادة الليبية الممثلة للقارة الأفريقية والقائمة علي شؤون الاتحاد الأفريقي الجديد, ويري الباحث أن جملة هذه الخطوات لها انعكاس مباشر علي زيادة مؤشر الهجرة وتحفيزها بشكليها الشرعي وغير الشرعي إلى الجماهيرية العظمى .

أضف إلى ذلك التشجيع المتواصل من النظام السياسي علي أن الجماهيرية البلد الذي لا يرفض الهجرة إليه من قبل كافة أحرار العالم والشعوب المضطهدة والباحثين عن الملاذ الآمن , والواقع أن الشعوب المضطهدة والمظلومة صارت كثيرا جداً في هذا العصر , والجماهيرية ليس بوسعها أن تستوعب بمقدراتها المتاحة كل مضطهدي العالم , ولكن يمكن أن تستوعب جزءاً من هذا العالم يتوافق ومقدراتها المتاحة , وأن يكون ذلك تحت سقف محدد , وليس أي أحد ! ويفترض أن يكون ذلك مقتصرا علي من لهم توحد لغوي أو ديني أو روابط تاريخية مع الجماهيرية , وانتماءات وروابط اجتماعية قوية كالمصاهرة مثلا , أو التقارب الاجتماعي كمثل الروابط التاريخية والاجتماعية مع جمهورية مصر العربية وبلدان المغرب العربي وكذلك بلدان الجوار " حزام الطوق " .

المبحث الثالث
العوامل الاقتصادية

يتصف الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاداً متوسط الحجم ويعتمد علي مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر للدخل , ومورد للصرف الأجنبي , كما يتصف بارتفاع معدل نمو السكان و محدودية القوى العاملة الوطنية , خصوصا العمالة الماهرة , ويعتبر اتساع الرقعة الجغرافية من الملامح المميزة لليبيا في ظل قلة عدد السكان , الأمر الذي أدى إلى تناثر السكان وتدني الكثافة السكانية في المناطق الداخلية والريفية من البلاد , وفي الوقت نفسه تزداد الكثافة السكانية في المدن الرئيسية المطلة علي الساحل , ونظرا لاتساع المنطقة الصحراوية من البلاد فقد رتبت هذه الوضعية صعوبات وأعباء إضافية , جعلت الدولة الليبية تواجه الوضع بتحديات قوية جبارة , وعلي أثر هذا التحدي حققت الدولة قفزات عالية في مؤشر التقدم الاقتصادي والازدهار المعيشي بشكل عام . [1]

وتعزيزا للحرية الاقتصادية التي تهدف إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي عن طريق الدفع بالمواطنين نحو النشاطات الإنتاجية , فقد صدرت التشريعات والقوانين التي تقضي إعادة هيكلة القطاعات والنشاطات الاقتصادية والتحول نحو الملكية الجماعية والفردية , التي كان الهدف الأساسي منها هو تحقيق جملة من الأهداف التنموية التي أهمها :- [2]

أ- تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد , والتخفيف من حدة الاعتماد علي النفط كمصدر وحيد للدخل , والسماح لأكبر عدد من أفراد المجتمع في المساهمة في النشاطات الإنتاجية والخدمية .

ب - إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع والمؤسسات الفردية والأسرية في النشاط الاقتصادي بما يكفل توسيع النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الملكية وتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية للأفراد .

ج- تحقيق التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية في الاقتصاد الوطني للرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق أقصى عائد ممكن من استخدامات الموارد المتاحة.

د- تعبئة المدخرات الوطنية وتوجهها نحو مشاريع منتجة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني .

إن محدودية القوى العاملة الوطنية مقابل هذا التوسع الضخم للاقتصاد الوطني جعل الدولة في حاجة للطلب إلى عمالة مستوردة , وكذلك فتح المجال علي أوسع أبوابه أمام النشاطات الفردية وتشجيعها من قبل الدولة جعل الحاجة تتضاعف إلى المزيد من الطلب علي القوى العاملة المستوردة مما أدى إلى المزيد من

1- الثورة في خمس وعشرون سنة , التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا , مجموعة من الأساتذة , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , مصراته 1994, ص 404 .

2- المرجع نفسه , ص 414 .

التوجه الذاتي للعمالة الخارجية تجاه ليبيا كونها بلد واسع المجال الاقتصادي , واستمرار التوسع في المجال الاقتصادي جعل حاجة الدولة مستمرة للطلب علي العمالة بقدر الاستمرار في التنوع الكمي والكيفي والتوسع الاقتصادي , الأمر الذي أعطي انطباعا عالميا عن اقتصاد ليبيا وقوته التي أضفاها عليه قطاع النفط بالدرجة الأولى وكذلك التوجه إلى تنوع الاقتصاد والاستثمار في مختلف الميادين الاقتصادية . [1]

مميزات الاقتصاد الليبي

من أهم التطورات التي حدثت في الاقتصاد الليبي هي الاتجاه نحو إقامة الشركات , والتشاركيات وهي إطار عملي لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي عن طريق السماح للأفراد بمزاولة الأعمال الصناعية والزراعية , وكذلك المهن والحرف والأعمال ذات الطابع الإنتاجي , بمفردهم أو مع الغير عن طريق المشاركة ولتشجيع ودعم العمل التشاركي تم إنشاء جهاز تنفيذي للتشاركيات والصناعات الصغرى مهمته تنفيذ الخطط وبرامج النشاط التشاركي, والقيام بالبحوث والدراسات الخاصة بتطوير وتحسين النشاط التشاركي ,وبصفة عامة يمكن القول إن قطاع التشاركيات تطور تطورا كبيرا , وحظي بتشجيع كبير من خلال التسهيلات التمويلية التي قدمت من المصارف وخصوصا منها مصرف التنمية , وقد انعكس ذلك إيجابيا علي الاقتصاد الوطني , من خلال توفير السلعة , وخلق فرص عمل واسعة للمواطنين وساهم في تحسين مستوي الرفاهية الاقتصادية للأفراد . [2]

ولاشك في أن ذلك ووفر فرصا فائضة في مجالات عمل يتحاشاها المواطنين لأسباب ثقافية اجتماعية كالعمل عند الغير , وبعض الحرف مثل العمل بجهاز النظافة حماية البيئة الذي يمثل أكثر من 75% من عمالته من الوافدين ,الأمر الذي خلق فرص عمل إضافية للمهاجرين الوافدين إلى ليبيا من أجل البحث عن فرص عمل ومعيشة أفضل , وشجع هذا التوسع في النشاط الاقتصادي والحرية الاقتصادية غير المحتكرة زيادة التوسع في الأفق الاقتصادي الذي لعب دورا فعالاً في استقطاب العمالة المهاجرة من مختلف دول العالم .

أما فيما يتعلق بالرؤية الليبية للتنمية فقد ركزت الدولة في أولى خطواتها علي التنمية البشرية لما لها من أهمية بالغة الأثر علي المجالات التنموية الأخرى , والعمل علي إبراز الرؤية الليبية للتنمية يتطلب التعرف علي :ـــ

علي معني مفهوم التنمية في مضمون الفلسفة الاجتماعية للمجتمع الجماهيري .

كما يتضح معني خصوصية التنمية البشرية في إطار المنظور الليبي

1- تقرير التنمية البشرية , ليبيا , 1999 , ص 25 .

2- د . مصطفي عمر التير ,التنمية والتحديث , نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي ,معهد الإنماء العربي و جامعة قار يونس ,ص29 .

من خلال تبيان أبعاد السياسات والخطط والآليات التي تعمل علي ترجمة الرؤية الفلسفية والغايات المجتمعية إلى واقع تخطيطي وعملي , يواكب المستجدات ويخضع للتقييم المرحلي ويستجيب للتطورات المحلية والإقليمية والدولية .

أولاً : الفلسفة الاقتصادية

ا- النمو الاقتصادي وتطور الاستثمار والدخل القومي

يحتل الاستثمار مكانة الصدارة كمحرك للنمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي , ويعبر الاستثمار من جانب آخر عن مدى قدرة النشاط الاقتصادي علي تعبئة المدخرات المحلية , وتوجيهها للاستثمار ومدى قدرة الاقتصاد القومي علي استيعاب تلك الاستثمارات , وترجمتيا إلى زيادة فعاله في الناتج القومي .

ولقد شهد الاستثمار المحلي في الجماهيرية العظمى ارتفاعاً مضطرداً منذ عقد السبعينات في القرن الماضي , وقد اتخذت استراتيجية التحول الاقتصادي في الجماهيرية العظمي خلال الخطط الاقتصادية المختلفة استخدام معظم المدخرات المحلية والناتجة عن ارتفاع أسعار وكميات النفط المصدرة خلال تلك الفترة من استثمارات محلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة , وتم التركيز علي تنفيذ الخطط علي قدرة الاقتصاد القومي علي استيعاب تلك الاستثمارات وتحويلها إلى معدلات نمو عالية من الناتج القومي , وذلك بالدفع من الكفاية الإنتاجية للقطاعات الأساسية كقطاع الزراعة وخلق بنية أساسية متينة متمثلة في استثمارات مماثلة في قطاع الخدمات العامة والصناعات الأساسية .

ولقد استهدفت السياسة الاستثمارية في الجماهيرية العظمي بشكل عام تحقيق الأهداف التالية :- [1]

1- تحقيق معدل نمو في الدخل القومي الحقيقي يفوق معدل النمو في عدد السكان ومن ثم الرفع من معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي .
2- تنويع مصادر الدخل القومي في الجماهيرية وتخفيض درجة الاعتماد علي النفط كمصدر رئيسي للدخل .
3- توفير فرص عمل إضافية للعمالة الوطنية .
4- الرفع من كفاءة الخدمات العامة والصناعات الأساسية لإحداث عملية التنمية الاقتصادية .

ويمثل الناتج المحلي حصيلة النشاط الاقتصادي , ويعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطنين , وهو الناتج النهائي لمزج عناصر الإنتاج المحلي , وبقدر توفر عناصر الإنتاج المحلي كماً ونوعاً يتحدد مستوي الناتج المحلي أو الدخل

1- الثورة في ثلاثين عام , التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية , 1969- 1999 , مجموعة من الأساتذة , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , ص250 , (د.ت) .

المحلي وكنتيجة طبيعية لارتفاع مستوي الاستثمار المحلي (تكوين راس المال المحلي) , من خلال السنوات 1970 حتى 1997ف , شهد الناتج المحلي تطورات مميزة يمكن إيضاحها في الجدول التالي :- [1]

جدول رقم (1)

ملايين الدينارات الجارية

السنـــــة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التغير %	معدل النمـــو
1970	1288	–	–
1971	1587	123	%23+
1972	1753	136	%10+
1973	2183	169	%25+
1974	3796	295	%74+
1975	3674	285	%3 –
1976	4768	370	%30+
1977	5613	436	%18+
1978	5496	427	% 2 -
1979	7603	590	%38+
1980	10277	798	%35+
1981	8869	689	%14 -
1982	8781	682	% 3 -
1983	8481	658	% 4 -
1984	7681	596	% 9 -
1985	8050	625	%5+
1986	6577	511	%18-
1987	6594	512	0
1988	6547	508	0
1989	7224	561	%10+
1990	7820	607	% 8 +
1991	8900	691	%14+
1992	9135	708	% 2.5
1993	9287.5	721	%1.8
1994	9913.5	770	% 6.8
1995	10582.5	822	%6.8
1996	11782.5	915	%11.3
1997	12975.5	1007	%10
معدل النمو السنوي	**1997-1970**		**%10**

جدول رقم 1 , مصدره المرجع السابق , ص257.

ب ـ النمو الاقتصادي وتطور دخل الفرد

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي من 656 ديناراً عام 1970 إلى حوالي 2426 ديناراً عام 1997 ف , بمعدل نمو متوسط يصل إلى 10% وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل الزيادة في السكان والمقدر بحوالي 3.8% خلال الفترة من 1970 -1997 وإذا ما حسب متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية يتضح انه قد زاد من237 ديناراً عام 1970 إلى 1870 دينار عام 1997 , أي انه قد زاد بأكثر من سبعة أمثال خلال الفترة 1970-1997 , وهو يفوق أيضاً معدل الزيادة في عدد السكان في نفس الفترة ويبين الجدول رقم (2) , تطور متوسط دخل الفرد النقدي في الفترة من 1970 إلى 1997 . [1]

تطور متوسط دخل الفرد مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي
خلال الفترة من 1970 إلى 1997

جدول رقم (2)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	عدد السكان (الف نسمة)	دخل الفرد (دينار)	دخل الفرد (دولار)
1970	1288.3	1963.0	656	2216
1975	3674.3	2683.1	1369	4624
1980	10553.0	3245.8	3252	10985
1985	7852.1	3668.2	2140	7228
1990	7749.6	4844.0	1600	4320
1995	12579.5	4347.5	2426	6064
معدل الزيادة 1997-1970	%8.9	%3.8		

الجدول قم (2) مصدره المرجع السابق .ص260

والواقع أن تطور دخل الفرد زيادة على الازدياد المضطرد في عدد السكان يشكل فائضاً ملحوظ في الاقتصاد المحلي ,وازدهارا ورفاه في حياة المجتمع العربي الليبي , مما يشكل حالة استقطاب للعمالة الوافدة بشكلها الشرعي وغير الشرعي بحثاً عن فرص عمل ومصادر دخل افضل ,وهذا يؤكد أن قوة الاقتصاد الليبي كانت أحد أقوى عوامل الجذب المؤثرة في تيارات الهجرة تجاه الجماهيرية العظمي , ويؤكد كذلك أن اقوي العوامل طردا من قبل الدول الطاردة هي العوامل الاقتصادية المتردية , ولذا كانت اتجاهات الهجرة الوافدة إلى الجماهيرية العظمي سوادها الأعظم من قبل الدول الفقيرة التي تعاني من الزيادة في عدد السكان بالنسبة إلى دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي .

1ـ نفس المرجع السابق , ص259 .

ثانياً : الفلسفة الاجتماعية

إن المتتبع للسياسة الوطنية للتنمية بوجه العموم يلاحظ بأنها تتمتع بخصوصية تفردها عن بقية التجارب الاقتصادية والتنموية في العالم الأخر , فالقرار الاقتصادي والتنموي هو قرار جماعي بطبعه ولا مكان فيه لجهة ما تصنع القرار نيابة عن الشعب , وبتعبير أدق فإن تقرير السياسات الإنمائية هو مسئولية كل مواطن ومسئولية المجتمع بالوجه الأكمل , حيث أن أساس نظام الحكم في ليبيا هو سلطة الشعب القائمة علي الحكم الشعبي المباشر , وفي مثل هذا التنظيم الجماهيري يصبح التخطيط للتنمية شأنا شعبيا , فالشعب وتنظيماته السياسية والفنية هو الذي يعنى بتقرير المنظور والمحتوى والخيارات , ومن خلال رجوعه إلى الفلسفة الاجتماعية التي يتبناها , وحيث تقترن فيها التنمية البشرية بالحاجة المادية والمعنوية , وفي إشباع تلك الحاجة تكمن الحرية وتتوسع الاختيارات . [1]

الواقع أن الجماهيرية تنتهج خطوات منهجية في ترتيب خطواتها التنموية وفق الأسس العلمية المستقاة من استخلاص نتائج تجارب عالمية مبنية علي الأسس التالية :- [2]

أ - الاعتماد علي النفس

ويعنى به تنمية مستقلة بغيتها التحرر من روابط الاستغلال الاستعماري بكل أشكاله , ويقوم الاعتماد علي النفس علي تعبئة كل موارد الوطن وطاقات المواطنين وتوجيهها نحو حل المشاكل الأساسية لجموع المواطنين خاصة المسكن والمأكل والملبس , ويتطلب أسلوب الاعتماد علي النفس الإيمان بالوطن والمواطن وتشجيع كل الحلول الإبداعية والمبتكرة للقضاء علي مشاكل البنية والواقع , ويقتضي هذا دراسات مكثفة وعميقة لكل مواقع الدولة علي كل الأصعدة الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية ... ولن يقوم بهذا إلا أبناء الوطن ذاته من خلال تعميق انتمائهم إليه و لا يمكن أن يتحقق هذا الانتماء إلا إذا سادت العدالة الاجتماعية والسياسية بين المواطنين .

ب - الاستخدام الأمثل لموارد

ويعني به التركيز بالدرجة الأولى علي الإنسان , فالإنسان هنا هو أثمن راسمال , فيتعين أن تتوجه التنمية إليه كما أنه هو صانعها أي هو الوسيلة والغاية , فالعمل المنتج حاجة أساسية من حاجات الإنسان يرضى فيه نزعته

1- تقرير التنمية البشرية , مرجع سابق , ص26 .

2- د. عبدالله هدية و أخرون , العرب و الأزمة الاقتصادية العالمية ,المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت , 1986 , ص47 وما بعدها .

الطبيعية ويوفر له مورد الرزق , ويؤكد له وضعه في المجتمع كفرد مفيد وبالتالي شعوره بالانتماء للمجتمع.

ج - الديمقراطية والمشاركة الشعبية

من المستحيل أن تحقق خطط التنمية في العالم النامي أية نجاحات دون مشاركة المواطن ذاته فيها وإسهامه في نجاحها , ولا يتم هذا إلا إذا وثقت جماهير المواطنين في خطط التنمية هذه وأنها موضوعة من أجل راحتها ورفاهيتها , وليس لمجرد الوفاء باحتياجات أقلية محظوظة من الشعب , بالتالي يتعين أن يكون المواطن واعيا ومتفهما لمشاكل وطنه والحلول التي تقتضي هذه المشاكل , ويتأتى هذا عبر إعلام صادق ونزيه ومشاركة محلية تعود المواطن علي استنباط الحلول الذاتية لمشاكل البيئة القريبة منه والتفكير بها عن طريق مدرسة ومنهاج تعليم تدربه علي التفكير في مشاكل المجتمع واحترام رأيه والأخذ به إذا كان صالحا بعد مناقشته وتمحيص ما جاء به من مزايا وثغرات , والدفع بالمواطن إلى المشاركة في وضع خطط التنمية ولايترك ذلك حكرا علي الخبراء في وضع هذه الخطط , إنما ترفع الاقتراحات من المواطنين إلى اللجنة المركزية للخطة التي تفحص هذه الاقتراحات ثم تستشير الجماهير وتطلب آراءهم في مشروع خطة التنمية وذلك قبل إقراره . (1)

إن المتتبع لهذه الخطوات العلمية والمنهجية لمسار الاقتصاد السليم والذي يصل بالمجتمع المنتهج لمساره إلى درجة عالية من الرفاهية والازدهار, لابد وأن يحقق تنمية اقتصادية تتجاوز به الأزمات وتفلته من الاختناقات الصعبة , وعلي الأقل إلى أي مستوي يصل به هذا الاقتصاد حسب الموارد المتاحة للمجتمع , يكون مقترن برضى المواطنين وقناعتهم كونهم شاركوا في رسم السياسية الاقتصادية لمجتمعهم , وبطبيعة هذه المشاركة يقترب المواطن من التماس جوهر الواقع للسياسة الاقتصادية ويتقبل الواقع ويتجنب المجتمع المشاكل الجانبية لذلك كالإضرابات و الاعتصامات , والمطلع علي التنظيم السياسي الليبي يجد طبيعة النظام السياسي للدولة أساسه المشاركة العامة لجموع الشعب في صنع القرار في مختلف مناحي الحياة ,وهذا المسار العلمي في تجاه بناء الاقتصاد القوي والناجح هو نفس ما تتبعه الجماهيرية العظمي , وعلي أساس ذلك كان سر نجاح وتقدم وازدهار اقتصاد الجماهيرية العظمي , وقد انعكس هذا النجاح انعكاسا مباشرا علي إنعاش حياة المواطن وإيصاله إلى تحقيق رغباته في تكوين حياته بالشكل الذي يتوافق مع اعتقاده أنه يحقق له السعادة وفق رؤياه ومفاهيمه , وانعكس كذلك علي زيادة جذب الأجانب والمغتربين للعمل في الجماهيرية العظمي رغبة منهم في تحقيق المستوي الذي حققه المواطن الليبي , فالعمل في الجماهيرية يحقق الكثير والكثير كالمقدرة علي التوافق في أداء

1- إسماعيل صبري عبد الله , نحو نظام اقتصادي عالمي جديد , الهيئة المصرية للكتاب ,1977, القاهرة ,ص101.

أكثر من عمل واحد في آن واحد , وتحقيق مكاسب مختصره للوقت لا يمكن أن يحققها الباحث عن فرصة عمل في مكان آخر غير الجماهيرية , ويكمن ذلك في سر نجاح تنظيمها السياسي ونظامها الاقتصادي الحر , والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرارات وبناء تنمية المجتمع , وعلي هذا الأساس توسعت القاعدة الاقتصادية للجماهيرية العظمي حتى صارت تسمح باستيعاب أعداد إضافية للقوى العاملة المحلية , وهذا العرض الإضافي من التوسع الاقتصادي أدى إلى الطلب علي القوى العاملة الأجنبية , ومن ثم توافدت العمالة الأجنبية من كل حدب وصوب وتقاطرت علي الجماهيرية وهذا ناتجٌ بطبيعة الحال عن القاعدة الاقتصادية العريضة للجماهيرية والشهرة الاقتصادية الواسعة التي تتمتع بها الجماهيرية علي صعيد القارة الأفريقية والوطن العربي ,وكذلك القوي الاقتصادية التي يتمتع بها الاقتصاد الليبي عالميا , وقوة العملة الليبية أمام العملات الأخرى كالمفارقة بين الدينار الليبي والدينار المصري , أو الدينار التونسي والجزائري والسوداني مقارنة بالدينار الليبي , إن هذه الحوافز تجعل الإقبال إلى الجماهيرية متوالي بشكليه القانوني وغير القانوني رغبة من العمالة الوافدة في تحقيق مكاسب قوية وسريعة إلى أن شكلت العمالة المغتربة لذاتها بطالة , وشكلت فائضا ملحوظا عن حاجة استيعاب سوق العمل الليبي الأمر الذي جعل المهاجرين الباحثين عن العمل يتجهون إلى بلدان أخرى تأتي في المرتبة الثانية من التفضيل بعد الجماهيرية العظمي كبلدان الاتحاد الأوروبي.

وعموما يبقي الاقتصاد الليبي وموارده وقوته ومميزاته المضافة عليه من طبيعة النظام السياسي المبني علي سلطة الشعب ومشاركة الشعب في رسم السياسات العامة للمجتمع والمشاركة الفعلية في صناعة القرار ,مدعاة للاستقطاب والجذب للمهاجرين الباحثين عن فرص العمل والاسترزاق , ومدعاة حتى للتنافس فيما بين الشركات العالمية , والتنافس فيما بين الدول الصناعية الكبرى في تحسين علاقاتها السياسية مع الجماهيرية العظمي بما يمكنها من الحصول علي تنفيذ أعمال طويلة الأجل لشركاتها ومشاريع استراتيجية كبري تعود عليها وعلي مجتمعاتها بالنفع والمكاسب .

ويري الباحث إن حرية الاقتصاد وتنوع مصادره والدعم القوي من طرف الدولة للأنشطة العامة , والأنشطة الفردية والجماعية , أضفى قوة علي الاقتصاد الليبي والعملة الليبية , مما ساهم في عملية تنشيط الهجرة تجاه الجماهيرية , وحتى مع تضاءل فرص العمل وتدني أجرة العمل نتيجة العرض الزائد في العمالة عن الطلب , فان الملاحظ الاستمرار في هجرة العمالة الوافدة إلى الجماهيرية ويحفزها علي ذلك قوة العملة الليبية مقابل صرف العملات الأخرى للدول المجاورة للجماهيرية كالشقيقة تونس , مصر , السودان .

والواقع أن سوق العمل الليبي بكافة أشكاله وأنواعه الخاص والعام استوعب اكثر من المتوقع أمام قوة ضغط الهجرة ويرجع الباحث ذلك الي :-

1- قوة الاحتياطي النفطي وجودته العالمية وإقبال الطلب علية عالميا .
2- قلة الكثافة السكانية مقارنة بفرص العمل والتوسع في مجال الاقتصاد والرقعة الجغرافية .
3- التنمية و البنـــاء والأعمار المستمر في ليبيا بشكل اقوي من المتاح لديها من العمالة والقدرات الوطنية لسد العجز في كثيرا من المواقع .
4- الطلب المتزايد من القطـاع الخاص علـي العمالة الوافـدة مقارنـــة بطلبة من العمالة المحلية .
5 - عزوف العمالة الليبية عن كثيرا من المهن والحرف لأسباب ثقافة اجتماعية سائدة في المجتمع .

ويبقي للاقتصاد الليبي أثره الواضح في مسارات الهجرة الدولية من أفريقيا أو غيرها , كما هناك عوامل أخرى إلى جانب الاقتصاد القوي والمزدهر أكملت حلقة الرغبة في الهجرة والتواصل مع ليبيا اكثر من أي قطر آخر من بلدان الجوار أو بلدان القارة الأفريقية , وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة : -

أن حركة التنمية في الجماهيرية العظمي شكلت عاملا محفزا مهماً للمهاجرين مما ضاعف الأعداد المهاجرة إليها بحثاً عن فرص عيش وحياة افضل وترتب علي ذلك بروز الظاهرة وبروز آثارها .

الفصل الثالث

آثار ومخاطر الهجرة غير الشرعية علي الجماهيرية

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية .
المبحث الثاني : الآثار الأمنية والاجتماعية .
المبحث الثالث : الآثار السياسية .

الفصل الثالث

آثار ومخاطر الهجرة غير الشرعية علي الجماهيرية

تمهيد :

أثرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية علي الجماهيرية تأثيرا مباشرا علي الاقتصاد الوطني , وعلي استتباب الأمن والاستقرار , وأدت إلى كثير من المخاطر والأضرار التي أرهقت المجتمع والدولة .

فقد كانت هذه الظاهرة أحد أهم أسباب رفع الدعم عن كثير من السلع التموينية , بعد أن أصبح يهربها المهاجرون إلى خارج الدولة , وتحديدا باتجاه بلدانهم لغرض السمسرة والتجارة , والثراء السريع ,لكونها سلعا رخيصة السعر محليا لأنها مدعومة من طرف الدولة , وراجت داخل المجتمع تجارة محرمة دوليا ومحليا كتجارة المخدرات , وتعاطيها بشكل واسع بين أبناء المجتمع , مما أدى إلى انتشار الجريمة والفساد الأخلاقي بشكل غير مألوف في السابق .

كما انتشرت الأحياء والتجمعات السكنية الخاصة بالمهاجرين والتي تعتبر ساحة لممارسة الرذيلة , وانتشار البغاء و الأمراض المعدية كمرض فقدان المناعة المكتسبة " الإيدز " نتيجة لممارسة الفساد في كثير من المواقع التي يقطنها المهاجرون .

كما انتشرت الجرائم بجميع أشكالها كالقتل العمد , والسرقة , والسطو المسلح , والتزوير والتزييف في المستندات والوثائق , والعملة المحلية والأجنبية, وكذلك عمليات النصب والاحتيال التي راح ضحيتها كثير من أبناء هذا المجتمع .

لقد أدت هذه الظاهرة إلى كثير من المساوئ والمآسي التي يصعب محوها من ذاكرة أبناء هذا المجتمع , فكم من بيوت خربت , ومن نساء رملت , ومن صغار يتموا , ومن أسر فقرت بعد نهبها وسلب ممتلكاتها , كل هذا يتم بفعل توسع وتعاظم ظاهرة الهجرة غير الشرعية , وتفاقم أعداد المهاجرين إلى الأراضي الليبية , حتى امتدت آثار هذه الظاهرة إلى أن اتخذت من سواحل ليبيا المطلة علي البحر الأبيض المتوسط نقاط انطلاق إلى دول ما وراء شمال البحر, وبأسباب هذه الظاهرة تأثرت العلاقات الخارجية الليبية بعض دول شمال البحر , وأدت إلى مضاعفة الدولة للإنفاق في سبيل تأمين مراقبة وحراسة السواحل الليبية الممتدة من راس أجدير غربا إلى السلوم شرقا .

ن هذه الظاهرة ما لم تعط أولوية قصوى في معالجتها بل في محاربتها محاربة صارمة فإن عقباها لا يحمد .

وإن مسألة هدر الوقت لصالح ظاهرة الهجرة غير الشرعية يزيد الدولة ضررا وخسائر يصعب تعويضها , وقد يستحيل استئصال آثارها.

ومن هذا المنطلق يحاول الباحث تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :-

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية .

المبحث الثاني : الآثار الأمنية والاجتماعية .

المبحث الثالث : الآثار السياسية .

المبـــحث الأول
الآثار الاقتصادية

أثرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية علي ليبيا بشكل سيئ جداً خاصة علي مجريات التنمية والاقتصاد المحليين , و حتى أصبح الأمر لا يحتمل ويتطلب معالجه طارئة و فورية من أجل إنقاذ الاقتصاد الوطني من أبعاد آثار هذه الظاهرة التي أصبحت تتفاقم يوما بعد آخر , ومن هذه الأضرار والمخاطر الاقتصادية :

1 - انتشار البطالة في سوق العمل الليبي

شكل وجود العمالة الأفريقية و غيرها من العمالة المهاجرة بشكل غير شرعي أزمة في سوق العمل الليبي وذلك بانتشار العمالة بأعداد فائقة جعلت التنافس في سوق العمل في الاتجاه السلبي , وقد شكل هذا التواجد المكثف أزمة في مجال فرص العمل أمام كثير من العناصر الوطنية الباحثة عن العمل , مما كان سببا رئيسا في وجود بطالة وطنية نسبية , وسببا في وجود بطالة بين المهاجرين أنفسهم لزيادة أعدادهم عن حاجة سوق العمل في ليبيا , وقد أدى وجود هذه الأعداد الفائقة من المهاجرين بدون فرص عمل إلى الاضطرار إلى مداهمة بعض محلات المواد الغذائية بالقوة من أجل الحصول علي قوت اليوم , والأخطر من ذلك أدت هذه البطالة إلي ارتكاب الجرائم الأخرى كالسرقة , والقتل من أجل الحصول علي المال , وهذا فضلا عن المهاجرين الوافدين بقصد الإجرام أصلا ممن لديهم خبرة عالية في السطو والتزوير وارتكاب أبشع الجرائم . (1)

2 - تهريب السلع المدعومة

يتميز الاقتصاد في ليبيا بوجود دعم عالي من قبل الدولة لصالح المواطن في كثير من السلع والمواد الأساسية الأخرى , والذي قد يكون أحد الأسباب والعوامل المشجعة للهجرة إلى ليبيا , وقد كانت نتائج ذلك واضحة في خلق أزمة في كثير من السلع المدعومة وخصوصا السلع التموينية منها , حتى أصبح المواطن يبحث ويتساءل عن أسباب أزمة النقص في السلع التموينية المدعومة رغم استيراد الدولة لما يكفي والفائض من الاحتياط , وعند المتابعة والدراسة للحالة اكتشف أنه وراء هذه الأزمة المئات من المهاجرين بالشكل غير الشرعي إلى ليبيا ,حيث تقوم هذه الفئات بتنظيم عمليات تهريب جميع أنواع السلع المدعومة والتي منها مشتقات النفط والأدوية والمواد الغذائية الأساسية .

1- مجلة الأمن العام , العدد (51) , مرجع سابق , ص24 .

ونظرا لطبيعة الدولة الجغرافية , وصعوبة السيطرة على ذلك المجال الواسع, وعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي يمكن أن تغطي مجال العمل من أجل محاربة هذه الظاهرة لم يتم القضاء عليها ، وقد أرهقت الدولة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة , ولم تفلح في القضاء عليها لاستحالة ذلك بشتى الطرق الوقائية والأمنية , وذلك لعدة اعتبارات منطقية أو مبررة , ومنها طول الحدود البرية واشتراكها مع ست دول* , كلها تعاني من أزمات واختنا قات اقتصادية , فلم تجد الدولة من حل يمكن أن يقضي على هذه الظاهرة من جذورها وينقذ الاقتصاد الوطني من هذه السلبية , إلا رفع ذلك الدعم الذي كان السبب الرئيسي وراء عملية تهريب السلع التموينية المدعومة , ورغم أن برنامج رفع الدعم عن السلع يعتبر خسارة واضحة للمواطن , ولكنه مكسب للمصلحة الوطنية رغم ما قد نتج عن إقرار ذلك من عدم رضى على اتخاذه , رغم تأثيره المباشر على حياة المواطن بقدر ما هو قائم من عدم رضى شعبي على تواجد المهاجرين غير الشرعيين الذين قد سببوا الكثير من المآسي للمواطن والوطن .

3- تهريب الأدوية والمواد الطبية والأجهزة والمعدات

لقد تعرضت المستشفيات الليبية والصيدليات العامة إلى عملية إفراغ من مخزوناتها المدعومة لصالح المواطن الليبي , بتجارة وسمسرة غير مشروعة كان وراءها عصابات من المهاجرين , تقوم بشراء الأدوية والمعدات الطبية الليبية بأسعار زهيدة من ضعاف النفوس , وشجع على ذلك فرصة توفر الأدوية في المستشفيات والصيدليات التابعة للدولة والمدعومة بنسبة " 100% ", أي أنها مجانية تقدم للمواطن الليبي , وقد أدى ذلك إلى وجود نقص شديد بالأدوية والمعدات الطبية , وخلق أزمة في المستشفيات والصيدليات العامة , وقد سبب ذلك خسائر اقتصادية ضخمة للمجتمع الليبي , مما اضطر الدولة إلى اتخاذ جملة من القرارات التي تحاول الحد من عملية تهريب الأدوية إلى الخارج , حيث تم رفع الدعم عن كثير من الأدوية وخصوصا تلك التي ركزت عليها عصابات التهريب , وبعد رفع الدعم عن الأدوية أصبحت مكدسة بالصيدليات الخاصة دون أن يحاول أيّ من مهاجري تهريب الأدوية المتاجرة بها , وقد أثر ذلك على المواطن , بأن أصبح صرف الأدوية في المستشفيات تحت رقابة مشددة , وقد لا تصرف بعض الأدوية والعلاجات إلا للحالات المستعصية وبعد التأكد منها.[1]

---

* الدول التي تشترك في حدود مع ليبيا هي : - مصر , السودان , تشاد , النيجر , الجزائر , تونس

1- مجلة الأمن العام مرجع سابق , ص 31 .

4- تزييف وتزوير العملة المحلية والأجنبية

قبل قدوم سيل الهجرة اللاقانونية إلى ليبيا كانت الدولة الليبية تتمتع باستقرار أقتصادي وأمن اقتصادي إلى حد الثقة بين المؤسسات المالية والمواطن والنقد المحلي والأجنبي , إلا أنه ومع بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية برزت معها ونتج عنها مشاكل مختلفة أفقدت الجانب الاقتصادي استقراره , وأثرت على الثقة المتبادلة بين المواطن والمؤسسات المالية , فخوف من الوقوع في شرك تزوير العملة بأنواعها المختلفة لم يعد المواطن يثق بالأوراق النقدية المتداولة والتعامل معها بمرونة. (1)

وقد أصبح المواطن عند تعامله بالأوراق النقدية يتفحصها جيدا أو يقوم بعرضها على أحد المصارف , وقد تكون أرقام هذه المبالغ عالية جدًا يصعب تفحصها في وقت موجز, وقد سبب ذلك إهدار لوقت المواطن والمؤسسات المالية , وكذلك أثر على سير عمل المصارف , حيث إنعدمت الثقة بين المصارف وعملائها , مما أضطر مصرف ليبيا المركزي إلى إلغاء العملات المعمول بها وإصدار عملات جديده معقدة التقليد وصعبة التزوير , ومما لاشك فيه أن ذلك قد كلف الدولة مضاعفة في بذل الجهد والأنفاق السلبي الذي كانت الدولة في غناء عنه .

5- مكافحة المخاطر الأمنية

يعتبر هذا باب أو نفق يهدر عبره المال العام إنفاقا في طريق لا عائد له على المجتمع ويمثل خسائر فادحه يتكبدها الاقتصاد الوطني , وما من شك أن هذا الإنفاق قد أدى إلى تأثر العديد من برامج التنمية إلى كانت تحتاج إلى أنفاق قوي ومستمر , ويستمر إنفاق المال العام في الاتجاه السلبي والذي يعتبر شبه إهدار و إتلاف للمال العام , إلى أن يصل إلى تغطية أرقام عالية مقابل تنفيذ الأحكام القضائية , لتشمل المحكومين والموقوفين والمبعدين , حيث بلغت كلفة النزيل الواحد تنفيذا للأحكام القضائية لمدة سنة واحدة مبلغا قدره " ألف ومائتان وثلاثون" دينار ليبي (1230) د.ل سنويا , يضاف إليها أربعمائة دينار ليبي (400) د.ل ثمن تذكرة سفر لترحيل المحكوم الواحد بعد انتهاء فترة حكمه, أو ترحيله لقضائها في بلاده , وهذا فضلا عما قد ارتكبه بعض المهاجرين المجرمين من جرائم تضاف أبعادها وخسائرها إلى قائمة خسائر المجتمع الليبي.(2)

1- المرجع السابق , ص 32 .
2- المرجع نفسه , ص 33 .

ولمقاربة ما ينفق في السنة الواحدة من أموال طائلة في هذا الاتجاه , نحدد علي سبيل المثال و التقريب سنة 2003 ف , من خلال فترة الحدود الزمنية المحددة لهذه الدراسة كمقياس متوسط للفترة الزمنية المستهدفة بالبحث .

فقد بلغ عدد الأجانب من العرب والأفارقة بمؤسسات الإصلاح (1158) سجينا لسنة 2003 ف ، وذلك حسب ما هو موزع بالجدول التالي :-[1]

كشف بنزلاء الإصلاح والتأهيل الذين تم العفو عنهم لسنة 2003 ف , وتم ترحيلهم إلى بلدانهم علي نفقة الدولة الليبية .

جدول رقم (1)

ر.م	الجنسيـــة	العدد
1	السودان	257
2	نيجيريا	227
3	مصر	168
4	الجزائر	121
5	تشاد	99
6	النيجر	66
7	غانا	42
8	المغرب	42
9	مالي	40
10	تونس	33
11	غامبيا	10
12	فلسطين	8
13	ليبيريا	7
14	سوريا	7
15	سيراليون	6
16	السنغال	6
17	الكاميرون	5
18	زامبيا	2
19	الصومال	2
20	انقولا	1
21	بنين	1
22	بوركينا فاسو	1
23	جنوب إفريقيا	1
24	ساحل العاج	1
25	قامبي	1
26	كوريا	1
27	الكونغو	1
28	ناميبيا	1
29	الباكستان	1
المجـ	مـــــوع	1158

جدول رقم (1) مصدره مجلة الأمن العام , مصدر سابق , ص4

1 - مجلة الأمن العام , مرجع سابق , ص4 .

وقد تبين سلفا أن قيمة تكاليف النزيل الواحد في السنة " 1230 " د.ل يضاف إليها قيمة تذكرة السفر للترحيل , وهي أيضا علي قائمة حساب الدولة , وبهذا تصبح كلفة السجين الواحد سنويا (1630) د. ل , وإذا ضربنا القيمة السنوية للشخص الواحد في إجمالي عدد السجناء خلال السنة المحددة سالفا , فإنه سيكون كالأتي : - (1) .

1630 × 1158 = 1887540 مليون وثمان مائة وسبعة وثمانين ألفا وخمسمائة وأربعين د.ل , كما بلغت تكاليف عملية ترحيل مهاجرين آخرين خلال سنة 2002 - 2003 ف , قامت بها اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام مبلغ وقدره 3.000.000 ثلاثة ملايين دينارا ليبيا , وهذا فضلا عن عمليات الترحيل الأخرى التي تقوم بها الشعبيات الواقعة في المناطق المتاخمة لحدود الجماهيرية مع دول الجوار الأفريقي , والتي تقوم بها تلك الشعبيات مباشرة عن طريق البر , وباعتبار شعبيات الحدود أكثر كثافة بالمهاجرين من المدن و الدواخل حيث ستكون أعداد المرحلين أكبر والتكاليف اكثر . (2)

كما تقوم الدولة الليبية بتنظيم ترحيل المتسللين الذين أثبتت إصابتهم بأمراض معدية , أو شكل تواجدهم فائضا ملحوظا كالعمالة الراكدة في الشوارع, أو الذين تم ضبطهم وهم في تأهب أو شروع في الهجرة غير المشروعة عبر الشواطئ الليبية باتجاه دول أخرى , وبما أن المهاجرين هم أفراد شبه عزل من المال فان ليبيا تتعامل معهم وفق نصوص الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان * وعلي ضوء ذلك تقوم الدولة الليبية بمعاملة أولئك المهاجرين معاملة إنسانية راقية , حيث تقوم بتجميع المهاجرين بمراكز إيواء مناسبة جدا من حيث الاحتياجات البشرية اللازمة , مع توفير الطبيب المعالج , والدواء المجاني , والغذاء الجيد , وكذلك الأخصائي الاجتماعي , وتقوم إدارة مباحث الجوازات الليبية بالتنسيق مع سفارات أولئك المجمعين بمراكز الإيواء بشأن إصدار وثائق سفر خاصة بهم , وتقوم إدارة الجوازات والهجرة , بإتمام الإجراءات المالية لتذاكر السفر التي تتكفل الدولة الليبية بدفعها علي حساب المجتمع . (3)

---

1 - المرجع السابق , 19 .

2 - المرجع السابق , 20 .

* - الوثيقة الخضراء الكبرى , وثيقة ليبية إنسانية حضارية تعني وتختص بحقوق الإنسان عالميا وتعبر عن أصول وجذور عريقة لأصالة المجتمع الليبي ونظامه السياسي .

3- مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم الإحصاء بإدارة مباحث الإدارة العامة للجوازات , طرابلس , بتاريخ 24/ 7/2005ف.

وأكثر من هذا إنسانيا , تقوم إدارة مباحث الجوازات عند الشروع في عملية الترحيل , بتسليم مبلغاً مالياً لكل مهاجر كمصاريف رحلة سفر . [1]

وهذا يضاف إلى ما يدفع من خزانة الدولة الليبية من جراء معاناتها من آثار الهجرة غير الشرعية , فلنأخذ مثلا وحسب ما توفر لدينا من إحصائيات , إحصائية المتسللين الذين تم ضبطهم وترحيلهم خلال الفترة من1- 1- 2003 ف إلى 30-9- 2003 ف , والبالغ إجمالي تعدادهم "7046" , سبعة آلاف وست و أربعين متسللا , حسب ما هو موضح بالجدول رقم (2) :

جدول رقم (2)

م	الجنسية	مطار طرابلس	ميناء طرابلس	راس اجدير	امساعد	سبها	الكفرة	غدامس	غات	المجموع
1	النيجر	1315				120				1435
2	السودان	2875								2875
3	مالي	567								567
4	غانا	230								230
5	غينيا	29								29
6	نيجيريا	302								302
7	بوركينا	68								68
8	غامبيا	23								23
9	مصر	51			205					256
10	تشاد	972								972
11	ليبريا	14								14
12	بنين	30								30
13	السنغال	47								47
14	تونس			31						31
15	التوغو	5								5
16	أثيوبيا	4								4
17	المغرب	31								31
18	الجزائر	2						104		106
19	سوريا	1								1
20	س العاج	10								10
21	الكونغو	4								4
22	العراق	2								2
23	موريتانيا	1								1
24	سيراليون	1								1
25	كوريا	1								1
26	الصومال	1								1
	المجموع	6586		31	205	120		104		7046

جدول رقم (2) المصدر : مجلة الأمن العام , العدد (51) , مصدر سابق , ص 5 .

---

[1]- مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم مباحث جوازات الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية , بتاريخ 16 /07 / 2005 ف .

وإذا أخذنا متوسط سعر التذكرة الواحدة إلى الدول الأفريقية وهو 400 دينار, ويضاف إليها ما يدفع للمتسلل الواحد عند ترحيله وهو 100 دولار , أي ما يعادل " 140 " مائة و أربعين دينارا ليبيا في حينها , وبهذا تصبح كلفة ترحيل المتسلل الواحد خمسمائة و أربعون 540 دينارا ليبيا , وهذا فضلا عن ضيافة الإقامة حتى إتمام الإجراءات والترحيل , والتي لم نحصل لها علي تقدير إحصائي وربما ذلك لتحاشي الدوائر المختصة ذكر أرقام مصروفات الضيافة تمشيا مع طباع المجتمع الليبي الكريم والمضياف .

وإذا أردنا الوصول إلى إجمالي قيمة المصروفات علي المتسللين سنقوم بضرب القيمة في إجمالي عدد المتسللين المضبوطين خلال هذه الفترة وهم :- 7046 متسلل , فإن القيمة الإجمالية ستكون (3.804.840) دينارا ليبيا , وذلك بدون التطرق إلى ما تقدمه ليبيا من خدمات صحية مجانية , وإعاشة علي مدى سنوات وتعتبرها خدمات إنسانية .(1)

وقد ورد في تقرير بعثة المفوضية الأوروبية إلى الجماهيرية العظمى ,معلومات غير محددة مصادر استقاءها من أن الدولة الليبية قد قامت بعمليات ترحيل خلال سنة 2003 , بلغ عدد المرحلين فيها نحو 43000 , مهاجر من جنسيات مختلفة وقد ارتفع سنة 2004 إلى 54000 مهاجر مرحل , مع زيادة كبيرة في عدد أولئك المنحدرين منهم من دول جنوب الصحراء ومصر . (2)
وهذا يعني أن إجمالي عدد المرحلين 97000 مهاجر, وعلي نفقة خزانة المجتمع , وبكلفة علي قدرها 52,380,000 دينارا ليبيا .

وتعتبر هذه المبالغ أرقام عالية تنفق في الاتجاه السلبي " خسائر مالية " تتكبدها الخزانة العامة للمجتمع , وهذه المبالغ سيكون لها الأثر الإيجابي فيما لو صرفت في مضاعفة جهد دفع عجلة التنمية الوطنية إلى الأمام , رغم أن هذا الإنفاق يبرره اختيار أهون الشرين , لأنه في واقع الأمر ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي بمثابة ظهور وباء معدي للمجتمع , يتطلب الإنفاق عليه في سبيل المعالجة والوقاية من آثاره , وهذا ما تحاول الدولة الليبية القيام به وهو الجهد المتمثل في ترحيل المهاجرين بأسمى المعاملات الإنسانية والسخاء والكرم , ورغم ما تتعرض له ليبيا في سبيل مكافحة هذه الظاهرة من انتقادات , إلا أنه أجدى بكثير من نظير بقائهم بما يحملونه من أمراض معدية وفتاكة , وما يسببونه من مشاكل إجرامية و أمنية , واجتماعية , وما يسببونه من إحراج لليبيا في علاقاتها الخارجية المتميزة مع دول المفوضية الأوربية بأسباب استخدامهم للشواطئ البحرية الليبية في العبور والتسلل إلى أوروبا .

1- مجلة الأمن العام , العدد (51) , مرجع سابق .
2- تقرير بعثة المفوضية الأوروبية إلى ليبيا حول الهجرة اللاشرعية , 2004/12/06 , الإدارة العامة للشئون القنصلية بالاتصال الخارجي .

ومن ضمن احصائيات ضبط المتسللين وترحيلهم , هذه الإحصائية التي قدمتها اللجنة الشعبية العامة للأمن العام , والتي تفيد بعدد ما تم ترحيله خلال الفترة من 1/1 إلى 9/24 /2004 ف ,

جدول رقم (3)

م/ر	الجنسية	العدد
1	النيجر	8743
2	نيجيريا	2944
3	غانا	2995
4	سيراليون	56
5	السنغال	111
6	الكاميرون	154
7	ليبيريا	89
8	مصر	1980
9	الكونغو	69
10	باكستان	36
11	بنين	8
12	بوركينا فاسو	34
13	تركيا	2
14	تشاد	2732
15	التو قو	194
16	تونس	57
17	الجزائر	31
18	ساحل العاج	28
19	السودان	3298
20	سوريا	15
21	غينيا	30
22	مالي	1242
23	المغرب	271
24	موريتانيا	20
25	الهند	5
26	أر يثريا	165
27	جنوب أفريقيا	7
28	الصومال	762
29	الأردن	70
30	غامبيا	44
31	بنغلادش	16
32	أثيوبيا	133
33	تايلاند	12
	الإجمالي	26353

جدول رقم (2) مصدره كتاب الكاتب العام للجنة الشعبية العامة للأمن العام رقم 7- 22- 11636 , بتاريخ 11 النمور 2004 ف , الموجه إلى أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

ومن خلال الجدول السابق المحدد في الفترة من 1/1 إلى نهاية الفاتح 2004 ف , نلاحظ أن الفترة وجيزة , أي خلال تسعة أشهر قياسا بالعدد "26353 " متسلل , وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن كلفة ترحيل المتسلل بين تذكرة السفر ومصروفات السفر فقط " 540 " د.ل , وبدون التطرق إلى تكلفة التجميع والمتابعة والملحقات الأخرى , كالإقامة , والإعاشة , والعلاج , وبضرب عدد المرحلين في قيمة تكاليف المرحل الواحد ستكون التكاليف والخسائر حسب الناتج التالي: 26353 x 540 = 14230620د. ل .

وبأسباب هذه الظاهرة أصبحت ليبيا بين اللحظة والأخرى مشاراً إليها بإصبع اتهام دولية وخصوصا منها الأوروبية , بانها تشجع أو تدفع بالمهاجرين اتجاهها قصدا وكما أن الدولة تقوم بالإنفاق بأشكال أخرى مختلفة وبطرق غير مباشرة علي عدة برامج وتكلفها أموالا طائلة كانت الهجرة غير الشرعية من أبرز مسبباتها مثل:-

1ـ خدمات التجمعات السكنية للمهاجرين

تنتشر أماكن خاصة يقطنها المهاجرون وخاصة في مناطق الجنوب من ليبيا , لم تكن صالحة للسكن أصلا , بالإضافة إلى زيادة تلوثها من قبل المهاجرين ، كما أنه تنتشر بها كثيرٌ من الأمراض ذات العدوى والخطورة علي الصحة البشرية , وتصل خدمات الدولة إلى تلك المواقع لتقدم خدماتها المتعددة كنظافة البيئة , توصيل الكهرباء والمياه , والخدمات الصحية اللازمة والضرورية . وما من شك أن هذه الخدمات تكلف الدولة أعباء مالية ثقيلة علي خزانة المجتمع , فالدولة بتواجد هذه التجمعات البشرية الغريبة والمتعددة الجنسيات واللغات , تضاعف من مجهوداتها بالتشديد علي الأمن والذي يتطلب زيادة الطلب علي توظيف قوة بشرية إضافية لخدمات الأمن بالإضافة إلى زيادة الطلب علي الآليات والمستحقات المصاحبة كاستهلاك الوقود وصيانة الآليات و صرف النثريات اللازمة لمواجهة بعض طوارئ الظاهرة .

2ـ إقامة الندوات والمؤتمرات الدولية واستضافتها والإيفاد إليها

إن الظاهرة قيد الدراسة خلقت إشكالية عامة لدول حوض البحر المتوسط وتم التركيز علي ليبيا كبلد استقطاب للمهاجرين وبلد عبور استراتيجي في آن واحد , ولأن ليبيا البلد الغني والسخي الوحيد في شمال القارة والذي يمكن أن يكون تعاونه مع دول الضفة الشمالية للبحر المتوسط ذا تأثير فعال , ويمكن الاعتماد علي ليبيا في الجوانب المادية والحركية أكثر من غيرها من بلدان جيرانها المطلة علي البحر المتوسط .

فبأسباب الظاهرة قيد الدراسة صارت ليبيا تستضيف إقامة الندوات والاجتماعات والمنتديات الدولية والعالمية , وتستقبل الوفود والبعثات السياسية ذات المستوي العالي والرفيع والتي يتم التعامل معها بأرقي مستويات الاستقبال والإقامة وسبل الراحة والرفاهية المكلفة جدا , بالإضافة إلى إرسال البعثات الخاصة للدراسة والتدريب في سبيل مكافحة الهجرة والتعامل معها . , وقد صاحب ذلك زيادة في خلق كوادر إدارية مستحدثة وزيادة متطلبات آليات العمل ومعداته , والطلب المتزايد علي قبول مستخدمي الأمن العام والذين أصبحت الدولة في حاجة إلى مضاعفة أعدادهم بالآلاف .

وإن كل هذه الإجراءات تشكل عبئ كبيرا جدا علي الاقتصاد الوطني , وإذا استمر الأمر هكذا مع مرور الزمن فقد يسبب ذلك شللا للاقتصاد الليبي مما يؤدى إلى فشل كثير من مشاريع التنمية الاقتصادية في ليبيا , فالأمر يحتاج إلى معالجة الظاهرة بقوة , وحماية الاقتصاد الوطني الذي ابتلي بهذه الظاهرة من التدهور .

3- رداءة أداء العمل

انتشار البطالة في سوق العمل الليبي أدى إلى وجود عمالة رخيصة جدا تتنافس في الاتجاه السلبي , أي المنافسة في العرض بأقل الأسعار من أجل إمكانية الحصول علي العمل وبأي مقابل , بصرف النظر عن التخصص والإتقان , مما جعل رجال الأعمال وأرباب العمل , والشركات والتشاركيات العاملة في ليبيا يبحثون عن الأيدي العاملة الرخيصة والأكثر رخصا , بصرف النظر عن مدي خبرة وتخصص هذه العمالة , مما أدى إلى وجود قصور واضح في الأداء والعمل بشكل عام , فمثلا نلاحظ أداء العمل في كثير من الورش , و أعمال الصيانة , وكذلك البناء والتشييد رداءة العمل الذي كان سببه الأيدي العاملة الرخيصة غير المؤهلة وغير المتخصصة , فبدلا من أن يكون سد العجز في العمالة بجميع المجالات بعمالة متخصصة أو مستوردة حسب الطلب والحاجة , صارت العمالة متوفرة وراكدة في الشوارع والميادين , وغير صالحة للإدماج الكلي في سوق العمل الليبي , ويلاحظ أن كل ما ذكر له أبعادٌ و آثار سيئة ومردود سلبي علي الاقتصاد الوطني , وله انعكاسات مباشرة علي المواطن في ليبيا .

المبحث الثاني
الآثار الأمنية والاجتماعية

ترتب علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية العديد من الآثار والمخاطر , حتى أن هذه الظاهرة قد فلتت من قبضة السيطرة المحكمة , و أصبحت تخضع للمعالجة التدريجية إذا أمكن استرجاعها لأمر السيطرة والإحكام , وأن ذلك يحتاج إلى إمكانيات طائلة , ووقت متسع , وجهود متواصلة , فمساحة ليبيا تعتبر من ضمن أكبر الدول مساحة في العالم , الأمر الذي يجعل إمكانية السيطرة المطلقة علي الحدود والحيلولة دون عبور المتسللين أمرًا صعبا , إن لم يكن مستحيلا , وقد تراكمت الأعداد المهاجرة إلى ليبيا وتزايدت ولازالت حتى يوم هذا البحث تتدفق الهجرات المتوالية إلى ليبيا , وكل يوم يمر لابد وأن يحدث بليبيا كما من القضايا والجرائم والمخاطر , وكل يوم يمر يتسلل إليها أعداد كثيرة غير قابلة للضبط حتى تعقدت المسألة , وأربكت الإدارة , وحير الأمر صناع القرار في الدولة , و تعقدت المسألة بين الكيفية التي يتم بها الخلاص من المهاجرين المخالفين لقوانين الهجرة و بين الالتزامات الأخرى الدولية والمحلية , فظاهرة الهجرة غير الشرعية تسبب مشاكل معقدة ببقائها , وتسبب خلافات بمحاولة الخلاص منها ومن تبعاتها , فهناك منظمات دولية , ومؤسسات مدنية , وجمعيات حقوق الإنسان الدولية والمحلية , تراقب وتعترض أحيانا علي إجراءات ترحيل المهاجرين مهما كانت طرق ترحيلهم تتسم بأرقي المعاملة الإنسانية والشفافية التزام بالمبدأ القائم علي حقوق الإنسان المنصفة والعادلة بين حق المواطن الأصل , والمهاجر المخالف والمنتهك لقوانين الهجرة , وبين حقوق الإنسان عامة , وما تسببه الهجرة من مشاكل ومخاطر وأضرار , وهنا يتوجب الالتزام بمبدأ تطبيق القانون , فالمهاجر مخالف للقانون بمجرد دخوله و إقامته بالمخالفة للقوانين , ويعتبر متعد علي حرمة سيادة الدولة وقوانينها , وهنالك سؤالٌ يتوجب طرحه وهو لماذا تحاول تلك المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية العمل علي حماية حقوق الإنسان المهاجر أكثر من حماية حقوق الإنسان المواطن الأصل أو المهاجر إليه , حتى وإن كان المهاجر يحمل في جعبته كما من الأمراض والمخاطر الأخرى ؟ ومن وجهة نظر الباحث أن كثيرا من هذه المنظمات المعنية تعمل علي محاولة إرضاء الدول الكبرى , وليس العمل علي أساس العدالة والإنصاف , فهي تعمل بما يتفق واتجاهات ومآرب وسوء ظن الدول الكبرى في الدول الأصغر , وذلك للحصول علي زيادة الدعم و المصداقية المزعومة بالنزاهة والشفافية , مع خلق آلية عمل لنفسها تفعل من أجل إثبات وجودها وكسب ود الرأي العام العالمي .

فليبيا بلدٌ تعرض لآثار بليغة ذات مخاطر وأبعاد خطرة جدا علي المجتمع الليبي , بداية من تهديد صحة المجتمع إلى تهديد استقرار أمنه , وإلحاق الضرر باقتصاده .

فكيف تتصرف ليبيا حيال هذه الظاهرة وأمامها جمعيات حقوق إنسان محلية وأخرى عالمية كلها ترصد تحركات الدولة حول الهجرة وكيفية الخلاص منها ومن آثارها ؟

في الوقت الذي تفاقمت فيه ظاهرة الهجرة لم يعد أمام ليبيا من خيار أهم وأفضل من محاربة الظاهرة بنية القضاء عليها نهائيا , وهذا ليس تطرفا كما يحصل في بعض البلدان الأوروبية ولكن لما وصل به الأمر من آثار للهجرة غير القانونية علي الجماهيرية , والتي أصبحت بمثابة حالة عدوان علي ليبيا , وليست ظاهرة هجرة كونها خلقت زيادة ديموغرافية , ولكن لأنها خلقت حالة عدوان علي ممتلكات المجتمع وعلي بعض أرواح الناس التي زهقت لا لأي ذنب إلا من أجل سلب ممتلكاتها المقدسة , وحتى علي أخلاق المجتمع التي شوهت بفعل المهاجرين , وهذا فضلا عما يهدر من الأموال العامة من أجل معالجة الظاهرة , أو التي تهدر بأسبابها ومن ورائها . ومع كل هذا وما تتعرض له ليبيا من آثار سيئة أشارت إصبع اتهام دولية كثيرة بسوء معاملة ليبيا للمهاجرين , وهذا ليس واقعاً بطبيعة الحال , ولكن جاء نتيجة وجود أعداء حاقدين علي ليبيا يضللون الرأي العام العالمي علي ليبيا , ليست لأنها بلد عدواني , ولكن لأنها بلد حرية وديمقراطية , وحتى المهاجرين أنفسهم يروجون معلومات كاذبة عن ليبيا بسوء معاملتهم من أجل استعطاف الرأي العام العالمي , وكسب الوقت بعرقلة برامج إعادة ترحيلهم إلى أوطانهم , وتتعرض ليبيا لجملة من المخاطر والأضرار منها:

1- المخاطر الأمنية المباشرة

يبدو واضحا معدل ارتفاع الجريمة المرتكبة من قبل المهاجرين , فكلما زادت مؤشرات الهجرة زاد مؤشر ارتفاع الجريمة وتنوعت الجرائم والتي منها :-

القتل العمد , السرقة بالإكراه , والسطو المسلح , التزييف والتزوير , النصب والاحتيال , تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية , الشعوذة والسحر , البغاء والفساد الأخلاقي .[1]

ففي عام 1999 سجل عدد 4222 جريمة , كان عدد المتهمين فيها 5506 من المهاجرين , منهم 1722 مهاجرا من جنسيات أفريقية , وعدد 3784 من جنسيات عربية.

---

1 - مجلة الأمن العام , العدد (51) , مصدر سابق ,ص 18.

وكذلك خلال عام 2000 سجل عدد " 6360 " جريمة , وقد بلغ عدد المتهمين فيها " 9244 " متهما من جنسيات مختلفة موزعة حسب الآتي : -
عدد " 3230 " متهما من جنسيات إفريقية , وعدد " 5884 " متهما من جنسيات عربية , وعدد " 130 " متهما من جنسيات أخرى .
حيث وصلت نسبة المتهمين من المهاجرين الأفارقة 35 % , ونسبة المتهمين المهاجرين من العرب 64 % , ونسبة المتهمين المهاجرين من جنسيات أخرى 1 % , وكذلك قد سجل خلال عام 2001 عدد " 4300 " جريمة , اتهم بها عدد " 6197 " متهما مهاجرا من جنسيات مختلفة .
وفي عام 2002 سجل عدد " 4698 " جريمة , اتهم فيها عدد "7681 " مهاجرا بلغ نصيب الأفارقة منها " 4794 " متهما , والعرب " 2647 " متهما , ومن جنسيات أخرى " 240 " متهما . [1]
وهذا فضلا عن السنوات الأخرى التي لأسباب متعددة لم نتحصل لها علي إحصائيات , فقد سجل خلال السنوات الأربع التي تم إحصاؤها " 19580 " جريمة , وبلغ عدد المتهمين فيها " 28610 " متهما . [2]
كما أنه هنالك قضايا أخرى وجرائم ارتكبت في حق المجتمع الليبي , وقيدت بالنيابات العامة " ضد مجهول " , وفي الواقع هي ضد معلوم مجهول أي معلوم أنها قضية ضد مهاجر , ولكن مجهول الهوية , فمن هو الذي يستطيع أن يتعرف علي أي مطلوب ليس لديه مستندات تحمل بياناته الصحيحة والتي يمكن أن تطلبه العدالة بناءً عليها , فالغالبية العظمي من المهاجرين ليس لديهم مستندات , وحتى الذي يمتلك مستندات يستطيع إخفاءها والتملص من يد العدالة , لأن الدولة أصبحت تتعامل مع المهاجرين كأمر واقع لابد من التسليم به , فحتى الذي لديه هوية إثبات تحمل اسمه ويكون مطلوبا علي اسمه الحقيقي وبياناته الفعلية , إذا ما مر بنقطة تفتيش أمنية تبحث عن اسم معين , فإنه يمكن أن يخفي مستنداته ويعطي اسما مخالفا لإسمه وجنسية مخالفة لجنسيته , ويفلت بذلك من يد العدالة ,علي سبيل المثال ما سيقدمه الباحث من أمر مطابق لما قدمه من معضلة تحتاج إعادة النظر فيها من قبل الدولة , وذلك من خلال ما أخذ الباحث من قضايا مماثلة كعينة من مركز أمن شعبية سرت , وذلك باعتبار الباحث والجامعة تابعة لهذه الشعبية , فلو أخذنا مثلا القضية رقم " 94/5 " حيث كانت المعلومات المقدمة عن عنوانه للتحري والقبض " راعي , ليس له محل ثابت ومعروف " صادر في حقه حكم غيابي بالحبس لمدة ست سنوات , فهل هذه بيانات تمكن أفراد التحري والقبض من الوصول إليه , أم أنه ضعف في إدارة الدولة الأمنية والذي يزيد من تشجيع المجرمين بارتكاب الجرائم تلو الجرائم , لأنهم في مأمن من الوصول إليهم ليقينهم من ضعف أداء تلك الأجهزة الأمنية

---

1 - المصدر السابق , ص 19 .
2 - المصدر نفسه , ص 20 .

وعدم قدرتها للوصول إليهم , وخير دليل علي ذلك كتاب اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بشعبية سرت رقم 6. 27 .1256 المورخ في 1371/08/13ور, و القاضي بتنفيذ أمر رئيس النيابة العامة بشأن القبض علي المطلوبين لتنفيذ الأحكام الغيابية , الصادرة في حقهم بالكشف الآتي :

جدول رقم (4) يبين عينة لقضايا ومتهمين مطلوبين لاذوا بالفرار من يد العدالة في نطاق مركز أمن واحد وفي شعبية واحدة , وهذا يعني أن هناك مماثلة لهذا الواقع في جميع شعبيات الجماهيرية ومراكز أمنها .

م.ر	رقم القضية	عنوان المتهم	جنسيته	الحكم الصادر ضده
1	92/ 31	سرت . جارف	سوداني	الإعدام
2	92/ 31	سرت . جارف	سوداني	الإعدام
3	98/252	سرت.الرباط الامامي	مصري	بالحبس مدة ثلاث سنوات
4	94/122	سرت .غير محدد	مغربي	بالحبس مدة ثلاث سنوات
5	94/5	سرت .غير محدد	غ.معروف	بالسجن مدة ثلاث سنوات
6	97/158	سرت .غير محدد	غ.معروف	بالحبس مدة سنه
7	96/604	سرت . السواوه	تونسي	بالسجن ثلاث سنوات
8	978/330	سبها . المهدية	سوداني	بالسجن ثلاث سنوات
9	97/330	سرت .حي رقم 3	سوداني	بالسجن ثلاث سنوات
10	97/330	الشاطئ.	سوداني	بالسجن ثلاث سنوات
11	97/330	القطرون	سوداني	بالسجن ثلاث سنوات
12	97/330	سبها . المنشية	سوداني	بالسجن ثلاث سنوات
13	2000/558	سرت . السواوه	نيجيري	بالسجن ثلاث سنوات
14	2000/29	سرت . جارف	غير محدد	بالحبس ستة اشهر
15	95/41	سرت. حي رقم 2	سودانية	بالسجن أربعة سنوات
16	95/41	سرت. حي رقم 2	سوداني	بالسجن اربعة سنوات

جدول رقم (4) مصدره مديرية أمن شعبية سرت

إن هذا الكشف من المطلوبين لتنفيذ هذه الأحكام المتفاوتة من الإعدام إلى السجن والحبس , جميعهم ارتكبوا جرائم بشعة في حق هذا المجتمع , وهم في هذه الوضعية ينجون من تنفيذ هذه الأحكام , ويستمرون في المزيد من ارتكاب الجرائم الأخرى في حق هذا المجتمع , لأنهم لا عناوين ثابتة لهم , ولا وثائق يحملونها , ولا سيطرة محكمة علي المنافذ حتى يمكن التعرف عليهم , والقبض علي المطلوبين منهم , لتنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم قبل مغادرتهم الأراضي الليبية , ليكونوا عبرة لغيرهم , ولكن العبرة كانت سلبية ولصالح من تساورهم أنفسهم ارتكاب الجرائم في حق هذا المجتمع , بأن النجاة من يد السلطة الأمنية أمر يسير في ليبيا , ويري الباحث أن هذا القصور والضعف يرجع إلى عدم تأهيل أفراد الأمن العام التأهيل الجيد والكافي , وعدم تشجيعهم التشجيع المحفز للعمل الذي يجعل الفرد لا يفكر سوى في كيفية إثبات قدراته

وتفوقه في أداء عمله , والذي من شأن نتائجه الوصول بأي ثمن إلى تنفيذ مهامه والتي منها التصدي للجريمة والوصول إلى المجرم , ويري الباحث كذلك أن عدم تفعيل وتطوير القوانين بما يواكب مستجدات العصر والواقع , هو أمر تعاني منه الدولة فيما يتعلق بالهجرة والمهاجرين ,بحيث تحقق هذه القوانين الحد من ارتكاب الجرائم وتكون فيها أشد العبرة للاخرين , ويكون فيها الأمن والاستقرار الكافي للوطن والمواطنين .

وأن هذا الكم من الجرائم يرهق الدولة , وهذا الكم الضخم من المتهمين يسبب إشكالية قائمة للدولة في البحث والتحري . والقبض , والتمويل خلال فترة الإيقاف علي ذمة التحقيق , والإنفاق الطائل علي المحكومين منهم , وكذلك يسبب هذا الكم الهائل من الجرائم زعزعة الأمن والاستقرار في الشارع الليبي , وبما أن هذه الأعداد هي فقط من فئة المهاجرين بالمخالفة القانونية , و حقيقة كثافة المهاجرين ظاهرة بالشارع الليبي , فإن المواطنين سيبقون في حالة عدم استقرار واطمئنان علي أرواحهم وممتلكاتهم ما لم تحل أزمة هذه الظاهرة بالقضاء عليها نهائيا .

والواقع أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي امتلأت منها الدولة وجوه مختلفة وغريبة , ومن مختلف الجنسيات حتى ارتاب المواطن من ذلك الأمر , فالأعداد كثيرة وبشكل كثافة تواجدها بالشارع أمر من الغرابة . وجوه مختلفة وأشكال متفاوتة توحي للمشاهد لها بتعدد الجنسيات , ويعتم عليها السواد حتى تضن أنك قد انتقلت إلى وسط أفريقيا , أو قد انتقلت أفريقيا إلى ليبيا دفعة واحدة , وهذا هو الواقع فقد رحلت أفريقيا إلى ليبيا , وبشكل غير منظم ومهدد للأمن والسلامة سواء للمواطن الليبي أو حتى للمهاجرين أنفسهم .

2- الآثار والمخاطر الاجتماعية والصحية

أدى هذا التواجد المكثف للمهاجرين في بعض المناطق إلى تجاوز تعداد المواطنين في بعض الأحيان , والذي بدوره أدي إلى ظهور أنماط وسلوكيات جديدة غريبة عن المجتمع الليبي مثل :-

- تجارة وتعاطى المخدرات .
- ممارسة البغاء والدعارة.
- السرقات والسطو المسلح .
- صناعة الخمور وبيعها.
- الشعوذة والنصب والاحتيال.
- التجارة المتجولة للمنتجات المحظورة.

بالإضافة إلي تفشي ظاهرة التسول , والفساد الأخلاقي , وأساة معاملة الأسر , وتواجد أطفال غير شرعيين , وكذلك ظهور مؤشرات علي وقوع حالات من التزاوج المخالف للأعراف كزواج المرأة الواحدة بأكثر من رجل , وانتشار مقار للبغاء وممارسة الرذيلة .[1]

وفي كثير من الأحيان ترتكب أعمال إجرامية وفي وضح النهار , تسيء إلى المجتمع العربي الليبي نتيجة لارتداء المهاجرين أزياء ليبية , مما شوه صورة المواطن الليبي في نظر كثير من الأجانب السياح و العاملين في ليبيا والذين سيحملون معهم انطباعهم عن الشعب الليبي إلى بلدانهم , وهذا يشكل جزءاً مهماً من الرأي العام العالمي عن الشعب الليبي وليبيا وقد ينعكس سلبا علي مستقبله السياحي .

إن هذا الكم الضخم من المهاجرين المتواجدين علي أرض ليبيا والوافدين بحثا عن فرص العمل , والحصول علي لقمة العيش والملاذ الآمن وربما حتى العبور إلى خارج الجماهيرية , خلق بطالة بارزة للمهاجرين أنفسهم بسبب كثافة أعدادهم , وصعوبة في الحصول علي لقمة العيش بصعوبة وجود فرصة للعمل , وذلك لزيادة العرض عن الطلب , والعدد عن الاستيعاب , وربما حتى الملاذ الآمن فقد أمنه بسبب إجرام وانحرافات واعتداءات المهاجرين حتى علي أنفسهم فيما بينهم , وكما أورد الباحث سلفا بأن هذه الأعداد أدت إلى وجود بطالة خلقها المهاجرون لأنفسهم , قد اضطرهم الأمر إلى ضرورة تدبير أمورهم وحل أزمة بطالتهم بأي طريقة , وقد أدى هذا إلى وجود فئات مختلفة من المهاجرين ذكور وإناث يعرضون سلعا علي الرصيف " تجارة الفراشة " وهي مخالفة للقانون أيضا , فبعد دخول البلاد بمخالفة قوانين الهجرة , تتم المخالفة مرة أخرى في العمل بامتهان حرف محظورة في القانون الليبي فيعرضون سلعا مختلفة بعضها مجهولة الهوية والصلاحية , والمنشطات الجنسية المضرة بالصحة .[2]
وقد تناولت صحيفة الجماهير التي تصدر عن شعبية مصراتة استطلاعا في ميدان النصر , حيث ينتشر أولئك الباعة من الرجال والنساء الأفارقة الذين يعرضون تلك البضائع و السلع القاتلة , فقد تبين من خلال الصحيفة أن تلك الأدوية مجهولة المنشأ , وتاريخ الصنع , وتشهد هذه الأدوية والمنشطات إقبال كثير من الشباب .

1- مجلة الأمن العام ,مصدر سابق , ص 21 .

2- صحيفة الجماهيرية , الاثنين 6/5/2005 , اللجنة الشعبية للإعلام شعبية مصراتة , ص 6 .

وكما ورد في الاستطلاع , إن بعض من بائعات تلك المنشطات إذا ما طلب منهن مدي فعالية ودليل حصول نتائجها , فإن بعضهن يقدمن أنفسهن كحقل تجارب , فأضف إلى ما سبق من مخاطر الأدوية , ممارسة الرذيلة ومخاطر احتمال الإصابة بعدوى مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) , والالتهابات الوبائية .

وحول هذه المنشطات والأدوية أجرت صحيفة الجماهير لقاءً خاصا مع دكتور ليبي استشاري أمراض نسائية , حيث أكد أن هذه الأدوية مجهولة الهوية، وأفاد بأنها قد تكون مركبة من خليط من المخدرات ومراهم المكياج .[1]

وقد حذر استشاري " أمراض النساء والولادة والعقم " , من هذه الأدوية صراحة و أكد أنها أدوية يفترض أن تحلل مخبريا , لأنها قد تكون مدسوسة , و مما يؤكد ذلك انتشار الأمراض الدخيلة التي تفشت في المجتمع , فما الذي يؤكد أنها ليست مدسوسة ضمن الدسائس الكثيرة التي استهدفت بها ليبيا , كالبطاريات المشعة صغيرة الحجم التي دست في أحزمة بنطلونات تلاميذ المدارس الليبية , والتي سحبت بتعليمات أمنية بعد اكتشافها وانقضاء بعض من وقت مهامها .[2]

والخطر يكمن في تسلل المهاجرين إلى ليبيا بدون تحديد أو قيد أو شروط , لأن التسلل في الأساس إنما هو الدخول خلسة وبطرق يعجز المراقب عن رصدها , والخفر عن ضبطها , خصوصا إذا كانت في طبيعة جغرافية مثل طبيعة أطراف الحدود الليبية المتباعدة عن بعضها , والوعرة العبور والمسالك التي يعبرها المتسللون والمتغيرة باستمرار , حتى أصبحت المسألة مراوغة بين المتسللين و قوات حرس الحدود , وتحسم نتائج المراوغة في النهاية لصالح المتسللين , وذلك لكثرة أعدادهم وتغييرهم المتجدد لطرق العبور والتسلل , وامتيازهم بالخبرة ومعرفة معابر الصحراء , وكيفية التخفي والعبور , وبهذا تتزايد الأعداد المتسللة التي تدخل الأراضي الليبية وهي تحمل أمراضا معدية وبعضها قاتلة , فهم يهاجرون من بيئة يعمها خطر الأمراض والتخلف الصحي , وحتى وإن حاولت الدولة الليبية معاملتهم إنسانيا بإخضاعهم للفحوصات الطبية

ومعالجة ما يمكن أن يعالج منهم فإن المهاجرين يتهربون من مسألة الفحوصات الطبية , وحتى من يتم جلبهم إجبارا لإجراء الفحوصات الطبية يغيرون أماكن إقامتهم , مما يدل على أن الشعبية التي أجريت فيها الفحوصات لم تتمكن من ضبط أماكن تواجدهم وإتمام إجراءات ترحيلهم , وينتقلون إلى أماكن جديدة ويبحثون عن العمل في القطاعات الخاصة والتي يساعدهم أصحابها لعدم وعيهم بالمخاطر الصحية المحتملة بالتخفي عن السلطات الأمنية والمتابعة , ويرى

---

1 ـ المرجع نفسه , ص7 .

2ـ كتاب امين اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بشعبية سرت الموجه إلى مراكز الأمن الشعبي المحلي والوقعة في نطاق الشعبية , بدون إشاري , 2002 .

الباحث بعد ملاحظة الشعبيات تهرب المهاجرين عقب إجراء التحاليل يفترض أن يتم حجز المختبرين حتى تستخرج نتائج تحاليلهم مهما تأخرت حتى تتمكن أي شعبية من ترحيل المصابين وتتقي الدولة والمجتمع شر الأمراض المعدية , وغير ذلك يعتبر مخالفاً للقانون الصحي رقم " 106 " لسنة 1973 , والتي تنص المادة "30" منه علي السلطـــة الصحية بمجـــرد تلاقيها بلاغا بالإصابة بمرض من الأمراض المعدية الواجب التبليغ عنها , أن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع انتقال المرض وانتشاره , وهذا يعني صراحة قانونية بضرورة ترحيل وإبعاد المهاجرين المصابين بأمراض معدية , وحتى من تهرب واختفى وغير عنوان إقامته يفترض أن تتم متابعته إلى أن تصل إليه السلطات المختصة بأمر الترحيل .

وقد لاحظ الباحث , كثيرا من مراسلات الشعبيات التي تعمم فيما بينها وتحمل رفقتها كشوفات بأسماء المصابين بالأمراض المعدية , أنها تحمل في نهايتها نص يقول [وذلك لتوخي الحذر في شأن عدم تواجدهم أو تشغيلهم في الشعبية] , ويري الباحث أن هذا يمثل زجاً بأولئك المصابين في طريق الانحراف والجريمة , فالمهاجر يأتي إلى ليبيا وهو أعزل من المال , فما هو مصيره إذا كانت كل شعبية لن تسمح له بالتواجد والعمل بها , أي أنه سيبقي في حالة انتقال دائم من شعبية لأخرى , وسيبقى ليس له مأوي ثابت , وليس له مصدر رزق , ولا مالاً كافياً لعودته إلي بلاده .

ويفترض أن يرحل المصاب بالمرض فور إثبات إصابته , ولا يسمح له بمغادرة مقر الحجر الصحي حتى يرحل , ولكن في حال عدم ترحيل المهاجر المصاب بالمرض لأي سبب , يفترض أن تتكفل الدولة بأمر معيشته أو ألا يمنع المهاجر من العمل حتى وإن كان يحمل مرضاً طالما لم يرحل خارج الوطن , لان ذلك يعني مضاعفة الخطر , فمع الوباء المعدي المحمول يتحول المهاجر عندما يكون عاطلا عن العمل أو محروما منه إلى ساحة الجريمة تحت الاضطرار من أجل لقمة العيش وتدبير المال , فقليلون هم الذين خضعوا للفحص الطبي وحتى إن تم ذلك كان في حدود الأعداد التي تمكن من إجبارها علي ذلك , وقد كانت نتائج فحوصـهم سلبية بأكثر من نسبة 50% , أي أن غالبيتهم يحملون أمراضاً معدية يحذر قانون الهجرة الليبي من دخول حامليها إلى الأراضي الليبية , أو يطلب صراحة إبعادهم عن أرض الوطن في حال إثبات إصاباتهم بالمرض المعدي .

ويقدم الباحث هنا إحصائية لبعض حاملي الأمراض المعدية من خلال المراسلات المتبادلة والتي يتم تعميمها بين الشعبيات , رفقة كشوفات بأسماء المصابين ونوعية المرض , وذلك من خلال ما تمكن الباحث الحصول عليه من وثائق أو مراسلات معممة من الشعبيات الأخرى إلى شعبية سرت باعتبار الباحث والجامعة التابع لها ضمن نطاق هذه الشعبية .

جدول رقم (4) يبين عدد الحالات المبلغ علي إثبات إصابتها من قبل بعض الشعبيات , وهي مراسلات من أي شعبية تعمم علي جميع شعبيات الجماهيرية الأخرى , وتقوم أي شعبية فور وصولها أي تعميم بنشر التعميم علي جميع المؤتمرات الشعبية الأساسية التابع لها .

جدول رقم (4)

الشعبية	كبدي B	كبدي C	فقدان المناعة	الزهري	العدد	رقم الإشاري الكتاب وتاريخه	
سبها	32	17	17		66	4374	2001/06/23
سبها	70		33	1	1004	1.15.120	2001/03/16
سرت	6				6	3.48.1235	2001/08/11
سرت	9	8			17	3158 .1.15	2003/05/20
بني وليد	1				1	1470	2001/7 / 21
بني وليد	2		2		4	71 .15.14	2001/0 8/20
بني وليد	7				7	11104	2001/07/05
القبة	42				42	1699	2001/06/21
غريان	12	19			31	4602	2001/70/28
يفرن	2				2	1711	2001/07/19
صرمان	63	80	5		148	1871	2000/1 / 18
مرزق	67		8		75	3438	2001/1 /12
بنغازي	45	42	3		90	5327.5.1	2001/07/ 07
بنغازي	90	228	6	8	332	1290 15. 1	2001/ 03 /16
الجفارة	24		4		28	2441	2001/09 / 07
غريان	4				4	7751	2003/12 /15
المرقب	49	76	2		127	4106	2003/12 / 25
مزده	9	16			25	72. 59 .2	2002/ 02 /12
غريان	13	6	1		20	783	2002/ 03/ 10
المرقب	3				3	1789	2002 /0 5 /24
الزاوية	17	25	3	7	52	بدون 2003	إشاري
المجموع	567	517	84	16	2084		

مجموع عدد الحالات 2084 حالة حاملة لمرض معدي

جدول رقم (4) مصدره اللجنة الشعبية لشعبية سرت .

وتعتبر هذه الحالات المعمم عنها مهاجرون مختفون يحملون إمراضاً معدية وخطرة علي المجتمع , وبقاؤهم في ليبيا يعني زيادة الفرصة أمام المرض في التوسع والانتشار , والقانون رقم (106) بشأن الهجرة والأمراض المعدية واضح وصريح , ولكنه في حاجة إلى قدرات ومؤهلات تتوفر في الأشخاص المنوطين بهذه المهام , ليدركوا أن هذه الأوبئة هي بمثابة حرب علي المجتمع في ليبيا يصعب استئصال آثارها عقب تفشيها وانتشارها في المجتمع , وتوارثها من

جيل إلى آخر , مع ملاحظة أن هذا الجدول نسبي ويعتبر نموذجا علي كيفية المتابعة والإجراء المتخذ من قبل دوائر الاختصاص , وأما بالنسبة للمهاجرين المصابين بالأمراض المعدية وانتشارها فحدث ولا حرج .

ومن خلال متابعة الجهات ذات الاختصاص , وردت ملاحظات اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية , وذلك من خلال كتابها الموجه إلى اللجنة الشعبية العامة , والذي جاء فيه ملاحظة بعض الظواهر الشاذة عند متابعة تجمعات العمالة الوافدة المقيمة في المباني المؤجرة .

ومن بين هذه الملاحظات : ـ [1]

ـ تنامي بعض الظواهر الشاذة المنافية للاداب العامة بهذه التجمعات كالدعارة والسرقة وتجارة المخدرات وتزييف العملة .

ـ تفشي الأمراض بداخل هذه التجمعات وبالأخص بين العمالة الوافدة بطرق غير شرعية .

ـ التنقل المستمر لهذه العمالة من مؤتمر إلى آخر , ومن شعبية إلى أخرى , وعدم وجود استجابة منهم بتقديم أنفسهم للتسجيل بالمراكز الأمنية .

ـ صعوبة دخول رجال الأمن إلى التجمعات واستحالة تنفيذ المهام الأمنية داخل هذه التجمعات .

وقد قدم جهاز التفتيش والرقابة الشعبية اقتراحاته لإمكانية احتواء آثار هذه الظواهر الشاذة التي تفشت في هذا المجتمع ومن هذه المقترحات :ـ [2]

ـ تجهيز مواقع إقامة خارج التجمعات السكنية تحت إشراف قطاع الإسكان والمرافق و العدل والأمن العام .

ـ التنسيق مع سفارات تلك العمالة بشأن تسفير المصابين بالأمراض وكذلك المتسللين .

ـ تنظيم وضبط العمالة من خلال الحرص والتشديد علي تسجيلهم بالمراكز الأمنية لتحديد هويا تهم , والحد من ظاهرة الجريمة .

ورغم تقديم جهاز المتابعة والرقابة الشعبية لملاحظاته القيمة , واقتراحاته الملائمة للحد أو التقليل من آثار هذه الظواهر الشاذة , إلا أنه من حيث الواقع , لم يلق الأمر ذلك الاهتمام بقدر خطورة الآثار والعواقب .

1ـ كتاب اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية الموجه للجنة الشعبية العامة ، رقم الإشاري (1-1-19-8852) . 02 .06. 1371 و.ر .

2ـ المصدر نفسه .

المبحث الثالث
الآثار السياسية

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة قدم التاريخ , وكشأن غالبية الظواهر الإنسانية , فللهجرة جوانب إيجابية وأخرى سلبية , والجانب الإيجابي منها يكمن في الاستفادة الاقتصادية والثقافية التي تحدث كنتاج طبيعي تلقائي في بعض الأحيان من وإلى الدول والمجتمعات المصدرة والمستقبلة للهجرة علي حد سواء.

إلا أنه نظرا لأسباب ومسببات كثيرة , منها علي سبيل المثال لا الحصر , الفجوة الاقتصادية التنموية , و الأمان , إضافة إلى المشاكل البيئية والسياسية والاجتماعية , والنمو السكاني والصراعات فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد وصلت إلى مستويات عالية جدا , وللهجرة أطراف , وأشكال , وتحديات عدة , فمن أطرافها الدول المصدرة , والدول المستوردة , ودول العبور . (1)

ومن أشكالها : -

- الهجرة المنتظمة " الميسرة " .
- الهجرة غير المنتظمة " غير الشرعية " .
- هجرة العمالة .

ومن تحدياتها : التنمية , و الأمان , وحقوق الإنسان , والجريمة , والإرهاب وغيرها .

ومن أحد هذه الأطراف التي نحن بصدد دراسة حالتها هي الجماهيرية الليبية , إذ تعتبر أحد أطراف هذه الظاهرة , وأحد أهم ضحاياها , حيث إنها تمثل بلد جذب واستقطاب للمهاجرين , وتمثل بلد عبور استراتيجي للهجرة إلى اتجاهات أخرى من العالم .

ولطبيعة العلاقات السياسية المتميزة لليبيا مع الأطراف الأخرى للظاهرة كدول طاردة ودول مستقبلة , حرصت ليبيا علي أن تكون حذرة جدا في التعامل مع هذه الظاهرة حفاظا علي علاقاتها المتميزة ببلدان القارة الأفريقية , التي تعتبر بلدانها مصدراً للهجرة , وبالدول الأوروبية التي تعتبر دول مستقبلة للهجرة عن طريق عبور ليبيا خاصة وإن ليبيا تعد طرفا فاعلاً ومؤثراً في القارة الأفريقية وله وزنه السياسي , والاقتصادي والاجتماعي , والثقافي الضارب في أعماق القارة الأفريقية , حتى أصبحت ليبيا تمثل المتحدث باسم القارة الأفريقية والناطق شبه الرسمي باسمها , كونها الدولة المؤسس للاتحاد الأفريقي , وهي البلد الأول القائم بالشئون الأفريقية كالتدخل في حل نزاعاتها , وتقديم المعونات وحمل أعباء القارة بمجملها .[2]

1- مجلة الأمن العام , مصدر سابق , ص16 .

2- ورقة عمل حول إدارة الهجرة , الإدارة العامة للشؤون القنصلية الليبية , طرابلس، 1998 م.

ومن الواضح لمتابع الإعلام أن القيادة الليبية تلعب دور المستشار الأفريقي, وذلك يظهر جليا من خلال قدوم جميع الرؤساء الأفارقة في زيارات متوالية للقيادة الليبية .

فمن قيادات أفريقيا من يأتي القيادة الليبية للاستشارة السياسية , ومنهم من يأتي طالبا التدخل لفض نزاعات إقليمية أو وطنية , ومنهم من يأتي مستغيثا من حرب أهلية أو جفاف , أو تدخل أجنبي في شؤون داخلية , ولكل هذه المشاكل والقضايا تقدم ليبيا حلولا دون كلل أو ملل .

القيادة الليبية بما أعطاها الله من قدرة وإمكانيات مادية ومعنوية سخرتها وتسخرها لخدمة القارة الأفريقية , وحتى غيرها ممن يحتاجون إليها جعلها تتبوأ بمكانة قيادية عالمية .

كما أن ليبيا تتميز بعلاقات تاريخية مع بلدان حوض البحر المتوسط الأوروبية , وتحظى باحترام وتقدير دولي كبير من الجانب الغربي كونها بلداً يفرض نفسه في استراتيجية الجغرافية الدولية , فهي تمثل تاريخيا بوابة أوروبا علي أفريقيا والعكس , ولأنها كذلك بلد نفطي مهم في القارة الأفريقية , وهي دولة معتدلة السياسة الخارجية , وتتعامل في سياساتها الخارجية علي أساس أن العلاقات الدائمة هي علاقات الشعوب ببعضها البعض بدلا عن علاقات الحكومات المتعاقبة ببعضها , ولهذا فهي تمتاز بعلاقات متينة مع أغلب دول المجموعة الدولية , وعلي أساس هذه الاعتبارات فإن التعامل مع هذه الظاهرة يتوجب علي ليبيا التعامل ليس بحذر فحسب بل وبسياسة مدبرة وحكيمة , وهي من وجهة نظر الباحث تتصرف أكثر من ذلك حتى أضر ذلك بواقعها الاقتصادي , وتحملت ليبيا أعباء اقتصادية واجتماعية وصحية سبق وأن أوردناها فيما تقدم من هذا البحث , وإن الباحث يحصر الآثار السياسية المترتبة علي ليبيا من جراء هذه الظاهرة في خلق تنافر أو تباعد يشوبه الشك في تبادل المصادقية فيما بين ليبيا والغرب والدول الأوروبية تحديدا , وكذلك فيما بينها وبين أشقائها العرب والأفارقة .

ولقد تأكد لساسة دول البحر المتوسط أن هذا المحيط له أبعاد إنسانية وسياسية و أمنية واقتصادية , وبالتالي لابد من وجود كيان تناقش من خلاله القضايا بشكل شمولي وعلي رأس هذه القضايا " ظاهرة الهجرة غير الشرعية, ومن أجل ذلك عقد أول مؤتمر شراكة بين هذه الدول في مدينة برشلونة الأسبانية في الفترة من 27 - 28 . 11. 1995 ف , من أجل تدعيم التعاون بين دول الشمال والجنوب , ومعالجة القضايا بشكل جماعي ومنسق .[1]

1- مجلة الأمن العام , العدد 51 , مصدر سابق ,ص26 .

ولأهمية دور ليبيا في ربط علاقات الشمال بالجنوب ودورها المؤثر في العلاقات الخارجية بين القارتين الرابط بينهما حوض البحر الأبيض المتوسط , فقد حضرت هذا المؤتمر بصفة مراقب , وكان ذلك بسبب العقوبات المفروضة عليها وقتذاك , وقد حرصت هذه الدول علي أن تحضر ليبيا بأي شكل وذلك لفاعلية دورها في إمكانية التصدي لمكافحة الظاهرة , وتعهدت هذه الدول المجتمعة في برشلونه بمساندة ليبيا في رفع الحظر المفروض عليها , وفعلا بفضل جهود وسياسة ليبيا الحكيمة ومساندة الدول الأخرى لها تم رفع الحظر عن ليبيا نهائيا حيث بانعقاد المؤتمر الثالث الأوروبي المتوسطى المنعقد في اشتوتغارت الألمانية خلال شهر الطير (أبريل) 1999ف , اتفق وزراء الخارجية علي ضرورة أن تصبح ليبيا عضوا كاملا حالما يتم رفع العقوبات المفروضة عليها , وتقبل بكل مقتضيات مسار برشلونة والوفاء بمتطلباته .[1]

ووسط هذا الخضم ظهرت مسألة الهجرة غير الشرعية لتزيد التجاوب بين دول الاتحاد الأوروبي , فدول الجنوب الأوروبي بقيادة إيطاليا تسعي إلى إقامة تعاون مشترك مع ليبيا للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مبني علي تفاهم عملي وموضوعي , بينما تحاول دول الشمال بقيادة ألمانيا إدراج مسائل الهجرة غير الشرعية بالعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي .[2]

وهذه مسألة مقرونة بالمساومة لكي تتحقق مصالح الغرب " الدول الأوروبية " علي حساب دول الإرسال ودول العبور , في الوقت الذي يفترض فيه أن يكون التعاون متبادلا في كيفية علاج الظاهرة بين الدول بالتساوي , بل يفترض أن تكون الدول المستهدفة أكثر تحملا في حمل العبئ , لأنها بالدرجة الأولى هي الدول المتقدمة التي خلقت هوة كبيرة وبقصد التبعية , وهي الدول التي أذنبت أثناء فترة استعمارها لدول مناطق الإرسال , و قد تكون هذه الهجرات باتجاه دول أوربا المستعمرة لبلدان القارة الأفريقية سابقا هو نوعٌ من ردة الفعل , لذا نجد أن المهاجرين في الغالب يتجه كل منهم إلى الدولة التي قد استعمرت بلاده سابقا, وقد يكون ذلك ما يحتوي عليه العقل الباطن للماهجر , فمن كان لديك يوما ببلادك ينعم بخيراتها أو يغتصبها فبالأحرى إذا ما ضاقت بك السبل للعيش أن يكون هو أول المقصودين شاء أم أبى , ولذلك علي بلدان أوروبا أن تتقبل أي كم من الهجرات الوافدة إليها خصوصا إذا ما كانت من بلدان كانت ضمن مستعمراتها , وسيبقي زمن استعمار هذه البلدان ديناً علقاً في ذاكرة الشعوب إلى أن يسترد اعتبارها وبأي كيفية , وتعتبر هذه الهجرات نوعا من ذلك الشعور في الحق بالهجرة وإن كانت من الناحية الشكلية مخالفة للقانون .

1- تقرير حول مشاركة وفد الجماهيرية في المؤتمر الوزاري الثالث لتجمع غرب المتوسط (5+5) , حول الهجرة , الخارجية الليبية , 2003 .

2- الهجرة غير المشروعة , مرجع سابق , ص ص 46 ،47 .

ولكن من الناحية المنطقية أي وجه مقارنة بين الاستعمار المعتدي وبين الهجرة المسالمة ومن أجل البحث عن لقمة عيش شريفة .

قد يكون هذا الشعور متوفرا لدى الدول الأوروبية , وتحس به كحقيقة منطقية , ويعتقد الباحث أن أوروبا لم تنس عندما تكالبت علي الموارد , وتنافست فيما بينها أنها قد سطت يوما علي بلدان القارة الأفريقية , ولذا حاولت أن تعالج الظاهرة من الناحية الشكلية بوجه يرضى شعوب القارة وحكوماتها , ولكن بأقل ما يمكن أن يدفع , وتحاول من ناحية إعلامية أن تضخم آثار الهجرة عليها , رغم أن استفادتها من الهجرة أبلغ من حجم تضليلها الإعلامي .

فهل نست أوروبا أنها يوما قد استغاثت بالمهاجرين لإعادة بنائها عقب تدميرها أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ؟ وحيث كانت ترحب بالمهاجرين و لا تفرق بين مهاجر شرعي أو غير شرعي لأن همها كان البحث عن عمالة رخيصة تساهم في إعادة إعمار أوروبا , و أما بعد أن قامت انقاض أوروبا علي أكتاف المهاجرين , هاهي توصد أبواب سبل الهجرة وتطلق علي هجرة الداخلين إليها مصطلح الهجرة غير الشرعية التي يجب أن تقاوم تخوفا وتحسبا لأبعاد إرهابية لكي تمنطق تصديها ومحاربتها للظاهرة .

إن مسألة إدراج الهجرة في بند العلاقات الخارجية الأوروبية التي اقترحتها ألمانيا المتشددة , عارضتها دولٌ أخرى تتسم بالاعتدال النسبي في رؤيتها للظاهرة , وهي إيطاليا, وأسبانيا , وفرنسا , مما دعا هذه الدول وباقتراح فرنسي إلى إنشاء أو تأسيس تجمع (5 + 5) , والذي يضم كلاً من :-[1]

فرنسا , إيطاليا , أسبانيا , البرتغال , مالطا , ودول اتحاد المغرب العربي والتي هي بلدان عبور أكثر من كونها بلدان مصدر للهجرة وهي : ليبيا , تونس , الجزائر , المغرب , موريتانيا , في محاولة من الاتحاد الأوروبي للتقريب بين وجهات النظر فيما بينه وبين المغرب العربي ,عقد اجتماع المجلس الأوروبي يومي 16 :17 . 11. 2002 ف , والذي خصص لمناقشة (ظاهرة الهجرة غير الشرعية) , وتم الاتفاق علي معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أن يعتبر أساسا للتعاون المبدئي بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى , والتي أهمها ليبيا وبقية دول الشمال الأفريقي المطلة علي البحر المتوسط .[2]

ووسط ضغوط إيطاليا التي تربطها علاقات متميزة مع ليبيا ولاطلاعها عن قرب علي واقع معاناة ليبيا من جراء الظاهرة , وجهودها المبذولة حيال ظاهرة الهجرة غير الشرعية , وافق المجلس الأوروبي في جلسته المنعقدة يوم 14 .04 .2003 ف , علي إرسال وفد من الخبراء إلى ليبيا لمعرفة وتقييم مدي نية الجانب الليبي في التعاون مع الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط , والتعرف علي إمكانية تعاون فعال .

1- مجلة الأمن العام , مصدر سابق , ص 23.

2- محضر الاجتماع غير الرسمي الأول لفريق العمل (11) , حول هجرة العبور المتوسطية المنعقد في فيينا 2004 , اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي .

وانعكاسًا سياسيًا لظاهرة الهجرة غير الشرعية يأتي **مشروع التعاون الثنائي الليبي الإيطالي** على النحو التالي:ـ

ترتبط ليبيا بعلاقات متميزة وتاريخية مع دول حوض المتوسط الأوروبية وخصوصا المطلة و المقابلة للساحل الليبي , أو الأكثر قربا من الاتجاه الليبي وتأتي في مقدمة هذه الدول جمهورية إيطاليا ومالطا , وقد سببت هذه الظاهرة لليبيا إحراجا في علاقاتها الخارجية , مما جعل بينها وبين بعض بلدان أوروبا فجوة فالعلاقات الخارجية مملوءة بالشك والاتهامات , وحرصا من ليبيا على صفاء واستمرار تلك العلاقات , أبدت الاستعداد للتعاون بشكل يرضي بلدان الجوار الأوروبي , وقد لاحظ الباحث أن نية الجانب الليبي في محاربة الظاهرة بقصد معالجتها من جذورها , وليس محاربة المهاجرين كما تفعل كثيرا من الدول كانت واضحة تتجلى في نداءات القائد معمر القذافي : بضرورة تعاون شامل من أجل القضاء على أسباب دواعي الهجرة والقضاء على دواعي الطرد الجبري للهجرة , والمتمثلة في حل مشاكل الدول التي تعاني من الفقر والحروب الداخلية والصراعات والتخلف , وقد وصلت رسالة القائد هذه إلى مختلف المنابر المعنية بالهجرة أو التي تتعرض للهجرة بأي شكل و أخر, فقد بعث القائد ببرقيات متعددة لرئاسة المفوضية الأوروبية ,والتي منها برقيته الشهيرة والصريحة التي لفت فيها انتباه زعماء الاتحاد الأوروبي إلى أن هذا العصر هو عصر الحراك البشري وأن هذا الأمر سيفرض نفسه , وأنه ليس هناك من سيقوم بحراسة أوروبا بالمجان .[1]

وفي إطار هذا التعاون تم تبادل الزيارات والبعثات واللقاءات بين الجانبين وفقا للأتي :-

1- زيارة وزير الداخلية الإيطالية لليبيا .[2]

جاءت هذه الزيارة في إطار دفع الجهود المشتركة من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية , وكانت بدعوة لوزير الداخلية الإيطالية من نظيره بليبيا بتاريخ 03. 07. 2003 ف .

زيارة وزير الداخلية الإيطالية كانت زيارة عمل رافقه فيها وفد أمني هام وذلك من أجل العمل المشترك بتدبير كيفية التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية , وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على مذكرة تفاهم عملي تضمن النقاط التالية :

- قيام السلطات المختصة في البلدين بجهود مشتركة للحد من تيارات الهجرة غير الشرعية ,من خلال وضع الأسس العملية المشتركة التي تحقق ذلك .
- وضع برنامج مشترك لمكافحة المنظمات الإجرامية ذات العلاقة بنشاط الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر.

1- ورقة عمل حول"الهجرة والتبادل البشري في غرب المتوسط",الإدارة العامة للشؤون القنصلية,2003 .
2- تقرير عن زيارة وزير الداخلية لجمهورية إيطاليا للجماهيرية , الإدارة العامة للشؤون الأوربية , 2003/07/03.

- وضع مخطط مشترك لعمليات المساعدة والإنقاذ للمهاجرين الذين يتعرضون للكوارث في عرض البحر وفي الصحراء .
- التزام إيطاليا بتقديم كل المساعدة الممكنة للسلطات الليبية المختصة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين (إذا طلب منها ذلك) .
- القيام بتحركات مشتركة من قبل الأجهزة المختصة في البلدين لمكافحة المنظمات الإجرامية من خلال تشكيل فرق عمل للمتابعة الميدانية وتجميع المعلومات واقتراح كافة الإجراءات الوقائية .
- إعداد ملحق يتضمن طرق تنفيذ للنقاط السابقة وكل المسائل الفنية ولتحديد أساليب العمل في الحدود البرية والبحرية وكذلك توفير المعدات الفنية اللازمة لتنفيذ ما جاء في هذه المذكرة.

2 - زيارة عمل مدير الشرطة الإيطالية إلى ليبيا :-[1]

بتاريخ 29 . 07 . 2003 ف . قام مدير الشرطة الإيطالية بزيارة عمل إلى ليبيا بخصوص متابعة قضايا الهجرة غير الشرعية , المتداخلة بين البلدين, وعقد اجتماعات مع نظرائه بليبيا , وتوصل الطرفان من خلال ذلك إلى :

- البدء في تنظيم عمليات الترحيل للمتسللين .
- قيام الجانب الإيطالي بإرسال خبير فني في مسائل الترحيل للتنسيق مع الجانب الليبي بالخصوص .
- عقد اجتماع بين خبراء الشرطة الجنائية الدولية في كل من البلدين من أجل تبادل المعلومات حول الشبكات الإجرامية العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية.
- عقد لقاء في طرابلس لخبراء في مجال خفر السواحل الليبي والإيطالي لوضع دراسة مشتركة لإمكانية العمل المشترك في البحر .
- القيام بدراسة مشتركة لاحتياجات الأجهزة الأمنية الليبية الإيطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .
- الاستفادة من الاتفاقيات القضائية الموقعة من كلا الجانبين مع الدول الأخرى في عمليات الترحيل .
- تكليف منسق أمني بسفارة كل من البلدين لدى الأخرى من أجل سرعة تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

---

1 - المصدر السابق .

3 ـ دراسة الاحتياجات و الإمكانيات الفنية والتقنية

وقد تم ذلك باجتماع الفريق الخاص بالتدريب والتكوين الذي أعد برامج منها:[1]

ـ إعداد برنامج لتكوين وتدريب ضباط الشرطة الليبية مدته " 6 " أسابيع بإيطاليا وعددهم لا يزيد عن (15) طالبا أو متدربا , وحيث كان المستهدف تقديمه من المواد الدراسية خلال هذه الدورة :-

- إدارة الفصل التعليمي .
- التجارة غير المشروعة للمواد المخدرة.
- تزوير المستندات .
- مكافحة الهجرة غير المشروعة .
- دورة خاصة لكلاب الأثر .
- مجموعة من المحاضرات في اللغات الإيطالية والإنجليزية والفرنسية .
- زيارات ميدانية إلى مقر الشرطة العلمية (المعامل الجنائية) .

4 : الاجتماع الخاص بدراسة قائمة الاحتياجات [2]

عقد اجتماع خاص بدراسة قائمة الاحتياجات الليبية من الإمكانيات الفنية والتقنية بين الجانبين الليبي والإيطالي , وتعهد الجانب الإيطالي بتعاونه وتقديم المساعدات اللازمة خلال المدة القادمة وقد تم حصر الاحتياجات في الآتي :

- تجهيز معسكر لإيواء المتسللين بالقرب من مدينة طرابلس يسع لعدد (1000) شخص بشمولاته نموذج أولي , علي أن يتم إنشاء معسكرات أخرى لاحقا علي الشريط الساحلي والمناطق الجنوبية في ليبيا .
- تزويد الأجهزة الأمنية في الجماهيرية بالمعدات التالية :-

(1)عدد 100 منظار ليلي .
(2) عدد 150 منظار نهاري .
(3) عدد 5 مختبرات جنائية محمولة .
(4) عدد 100 جهاز لاسلكي ثابت يعمل علي المدى الطويل .
(5) عدد 300 جهاز G P S .
(6) عدد 15 سيارة سعة الواحدة 40 راكبا .
(7) عدد 20 سيارة سعة الواحدة 25 راكبا , علي أن تكون هذه السيارات ملائمة لعبور المناطق الصحراوية .
(8) تجهيز عدد 50 نقطة بحرية علي طول الساحل الليبي بكافة المعدات اللازمة للإنقاذ البحري ,أي بمعدل كل من 40 : 50 كم , نقطة حفر أو مراقبة"الرادارات" , وفرق إنقاذ .

1- محضر اجتماع الحقبان الليبي والإيطالي بشأن " دراسة قائمة الاحتياجات الليبية من الإمكانيات الفنية والتقنية " , الاتصال الخارجي , 2003 .

2- المصدر نفسه .

وأكد الجانب الإيطالي في هذا الخصوص سعي حكومته علي كافة المستويات لرفع الحظر الأوروبي علي الجماهيرية , حتى تتمكن من تلبية وتوفير كافة المعدات اللازمة للجانب الليبي .

وبالفعل فإن الجهود الإيطالية لعبت دوراً كبيراً دفع أوروبا إلى رفع الحظر والمطالبة برفع العقوبات علي ليبيا , كما أن أغلب النقاط المشار إليها قد تم تنفيذها .

وقد انعكست نتائج التعاون الليبي الإيطالي فيما يلي :- [1]

- انخفاض أعداد المهاجرين إلى إيطاليا بنسبة 40% , استنادا علي تقرير وزارة الداخلية الإيطالية.
- تم تسيير رحلات جوية لإبعاد المتسللين إلي بعض الدول المصدرة مثل غانا , النيجر , نيجيريا , مصر , الباكستان , المغرب , سوريا .
- تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية من خلال المندوب الأمني المقيم بالجماهيرية في سبيل متابعة ضبط الأفراد وشبكات التهريب.

إن كل هذه الخطوات والإجراءات التي تتم من لقاءات واجتماعات كان وراءها سبب رئيسي يتمثل في ظاهرة الهجرة غير الشرعية , فتارة تحصل الاتهامات بين ليبيا والدول الأخرى , وتارة أخرى يجمع بينها ظرف الواقع والقاسم المشترك المتمثل في انعكاسات آثار الهجرة غير الشرعية التي ترهق الجميع , ورغم كل ذلك يبقي النصيب الأوفر من الأثار والمصاعب تعانيه ليبيا أكثر من سواها من جراء هذه الظاهرة .

ولقد أدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى مأس إنسانية كبيرة , فهناك من يموت في الصحراء , وهناك من يموت في عرض البحر , وأصبحت ليبيا بلدا مستهدفا كدولة عبور من قبل هؤلاء المهاجرين الذين يرغبون في الوصول إلى الشواطئ الأوروبية , رغم أن ذلك قد سبب للجماهيرية تراجع في العلاقات الخارجية مع دول المفوضية الأوروبية , خصوصا مع تلك الدول التي حاولت ربط علاقاتها الخارجية مع دول المتوسط بقدر ما يتم من تعاون بخصوص المنع أو التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية تجاه الدول الأوربية.

واستهدفت ليبيا لا لأنها تتساهل في منع تسرب المهاجرين إلى أوروبا ولكن لأنها الاختيار الأفضل والأنسب حاليا للهجرة والعبور , وذلك لاتساع رقعتها الجغرافية , وترامي أطراف حدودها مع العديد من هذه الدول , وكذلك طول ساحلها البحري , وقربه من السواحل الأوروبية , وعدم وجود الإمكانيات الكفيلة بمراقبة الحدود والسواحل لعمليات الهجرة خصوصا في تلك الفترة التي مرت بها ليبيا بفترة حظر كان قد فرض عليها من قبل الأمم المتحدة لأسباب سياسية . [2]

---

1 - محضر اجتماع الجانبان الليبي والإيطالي , مصدر سابق .

2- الهجرة غير المشروعة , دراسة مقدمة من قبل إدارة الجوازات والهجرة , مرجع سابق .

التعاون بين ليبيا والمفوضية الأوروبية حول ظاهرة الهجرة :

مازال التعاون بين ليبيا والشركاء الأوروبيين أو الدوليين محدودا في هذا المجال , رغم أن ليبيا تحاول دائما وفي كل المناسبات حث الأطراف الأخرى إلى ضرورة تطوير التعاون حول مسائل الهجرة .[1]

وفيما يتعلق بالتعاون ثنائي الجانب بين ليبيا والاتحاد الأوروبي , ليس هناك ما يطلق عليه مصطلح التعاون سوي مع إيطاليا ومالطا , فايطاليا بسبب موقعها في البحر المتوسط واجهت بشكل خاص مسألة المهاجرين غير الشرعيين العابرين إليها من ليبيا , وبالتالي أصبحت منخرطة بفعالية في تطوير التعاون الخارجي مع ليبيا حول هذه الظاهرة , ففي عام 2000 ف , تم التوقيع علي اتفاقية عامة بين البلدين لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية , و تلي ذلك عدة لقاءات منتظمة بين الطرفين علي مستوى عال وتوقيع اتفاقيات إضافية , وفي عام 2003 , أقيمت بين البلدين صلة ارتباط دائمة حول الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية , وعقدت كذلك اجتماعات لمناقشة احتياجات التدريب والتجهيز لمساعدة ليبيا علي مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية , وما يزال التعاون يتطور في مختلف الميادين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية .[2]

وأدركت أخيرا دول شمال المتوسط عدم جدوى الإجراءات الأمنية الصارمة لإيقاف تدفق المتسللين , وفي هذا الإطار عمدت هذه الدول إلى التحاور مع دول الجنوب , حيث تم إطلاق مبادرة إقليمية تدعو إلى إرساء قواعد وإنشاء إطار خاص للحوار والتعاون بين دول ضفتي المتوسط سمي اختصارا بـ"5+5".[2]

وقد بذلت الجماهيرية جهودا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية , حيث قامت بدق ناقوس الخطر للدول المعنية أكثر من مرة حتى لا تتفاقم المشكلة إلى هذا الحد , وأعلنت في العديد من الاجتماعات الثنائية والإقليمية أن المشكلة ومن واقع خبرة واطلاع على واقع الدول الطاردة كونها قريبة منها في القارة , تتمثل في انقسام العالم إلى دول غنية وأخرى فقيرة , وهذا الواقع التمييزي سبب حالات طرد وجذب , وهي حالة طبيعية تفرضها غريزة البقاء , فالهجرة من الجنوب إلى الشمال هي حالة انتقال رعايا دول ما وراء الصحراء الفقيرة إلى دول الشمال المغاربية وخصوصا ليبيا الغنية باقتصادها والمستقرة بنظامها , ومنها إلى عامة الدول الأوروبية الغنية من أجل العيش .

1- تقرير بعثة المفوضية الأوروبية إلى ليبيا حول الهجرة اللاشرعية , مصدر سابق .
2- المصدر نفسه .

ولما كانت أسباب الهجرة اقتصادية بالدرجة الأولى,فالحل يجب أن يكون اقتصادياً وقد جاء هذا في برقية الأخ القائد:العقيد معمر القذافي التي وجهها إلى رؤساء الاتحاد الأوروبي لدى انعقاد قمتهم في أشبيليا الأسبانية بتاريخ 22-06-2002 ف,التي أكد لهم فيها:بأن هذا العصر هو عصر الحراك البشرى العظيم,الذي يبدو من الصعب مواجهته بالإجراءات التقليدية القديمة,ووضع التأشيرات والبوابات,وأنه لا توجد دولة في شمال أفريقيا ستتطوع مجانا لحراسة أوروبا لأن هذه الدول معرضة لزحف من وراء الصحراء غير مسيطر عليه, وأن نقل الاستثمارات وإقامة المشاريع,وإيجاد سوق العمل والإنتاج والخدمات, وشق الطرق في أفريقيا هو الحل الأمثل لإيقاف الزحف الأسود نحو أوروبا.(1)

إن أولئك المهاجرين ليس بالهين عليهم مغادرة أوطانهم , فهي عزيزة على قلوبهم لما يتأثر به الإنسان من حب لوطنه و لمسقط رأسه وموطنه ألام , ولكن لأن الواقع أشد قسوة , فإن الإنسان بطبعه لا يصبر على مرارة القسوة خصوصا إذا وصلت الأمور حتى قسوة الظروف علي أفراد أسرته ومعاناتهم الصعبة .

فقائد الثورة الليبية يختصر الطريق أمام ساسة الغرب,ليوضح لهم أن قيادات أفريقيا في مستوى النضج,وأنهم سيشخصون حالة عجز قارتهم ويحددون وصفة علاجها المطابقة , فعلاج الهجرة أو الوقاية من تفاقمها أكثر, يكمن في الأخذ بما جاء في برقية القائد,وإذا تهربت الدول الكبرى الغنية والدول الأوروبية من ذلك كونها حلولا تصل إلى حد إلغاء التبعية , والتي تعتبر أحد أهداف أوروبا الاستعمارية سابقا , والتي تدر علي اقتصادها أكثر قوة وانتعاشاً , فعليها تحمل ردة فعل الشعوب التي استعمرتها وامتصت خيرات بلدانها .

إن تعقيد قضايا الهجرة في منطقة غرب المتوسط , يخلق تحديات لجميع الدول المعنية بالهجرة , وحتى علي مستوي الأفراد المهاجرين أنفسهم . (2) وتتطلب هذه التحديات طرقاً وأساليب متعددة الجوانب لمعالجة الظاهرة , وخصوصا الهجرة الجبرية , والتي تتم تحت ظروف إنسانية قاسية كالحروب بشتى أنواعها , والاضطهاد السياسي , وفقر المجاعات .

إن هذا التحدي الكبير يتطلب الدعم الإنساني الصادق الخالي من الأبعاد السياسية الاحتيالية أو المساومة ,وأن يحمل في أبعاده الدعم الإنساني للمهاجرين المعوزين وضحايا المعاناة الإنسانية وليس للأنظمة السياسية أو الحكومات .

ويرى الباحث أن الأخذ بما جاء في الرؤية الليبية النابعة من فيض القيادة الليبية هو الحل الأمثل,والذي يتمثل في إقامة المشاريع التنموية في بلدان

1- الرؤية الليبية للهجرة غير الشرعية , وثيقة صادرة عن الإدارة العامة للعلاقات والتعاون باللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام .

2- انعكاس ظاهرة الهجرة الغير شرعية علي علاقات " المفوضية الأوربية مع الجماهيرية العظمي " مذكرة للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

المصدر,ونقل التقنية إلى مواقع الاحتياج إليها في تلك البلدان,وكل ما من شأنه أن يحسن الظروف المعيشية للمهاجرين الذين تطردهم ظروف الحياة القاسية من بلدانهم,وتجذبهم أحوال معيشية في بلدان أخرى يعانون الويلات والضياع في سبيل الوصول إليها تحت رحمة المغامرة والمجازفة , وكثيرٌ منهم لا يصلون إلى نهاية هدفهم وينتهي أمرهم إلى عصابات النصب والاحتيال , وتجار البشر , أو الموت في الصحراء , وغرق مراكب التهريب في عرض البحر . (1)

إن الظاهرة قيد الدراسة قد خلقت تحدياً أقوي أمام الجماهيرية كبلد أفريقي وله خصوصياته في شؤون القارة الأفريقية .

فليبيا تجد حرجاً كبيراً مع الدول الأفريقية في أي كيفية تحاول التعامل بها تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية , فللواقع أحكامه وضروراته , لأن الهجرة تحمل في تبعاتها ظواهر أخرى, وممارسات خاطئة وآثاراً بليغة كان قد حددها الباحث في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل .

وهذه التبعات التي تخلفها ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها آثارها علي جميع مناحي الحياة الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية , وقد تتخذ ليبيا إجراءات قانونية من شأنها تطبيق القانون علي كثير من المهاجرين المرتكبين اخطاء وجرائم في حق هذا المجتمع , وتحيل كثيرا منهم إلى المحاكم والسجون تطبيقا لمبدأ القانون السائد علي المواطن والمغترب علي حد سواء , والمشاهد أو السامع عن هذه الأفواج المهاجرة القابعة في السجون يعتقد أو يسوء الظن في ليبيا بأنها تضطهد المهاجرين وهذا ما روجه كثيرٌ من المغرضين , وحقيقة الأمر العكس , فلينظر كل من يعتقد ذلك إلى حقيقة ما تسببه الهجرة غير الشرعية والمهاجرون من آثار سلبية علي الدولة الليبية ومجتمعها .

وليطلع كل من تراوده الشكوك علي ملفات قضايا أولئك السجناء وجرائمهم البشعة , أو هل يريد الآخرون أن تتسامح ليبيا في كل شئ مع المهاجرين حتى علي حساب أمن وأمان حياة مواطنيها ؟ أو أن يطبق القانون علي المواطنين ويعفى منه المهاجرون ؟ أم المسألة مسألة بحث عن ذرائع واختلاق مبررات لإزعاج بلد آمن؟ ومع كل ذلك تحاول الدولة الليبية أن تتعامل مع هذه الظاهرة بما لا يسبب لها أي حرج في علاقاتها الخارجية وتوجهاتها السياسية , ويتجلى ذلك بكل وضوح في معاملة المهاجرين المرحلين الذين تتم معاملتهم بأحسن ما تعتقد ليبيا أنه سينقل عنها الانطباع المتميز في التعامل مع المهاجرين والظاهرة , وكل ذلك يتم علي حساب جزء كبير من وقت الدولة وعلي حساب اقتصادها , وعلي حساب جزء كبير من جهدها الذي يفترض أن لا يتعطل منه أي قسط في سبيل دفع عجلة التنمية المتسارعة للحاق بالعالم المتقدم .

1- تقرير المفوضية الأوروبية , مصدر سابق

وهذا فضلا عما تسببه هذه الظاهرة من حرج لليبيا في علاقاتها الخارجية خصوصا مع بلدان الجوار المطلة علي البحر من ناحية الضفة الأخرى التي ينتقل إليها المهاجرون عبر الشواطئ الليبية , وقد خلقت هذه الظاهرة فجوة تباعد يشوبها الشك وسوء الظن بين بعض من بلدان الجوار الأوروبي وليبيا , مما حدا بليبيا إلى مضاعفة جهودها في سبيل محاولة إرضاء طرفي العلاقة التي تمثل ليبيا قاسمهما المشترك (العلاقة الإفريقية الليبية الأوروبية).

والرأي العام الأوروبي متقلب حول مسألة الهجرة غير الشرعية في ليبيا والتي يعتبرونها المنفذ الأكثر دفع بالمهاجرين تجاه بلدانهم,حيث أوردت صحيفة الكوريري ديلاسيرا الإيطالية خبرا مفاده أن ليبيا تقوم بعمليات قمع ومطاردة واسعة ضد المهاجرين حتى اضطروا للجوء إلى الشواطئ الإيطالية.[1]

ويعتبر هذا التصدير بمثابة تشويه لصورة الجماهيرية , ويؤثر سلبا علي علاقاتها الخارجية مع كثير من الدول , وخصوصا دول الاستقبال التي قد تصدق خبر الصحيفة الإيطالية , بأن أجهزة الأمن الليبية تقمع المهاجرين وتطاردهم , حتى اضطروا للجوء إلى الشواطئ الأوروبية بحثا عن الأمان .

وتقول الصحيفة إن هذا قد جاء علي ألسنة بعض المهاجرين الذين تم ضبطهم علي الشواطئ الإيطالية , وهذا يعتبر محاولة استعطاف من قبل المهاجرين للسلطات الإيطالية بحثا عن معاملة إنسانية تقدر ظرف اللجوء.

وتتناقض الصحيفة مع نفسها في أخر ما أوردته من خبر فتقول : إن الإجراءات الأمنية المشددة التي فرضتها الدولة الليبية علي الهجرة وخاصة بعد قيامها بإغلاقها المنافذ الحدودية الجنوبية , دفعت عصابات الإجرام التي تسيطر علي الهجرة غير الشرعية للبحث عن طرق أخرى لنقل المهاجرين من الجنوب إلى السواحل الليبية , كما أوردت في خبرها ما يؤكد بطلان ما تدعيه بلادها من أن من بين المهاجرين ممن ينتمون إلى تنظيم القاعدة فقالت : بعد إغلاق ليبيا منافذها في وجه المهاجرين أصبحوا يتسللون فتمر قوافلهم بطرق تتواجد فيها جماعات إرهابية جزائرية تنتمي لتنظيم القاعدة الإرهابي والتي تقوم بسلب ونهب أموال المهاجرين ,وتتركهم في الصحراء عرضة للموت .

إن هذا يعتبر بمثابة رد علي تقارير فرق عمل المفوضية الأوروبية التي تدعي بأن من أسباب الهجرة غير الشرعية إليها عبر الشواطئ الليبية هو اتباع ليبيا لسياسة الباب المفتوح .

---

1 - كتاب الإدارة العامة للشؤون القنصلية رقم 1.88. 16 /9128 , المورخ في 2004/09/16 , الموجه إلى اللجنة العليا لضبط وتجميع وترحيل المتسللين , مرفق طيه ترجمة لمقالة بصحيفة الكوريري ديلاسيرا في عددها الصادر بتاريخ 2004/09/13. بعنوان " المهاجرون الأجانب يقولون بأن ليبيا تطاردهم ولذلك يلجئون إلى أوروبا " .

كما حصرت الصحيفة الجماعات الإرهابية بأنها تتموقع في الحدود الجزائرية والصحراء لنهب أموال المهاجرين , إذن الجماعات الإرهابية لم تكن من ضمن المهاجرين إلى أوروبا كما تزعم أوروبا أو تبرر مخاوفها من المهاجرين بأن من بينهم من ينتمون إلى تنظيم القاعدة , بل الذين نعتتهم بالإرهابيين المنتمين لتنظيم القاعدة هم ليس أكثر من قطاع الطرق يعترضون الطريق من أجل سلب ما يمكن الحصول عليه من زاد المهاجرين , وليس الأموال من المهاجرين المعدمين الذين لا أموال لهم حتى في بلادهم ولا أثناء قطعهم الطريق , وتبين من خبرها أن الإرهابيين يشكلون مشكلة للمهاجرين, وغفلت عن مبررات دول اتحادها بأن المهاجرين يشكلون هاجسا أمنيا لأوروبا.

وبناء على ما ادعت الصحيفة , بأن ليبيا تقوم بإغلاق منافذها الجنوبية صدا للهجرة وهذا يتوافق و المطلب الأوروبي , والجماعات الإرهابية تعترض المهاجرين وتنهب أموالهم وتتركهم عرضة للموت في الصحراء . إذن من أين يأتي بقية المهاجرين إلى إيطاليا وأوروبا ؟

و هل نست أو تناست الصحيفة دور المافية الإيطالية في تهريب البشر بين دول وقارات العالم , أن لها الدور الرئيسي في إغراق إيطاليا بالمهاجرين وغيرها من دول العالم , ولماذا تجاهلت أن تشير إلى دور عصابات المافيا الإيطالية في تهريب المهاجرين من الشواطئ الليبية إلى السواحل الإيطالية ؟

إن هذا الإعلام المغالط وخاصة عندما يكون من قبل صحيفة معتمدة كالكوريري ديلاسيرا, يعتبر له آثاره وأبعاده التي تكلف ليبيا مجهودا في سبيل نفيه أو تكذيبه,وكان يفترض على من لهم علاقة بالأمر أن يقاضوا تلك الصحيفة,ويحققوا في مصادر استقائها لتلك المعلومات , والتي في اعتقاد الباحث أنها من وحي اعتقاد محرري تلك الصحيفة, أو بإيعاز ممن لهم مصالح سياسية من خلف الستار.

إن تعقيد قضايا الهجرة في منطقة غرب المتوسط , يخلق تحديات لجميع المعنيين سواء كانوا حكومات أو غير الحكومات , أو على مستوى الأفراد المهاجرين أنفسهم , وتتطلب هذه التحديات طرقا متعددة الجوانب لمعالجة الهجرة الجبرية , والدعم الإنساني للمهاجرين والمعوزين , والاهتمام الملائم لقضايا حقوق الإنسان والترويج لإقامة المشاريع التنموية في بلدان المصدر , وتحسين التعاون الفني على المستوى الإقليمي .

والأفضل أن تعالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالقرب من دول المصدر , متى كان ذلك ممكنا , وكما هو معروف لدى الجميع بأن الهجرة غير الشرعية تسبب قلاقل لدول العبور ودول الاستقبال , وبعض الدول المغاربية ينطبق عليها هذا التصنيف , والجماهيرية العظمى تعتبر أحد هذه الدول , حيث تتواجد أعداد تصل إلى أكثر من " 750.000 " من المهاجرين غير الشرعيين , وهذه الأعداد تقديرية وليست دقيقة نظرا لطبيعة وسرية الهجرة غير الشرعية , مع عدم إمكانية السيطرة لأخذ الإحصائيات الدقيقة فهناك تقديرات تشير إلى أنه يتواجد علي أرض ليبيا ما بين " 1.5 و 2 " مليون مهاجر .(1)

وهذا يتطلب دعم ليبيا لخفض هذه الأعداد من المهاجرين غير الشرعيين عبر وداخل أراضيها وبأسلوب يتماثل مع المعايير الدولية في قضية منطقية وعاجلة .

والجماهيرية وصلت بها هذه الظاهرة إلى حد أن شكلت لها أزمة داخلية , والشواهد لا تحصى , وخارجية أثرت حتى على مستويات التعاون الدولي فيما بينها وبين بعض الدول , ولذلك طلبت ليبيا مساعدة المنظمة الدولية للهجرة بهذا الخصوص , حيث استجابت المنظمة الدولية للهجرة لدعوة الجماهيرية , ووجدت خطى عملها في طريق التعاون المتبادل فيما يخدم الهدف الواحد وهو الحد من الظاهرة ومعالجتها وفق الأسس الإنسانية والقانونية معا .

بالإضافة إلى برامج التعاون المشترك بين الجماهيرية العظمى وإيطاليا السابق بيانها تمت صياغة مسار عمل بين المنظمة والجماهيرية , فقد تم تحديد الأولويات للنشاطات التي تتمحور خاصة حول بناء القدرات للجماهيرية للمساعدة في تسيير برامج الرجوع الطوعي ,وتأسيس الأرضية لنشاطات شاملة تتضمن تحسين إدارة الحدود , وزيادة التعاون الفني والإقليمي , و إقامة مشاريع تنموية مستهدفة في دول المصدر , وهذا ما يتماشى مع وجهة نظر ورؤية ليبيا التي نادت بها مسبقا , و أكد عليها قائد الثورة " معمر القذافي " في برقية إلى قادة ورؤساء الدول الأوروبية أثناء اجتماعهم في برشلونة في شهر 2002/6 وتستهدف جملة البرامج بين ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية ترجمة ذلك التعاون باتخاذ خطوات تسير وفق مقترحات محددة بأهداف مفصلة للنشاطات والتكاليف من جميع الجوانب وذلك حسب الآتي : - (1)

ـ دعم منظمة الهجرة الدولية للجماهيرية ويتمثل ذلك في دعم ليبيا لتأهيلها لأداء أفضل في مجال الهجرة , كدعم المؤسسات العاملة في مجال الهجرة أو القائمة

1- المصدر السابق .

على شؤون المهاجرين , وتتضمن هذه البرامج نشر المعلومات عن إمكانيات الهجرة الشرعية , وأيضا الأخطار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية , وأن مشروع التعاون فيما بين ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية يعتبر فرصة لبدء الحوار بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال عن أفضل الإمكانيات لإدارة الهجرة , وإيجاد الحلول على أن تدعم منظمة الهجرة الدولية الجماهيرية من أجل اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة التحديات المتزايدة لتحديات الهجرة غير الشرعية , وذلك بطريقة إنسانية ومنظمة مع تهيئة الأرضية لإيجاد آليات مستمرة لإدارة الهجرة , وبالتعاون مع الدول المعنية على أن يتم ذلك على النحو التالي :-

1- دعم مراكز الاستقبال

يدعم المشروع ثلاثة مراكز استقبال عن طريق تحسين البنية التحتية وتقديم العلاج الصحي والنفسي للمهاجرين غير الشرعيين وكذلك إعلامهم عن مخاطر الهجرة غير الشرعية , وفوائد برامج الرجوع الطوعي .

إن جمع المعلومات سيكون ببناء منظومة معلومات إحصائية لمتابعة اتجاهات الهجرة غير الشرعية ,وهذا بدوره سيسهل التعامل مع الدول ذات العلاقة لغرض استمرارية هذه الأنشطة السابق ذكرها , إذ يحتاج ذلك إلى ضرورة التدريب أثناء العمل والإشراف المستمر , وكذلك الدعم الإداري .

2- برامج الرجوع الطوعي للمهاجرين

يتم ذلك بمراعاة إمكانية إعادتهم ودمجهم على المستوي الاقتصادي والاجتماعي في أوطانهم الأصلية .

وتهدف برامج الرجوع الطوعي إلى تسهيل إرجاع و إعادة إدماج المهاجرين الذين انقطعت بهم السبل , وذلك بطريقة إنسانية ومنظمة عبر المساعدة المرتبطة بالرجوع الطوعي ودعمهم لإعادة إدماجهم بأوطانهم من خلال الخطوات التالية :

أ- التعرف على المستهدفين بهذا البرنامج , وتحديد مناطقهم الأصلية مع الاستفسار حول رغبتهم في الرجوع , وظروف عودتهم و إعادة إدماجهم , وتقييم ظروف وسائل النقل مع تحديد الشركات الناقلة .

ب - تقديم المعلومات والخدمات الصحية وتسجيل هؤلاء المهاجرين مع إعداد الوثائق وإتمام الإجراءات .

ج ـ إنشاء قاعدة بيانات تحمي وتحفظ حقوق المهاجر , تطبيقا للحفاظ علي سرية الحياة الخاصة بالمعنيين التي تحتوي علي جميع المعلومات اللازمة , والمرتبطة بالرجوع الطوعي و إعادة الإدماج في البلد الأصلي .
د ـ البحث والاستفسار علي إمكانية إعادة الإدماج عبر الدعم من مكاتب منظمة الدولية للهجرة أينما وجدت , بما في ذلك إمكانيات السكن وفرص التشغيل من أجل استقرار هؤلاء المهاجرين بأوطانهم الأصلية .
هـ ـ تنظيم رحلات الرجوع الطوعي وتقديم المساعدة عند الرجوع .

3ـ الحوار بين بلدان المصدر والعبور والاستقبال

الهدف من هذا الحوار الترويج لإيجاد إطار للمناقشة بين السلطات المعنية بدول المصدر والعبور والاستقبال , وذلك بتنظيم ورش عمل ينتج عنها تحديد الأهداف المشتركة , وكذلك التعرف علي إجراءات التعاون التقني من أجل تنفيذها .

4 ـ النشاطات الأولية للبرنامج خلال عام 2004 فـ

سيتم تنفيذ المشروع بإدارة المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام , وذلك في إطار اتفاقية تفاهم مشتركة , ستقيم الجماهيرية والمنظمة الدولية للهجرة لجنة مشتركة لإدارة المشروع , وكذلك هيئة استشارية موسعة تضم الفعاليات الملائمة , بما في ذلك المنظمات الدولية التي لها علاقة شراكه علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي ،علي أن تكون الإدارة المالية للمشروع تحت مسؤولية المنظمة الدولية للهجرة . (1)

نتائج دعم إدارة الهجرة الدولية لليبيا :ـ (2)

1ـ تحسين ظروف الاستقبال للمهاجرين غير الشرعيين من خلال تحسين وترميم ثلاثة مراكز استقبال مؤقتة في ليبيا .

2ـ تدريب العاملين في مراكز الاستقبال المؤقتة علي قضايا الإدارة « جمع البيانات الإحصائية وتحليلها "النصح والخدمات » .

3ـ إنشاء منظومة قاعدة بيانات كخطوة أولى لتأسيس منظومة إحصائيات وطنية شاملة .

4ـ توعية (100.000) مائة ألف مهاجر غير شرعي , والمهاجرين المحتملين في ليبيا ودول المصدر سنويا عن أخطار الهجرة غير الشرعية , وأعلامهم بإمكانيات المساعدة بالرجوع الطوعي .

---

1 ـ نفس المصدر السابق .
2 ـ نفس المصدر السابق .

5- يتم ترحيل 2000 مهاجر إلى بلدانهم الأصلية خلال المرحلة الأولى من المشروع خلال الربع الأخير من سنة2004 ف .

6- خلال السنة الأولى في حدود إمكانية التمويل ستنظم مراحل إضافية من برنامج الرجوع الطوعي للمشروع لخدمة (50.000) ألف مهاجر , غير شرعي في السنة .

7- خلال ثلاثة سنوات ستتم خدمة (200.000) ألف مهاجر غير شرعي .

8- يتم تأسيس شبكة خاصة بالمنظمات الأهلية في بلدان المصدر للمساهمة في إعادة الإدماج .

9- الشروع في الحوار والتعاون مع دول المصدر والقيام بتبادل المعلومات بانتظام بين مسئولي هذه الدول .

المتابعة والتقييم لمشروع المنظمة الدولية للهجرة

ستتواجد المنظمة بالجماهيرية للإدارة والتنسيق لهذا المشروع , وسوف تقوم المنظمة الدولية للهجرة بمتابعة هذا المشروع , وتقدم تقارير كل أربعة أشهر عن مستوي التنفيذ , وتجتمع اللجنة المشتركة لإدارة المشروع والهيئة الاستشارية الموسعة بانتظام للمراقبة وتقييم مراحل تنفيذ المشروع .

الفصل الرابع

أساليب ومتطلبات مواجهة الهجرة

المبحث الأول / طرق وأساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية .

المبحث الثاني / المتطلبات اللازمة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ـــــ المقترحات والتوصيات .

الفصل الرابع
أساليب ومتطلبات مواجهة الهجرة

تمهيد

لكل ظاهرة سلبية طرق وأساليب معالجة ومتطلبات معينة , تحتمها طبيعة الظاهرة بقدر مالها من آثار ومخاطر وأبعاد سلبية .

وظاهرة الهجرة غير الشرعية أكثر تعقيدا لكونها ظاهرة إنسانية لها ظروفها ومبرراتها المنطقية التي تفرض علي الغير التعامل معها بأفضل الطرق والوسائل في سبيل مكافحتها و التصدي لها .

والجماهيرية اتخذت موقفا متميزا تجاه هذه الظاهرة , حيث نظرت إلى أسباب الهجرة قبل أن تنظر إلى آثارها ومخاطرها , وحاولت معالجة الأسباب قبل معالجة الآثار أو معالجتها معا , وذلك لقناعة الدولة الليبية بأن أفضل الطرق للمعالجة هي القضاء علي الأسباب الطاردة في الموطن الأصل , وليس المحاربة والتصدي للمهاجرين .

الجماهيرية مستهدفة بالهجرة والعبور , ولها علاقات تاريخية متميزة مع جميع بلدان الجوار الأفريقي والمتوسطي , وهذا الواقع يفرض عليها الاعتدال والتوازن في اتخاذ القرار والتعامل مع المواقف , فرغم الآثار السلبية والخطرة التي عانت منها ليبيا من جراء هذه الظاهرة , إلا أنها اتصفت بطول الصبر والتزام بالجانب الإنساني أكثر من التزامها بالجانب القانوني , وقد كان لهذه المواقف أبعاد سياسية لا يدركها المواطن والتي دفع ثمنها المجتمع غاليا , فانعكاسات الهجرة واسعة النطاق في الساحة الليبية , فقد طالت آثارها أرواح المواطنين الأبرياء , وأعراض الأسر الآمنة , و أموال مواطنين نصب عليها و نهبت دون إمكانية استرجاعها , وقضايا متعددة قيدت ضد المجهول دون الوصول إلى المجرمين والقبض علي القتلة , وذلك مرده لعدة أسباب منها عدم إمكانية السيطرة الأمنية الناتجة عن تفاقم الأعداد المهاجرة إلى الجماهيرية .

الظاهرة آثارها تستوجب الوقوف ضدها بكل قوة , لأنها مدخل للمرض والوباء ومدخل عريض لارتكاب الجرائم والفساد , وهنا يتطلب أن تكون المعادلة الإنسانية حكم منصف , فالمهاجرون بشر ولهم ظروفهم الإنسانية القاهرة التي تحتاج المراعاة عالميا وليس إقليميا كما هو الحال في ليبيا , والمواطنون لهم حق الأولوية في الحماية لأرواحهم وأعراضهم وأموالهم , وسلامتهم الصحية ، فبين هذا المواطن وذاك المهاجر أمر واقع يفرض نفسه وهو لمن حق الأولوية في حماية الحقوق الإنسانية والجميع أمامها من جنس الإنسان ؟ هل هي للمهاجرين الذين يحملون في جعبتهم الأمراض المعدية , وفي صفوفهم الكثير من القتلى والمجرمين أم للمواطن البريء الأمن الذي يأتيه الشر إلى عقر داره ؟

المفارقة كبيرة بين هذا المواطن الذي يقدم نفسه و أبناءه فداء للوطن , وذاك المهاجر الذي يأتي في هيئة من يستحق المعاملة الإنسانية التي تفوق في إنسانيتها معاملة المواطن وهو يحمل في إنسانيته الاعتداء علي حرمة المواطن وعلى الاقتصاد الوطني , ويحمل في جسده عدوى أخطر الأمراض ليزرعها في أجساد المواطنين الأبرياء .

الواقع أن الظاهرة تتطلب إخضاعها إلى قياس كمي وكيفي دقيق تحدد فيه أولويات الأداء , والتقديم للحماية والدعم الإنساني كل حسبما يستحق , وأن يكون الشعار مرجعه ليبيا فوق كل اعتبار , وانطلاقا من ذلك فإن هذه الظاهرة تتطلب القضاء عليها عاجلا وليس آجلا , ووفق ما يتطلبه الواقع من المراعاة الإنسانية للمواطن والمهاجر علي حد سواء لذلك يأتي هذا الفصل تمشيا مع هدف الدراسة في مبحثين رئيسيين هما : -

المبحث الأول : طرق وأساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني : المتطلبات اللازمة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول
طرق وأساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية

تزداد أهمية الهجرة الدولية علي اختلاف أشكالها لدي الحكومات والمجتمع الدولي نظرا لتنامي هذه الظاهرة , حيث يبلغ عدد المهاجرين علي الصعيد الدولي حاليا ما قدره " 175 " مليونا من الأفراد , نصيب الجماهيرية منهم لا يقل عن الثلاثة ملايين مهاجر في حالة إقامة , هذا فضلا عن ملايين العبور التي تتسلل أو تهرب من قبل مافيات التهريب وتجار البشر إلي اتجاهات مختلفة من العالم (1)

وهناك اليوم إقرار متزايد بحتمية حركة التنقل لدي مختلف الشعوب,بل وكذلك بانعكاساتها الإيجابية علي البلدان الأصلية,بلدان المهجر,الاقتصاد العالمي والمهاجرين أنفسهم , وتمثل الهجرة غير الشرعية أهم التحديات التي تواجهها الهجرة في الوقت الراهن إن لم تكن أهمها علي الإطلاق,وهي تحول إلى حد بعيد دون بروز خطاب يتسم بالإيجابية وتعاون دولي أكثر فعالية في هذا المجال .

وتشهد ظاهرة الهجرة غير القانونية نموا مطردا والأمر كذلك بالنسبة لدورية بروز انعكاساتها السلبية من قبيل التهريب والاتجار في الممنوعات, الانغماس في الجريمة المنظمة,الشبكات السرية وشبكات استغلال المهاجرين.(2)

ولا تقتصر التأثيرات السلبية للهجرة غير القانونية علي الأضرار بإمكانيات الهجرة القانونية القائمة حاليا , بل تتعداها للمس بمجالي الأمن العام وسيادة الدول. ولا يمكن اليوم أن يوافق الرأي العام والقائمون علي السياسة الوطنية في العديد من البلدان علي سياسة أكثر انفتاحا تجاه الهجرة القانونية ما لم يتسنى وضع الهجرة غير الشرعية تحت السيطرة , وبالتالي فإن المصلحة المشتركة تقتضي أن تتصدى جميع الدول للتحديات التي تطرحها الهجرة غير الشرعية , وأن تشجع علي حركة تنقل الأفراد بأكثر تنظيما وأمانا بما يخدم جميع أطراف الظاهرة , وبما يعود علي المستفيد والمتضرر بأكثر إيجابية تحقق مصلحة الجميع , والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الدولي , وذلك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تكفل العلاج والمكافحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأفضل الطرق والأساليب والتي حتى وإن نفذت لم يجد العالم حرجا اتجاهها ولا نقدا لها ولا تعقيبا عليها .(3)

وبناء علي هذا الأساس فإن المجتمع الدولي يلتقي عن طريق التقاء واجتماع وفوده وبعثاته السياسية المختصة بشؤون الهجرة لمحاولة مكافحة تلك الظاهرة , والقضاء عليها بما لا يخلق حساسية وتباعداً أو تنافراً بين أبناء البشر .

1- مذكرة وفد الجماهيرية المشارك في أعمال المنتدى البرلماني الأورومي المتوسطي الثاني , " الهجرة في المتوسط : "الآفاق والتحديات " , روما ,2005/05/24ف.

2- نفس المصدر السابق .

3 - نفس المصدر السابق .

وان تقوم أساليب تلك المكافحة علي أسس يقبلها الجميع , بما في ذلك المهاجر نفسه , والمجتمع الذي ينتمي إليه , بحيث يراعي فيها حقوق الدول في منع الدخول إليها بالطرق غير الشرعية , وتكفل حق معاملة آدمية للإنسان المهاجر وفق حقوق الإنسان الطبيعية التي تحرص علي احترام كرامته وحقه في الحياة علي كوكب الأرض .

ومن هذه الخطوات ما يتخذ في بعض المحافل الدولية كالمنتدى البرلماني الأوربي المتوسطي حول (الهجرة في المتوسط) والذي شاركت فيه الجماهيرية بوفودها التي حملت معها رؤية بلادها وقدمت حقائق واقعية عن تلك الظاهرة , باعتبار الجماهيرية بلاد عبور واستقبال في آن واحد , ولها كم هائل من المعرفة والاطلاع علي أسرار الهجرة بين الأسباب والأبعاد والآثار والحقيقة المثلي لتلافيها وتجاوز أزمة الظاهرة , كما لها اطلاع مباشر علي أوضاع القارة الأفريقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

فقد عملت الجماهيرية تجاه الهجرة غير الشرعية بشكل يتوافق والمتطلبات العميقة والدقيقة لمعالجة الظاهرة,تمثل ذلك في بذل الأجهزة التشريعية والتنفيذية جهودا مكثفة علي الأصعدة السياسية والاقتصادية والصحية والأمنية.[1]

فعلي الصعيد السياسي شاركت وفود الجماهيرية من المختصين والخبراء في وضع آليات للتنسيق والتشاور السياسي حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع دول المنطقة في إطار مجموعة حوار(5+ 5),واتحاد دول المغرب العربي,وتجمع (5+4),وعملت علي إشراك وخلق حوار في إطار تجمع الساحل والصحراء (من ـ ص),وحرصت علي أن يكون الموضوع ضمن محاور التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الأفريقي .

كما تبنت علي الصعيد الاقتصادي جملة من السياسات بالتعاون مع المؤسسات والهيئات والوكالات الدولية , أو من خلال التعاون الثنائي والإقليمي للمساهمة في تنمية القارة الأفريقية , وخاصة دول الجوار الأفريقي شعورا منها بأن ذلك سيحسن من ظروف عيش المواطن الأفريقي , ويعزز من سياسة توطين المهاجرين في بلدانهم.

فقد قامت الجماهيرية بدعم المبادرات الاقتصادية الإقليمية والدولية الرامية إلى تنمية القارة , ودعم أنشطة وبرامج صناديق الإقراض والمعونة الاقتصادية , وإنشاء المؤسسات المصرفية , و إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة مع مؤسسات دول الجوار , وتقديم الدعم والتشجيع للمستثمرين , ورجال الأعمال الليبيين وغيرهم وحثهم علي الاستثمار في أفريقيا , بالإضافة إلى تقديم أنواع القروض المختلفة , والمنح والمساعدات المالية لإنعاش اقتصاد عدد من الدول الأفريقية .[2]

---

1 . نفس المصدر السابق .

2 . نفس المصدر السابق .

ومن ضمن طرق وأساليب المعالجة والمكافحة للهجرة غير الشرعية أولت الجماهيرية أهمية كبرى للتوعية الإعلامية , من خلال تحسيس المواطن الوافد والأجنبي إعلاميا بالأضرار والآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

وإلى جانب هذا تقوم الأجهزة الأمنية والقانونية في الجماهيرية بدور فعال ومؤثر في خفض عدد المهاجرين غير الشرعيين عبر الشواطئ الليبية , حيث قامت بالآتي :-[1]

1- التنسيق الأمني مع دول الجوار من خلال إبرام اتفاقيات التعاون الأمني والقضائي , ومحاضر الاجتماعات الدورية واللقاءات والزيارات المتبادلة بهدف تعزيز التدابير الأمنية علي المنافذ والحدود .

2- رصد وملاحقة عناصر شبكات تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة , وكل من قدم لهم يد المساعدة , و إعاقة عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين .

3- العمل علي تطوير التشريعات المحلية والتدابير المتعلقة باستخدام العمالة الوافدة , وإجراءات دخول و إقامة الأجانب وخروجهم من ليبيا ومنح الجنسية , و إقامة برامج تدريب للعناصر المسيرة لتلك الأعمال , والاستفادة من خبرة وتقنية وتجارب دول المنطقة في هذا المجال .

كما جاء في كلمة وفد الجماهيرية المشارك في أعمال المنتدى الأوروبي انطلاقا من إدراك الدولة الليبية لأهمية وخطورة تنامي هذه الظاهرة , وتطلعها إلى القيام بأنجع السبل لمعالجتها علي الصعيد المحلي والدولي التأكيد علي الآتي:- (2)

1- التأكيد علي ضرورة اتخاذ تدابير فعالة ومشتركة مع منابع أو مصادر الهجرة

2- اعتماد أسلوب التشاور والتنسيق والحوار الشفاف , وأن تلعب البرلمانات المتوسطية دورها في تعزيز هذا الأسلوب .

3- الإسراع بوضع إستراتيجية برلمانية متوسطية تدعم التوجهات السياسية والأمنية والإنسانية المتعلقة بهذه المسالة .

1- نفس المصدر السابق .
2- نفس المصدر السابق .

الأساليب الممكنة للعلاج ومكافحة الهجرة

ترتكز الأساليب التقليدية لمعالجة مسألة الهجرة غير الشرعية علي فئتين رئيسيتين من الحلول : -

يتمثل الأول في رفع كفاءة إدارة الحدود بهدف ضبط واحتواء سيول المهاجرين في ظروف ومناطق جغرافية تتسم في غالب الأحيان بالصعوبة والقسوة , من قبيل الصحاري والسواحل , فيما يقوم الحل الثاني علي إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدهم الأصلي رغم ما يتطلبه الأمر من إجراءات مطولة في العديد من الحالات , أو تطبيق صيغ استثنائية لتسوية أوضاع المعنيين بالأمر . (1)

ويقر اليوم جميع الأطراف بشكل متزايد أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة وذات أوجه متعددة , ولأن أفضل طريقة لمعالجتها وإدارتها تكمن بالتالي في تنفيذ برامج وسياسات شاملة .

إن طبيعة الهجرة الخارقة لحدود العديد من البلدان تؤكد الحاجة الحيوية إلى شراكه تقوم علي روح حقيقية من التعاون وإلى إرساء أطر تشريعية وسياسية علي الصعيدين الوطني والإقليمي لمعالجتها بشكل فعال .

كما يجب الإشارة إلى ضرورة أن تأخذ آلية إدارة الهجرة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من العناصر , نذكر منها : (2)

1- فرص الهجرة القانونية بما في ذلك برامج الهجرة من أجل العمل للتخفيف من الضغوط الديمغرافية و فتح أسواق العمل , وتسهيل التحويلات المالية لفائدة البلدان الأصلية المحتاجة .

2- الإدارة الفعالة للحدود من أجل ضمان أمن الحدود والحماية ضد الجريمة المنظمة و مكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب والاتجار في الممنوعات علي وجه الخصوص .

3- الإدماج والإشراك الفعلي للمهاجرين في حياة بلد المهجر .

4- تسهيل وتشجيع صيغ العودة الإرادية للأفراد الذين لا يقدرون أو لا يرغبون في البقاء في بلد المهجر (بما في ذلك الاندماج الدائم للعائدين) .

5- الاعتراف بحقوق المهاجرين واحترامها .

6- بناء الجسور بين الجاليات والبلدان الأصلية لغرض تمكينهم من المساهمة في الجهود التنموية المشتركة .

---

1 - تقرير الإدارة العامة للشؤون القنصلية , الاتصال الخارجي , ليبيا ، دبت , .

2 - نفس المصدر السابق .

إن ضمان أوفر شروط النجاح للمنهج الشامل لمعالجة الهجرة غير الشرعية يقضي بضرورة إيجاد مجموعة من الشروط الأولية بطريقة تدريجية , ومن خلال إرساء عري التعاون والتنسيق علي الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية , ويتعين عند كل مناقشة للمكونات الرئيسية لإدارة الهجرة أن يتم الأخذ بالحسبان الضوابط التالية :- (1)

1- التنسيق بين الوكالات الحكومية

تستوجب منهجة إدارة الهجرة بدء العمل علي المستوي الوطني أولا , ولا يمكن إحراز أي شكل من التقدم في التعاون بين الدول ما لم يتم عقلنة العمل داخل كل دولة علي حدة .

إن إدارة المسائل ذات العلاقة بالهجرة غالبا ما تتم في غياب التنسيق الكامل بين الوكالات الحكومية داخل نفس الدولة , وعلي عكس الوضع الاعتيادي الذي يقضي أن يعنى وزراء الداخلية والعدل بمسائل تنقل الأشخاص , ووزراء شؤون الخارجية بالمسائل السياسية , الإنسانية والقنصلية , ووزراء الشؤون الاجتماعية بالمسائل ذات العلاقة بالاندماج , الخ ... , فإن المنهج الشامل يقضي أن يتم الاهتمام بانعكاسات وواقع كل سياسة علي أخرى وأن يتوخى التنسيق و الشراكة بين جميع الأجهزة الحكومية المعنية .

2- التعاون الدولي والإقليمي

لا يمكن للاستراتيجيات الوطنية بشأن الهجرة التي يتم وضعها بمعزل عن بقية العالم أن تفضي إلى نتائج ناجعة نظرا للطبيعة الدولية لهاته الظاهرة , وبالتالي فإن التعاون بين الدول يبقي الشرط الضروري لإدارة دولية للهجرة ناجعة , ويبرز هذا الاتجاه بشكل جلي من خلال العدد المتزايد للمسارات الإقليمية للتشاور بشأن الهجرة التي ترى النور في جميع مناطق العالم ,, وتركز هذه الآليات التعاونية علي عناصر تقاسم المعلومات , المناقشات ووضع الاستراتيجيات بهدف دعم إدارة الهجرة من خلال تبني توجهات مشتركة , بل وتبني سياسات للهجرة منسجمة ومتكاملة في بعض الحالات .

3 - تشريك جميع الأطراف المعنية بمسار صياغة السياسات

يقتضي المنهج الشامل تناول مسائل الهجرة من جميع زواياها بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية , وحيث إن هناك ضرورة للاعتراف بتداخل العلاقات بين مسألة الهجرة والكثير من المسائل الأخرى , فإنه يتعين أن يضم المنهج الشامل لإدارة الهجرة عددا كبيرا من الأطراف ممن هناك حاجة لمشاركتهم , ونذكر منها الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية , المنظمات غير الحكومية , أرباب العمل , المنظمات الأهلية , المهاجرون , الخ.....

---

1 - المصدر السابق نفسه .

4 ـ الوصول إلى المعلومات في مجال الهجرة

إنه من الأهمية أن يتوفر لجميع الأطراف المعنية بمسار الهجرة إمكانية الوصول إلى المعلومات المناسبة والواضحة بشأن الأنوار , الحقوق , الإجراءات والتوقعات , وعلي سبيل المثال , فإنه يتعين أن يتم إعلان المهاجرين بفرص الهجرة الشرعية لغرض الحد من حالات التهريب والاتجار , كما يجب عليهم فهم القوانين المحلية والالتزام بها لأجل التقليص من ظاهرة الكره للأجانب، الحد من حالات العنصرية والتفرقة داخل مجتمعات بلدان المهجر , وإلى جانب ذلك فإنه ينبغي تنمية الوعي لدى هاته المجتمعات بشأن المساهمة الإيجابية التي يمكن للمهاجرين تقديمها , بما يزيد من أسباب التمسك والانسجام داخل المجتمع الواحد.

5 ـ إنجاز الإحصاءات بشأن الهجرة

إن توفر المعطيات والبيانات ذات المدلول بشأن مخزون الهجرة , حركات المهاجرين والاتجاهات القائمة بهذا الصدد تمثل عنصرا رئيسيا في سبيل الإدارة الناجحة للهجرة , إذ من الملاحظ اليوم عدم توفر أغلب المعلومات الإحصائية والوثائقية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب أو عدم وصولها إلى أصحاب القرار السياسي , فإنه يتوجب كذلك الإشارة إلى عدم اقتسام المعلومات بين الحكومات ,وإن كان مرد ذلك إلى حد ما الاختلاف في نظم توفير المعلومات ومواصفاتها من بلد إلى آخر .(1)

إن متابعة حركة المهاجرين وفهم اتجاهاتها تستوجب بالضرورة توفر المعلومات الموثوقة , الأمر الذي يوفر الركيزة اللازمة لوضع السياسات والبرامج الضرورية وإرساء التعاون بين جميع الأطراف المعنية.

إن أية معالجة أو سياسة وطنية نحو الهجرة الأفريقية لابد وأن تأخذ في الاعتبار ليس فقط مركزية التوجه الأفريقي في السياسة الخارجية الليبية في تجمع دول الساحل والصحراء , وليس فقط صلة الهجرة وآثارها على سوق العمل الداخلي وتحديات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني, بل أيضا بالتفكير الاستراتيجي الليبي نحو المحيط الإقليمي , والتفكير الاستراتيجي الأوروبي والغربي نحو المنطقة بشكل خاص . إن لذلك صلة قوية أيضا بتحديد دور ليبيا ووظيفتها في محيطها . (2)

1ـ نفس المصدر السابق .

2ـ أبو زيد عمر دوردا , " مداخلة بالمؤتمر الوطني حول مستقبل سوق العمل بالجماهيرية العظمى طرابلس , 9-2004/5/10 .

إن هذه المسائل الاستراتيجية الطابع ينبغي أن يتم تناولها والتعامل معها ليس وفقا لأسس وطنية فقط , بل إن هناك ضرورة ملحة لإيجاد رؤية استراتيجية مغاربية أولا وعربية ثانيا ومتوسطية وأفروعربية أيضا يمكنها استيعاب هذه التحولات وما يرافقها من تحديات .

إن المسائل المرتبطة بتوسيع حلف الأطلسي والنتائج الخاصة بتحويله إلى منظمة سياسية ذات مشاغل تتجاوز الأبعاد الأمنية تفرض أهمية التفكير في الفوائد والأضرار المرتبطة بذلك .[1]

وينبغي أن يتم التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق مراعاة المصالح المشتركة وليس لصالح ما يحقق المصلحة القومية للدولة الواحدة وتجاهل ما يلحق بالأخرين من أضرار , كما إن عملية المراوغة والتفنن في إجراء المفاوضات وأسلوب الخطابة الرنانة والوعود غير الصادقة في مضامينها ومحتواها كلها تعطل الوقت للوصول إلى نتائج إيجابية , وتمنح الفرصة للزيادة في تعاظم دور الهجرة غير الشرعية وتزيد من صعوبة علاجها ومكافحتها .

فمن خلال اجتماعات الوفود والوزراء في إطار تجمع (5+5) , يظهر جليا أنه هناك تباينا في الأراء ورؤى علاج الظاهرة وطرق مكافحتها .

إذ تري اغلب دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط , أن مسألة علاج الهجرة ومكافحتها تكمن في تأمين وحماية الحدود , وحراسة الشواطئ البحرية, وتوفير الدوريات المستمرة , والتشديد علي رقابة المنافذ , والاعتماد علي الأساليب الشرطية القمعية في المنع والصد والتصدي للظاهرة .[2]

وما من شك أن هذه الأساليب وطرق المكافحة هي وقتية ولا تجدي نفعا علي المدى البعيد , وأنها في الغالب لا تعبر عن مصادقية في المشاركة الفعلية في البحث عن الحلول الجذرية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية , و إنما يقصد بها في الغالب البحث عن أهداف سياسية .

فالقيادات السياسية للأوروبيين تضخم من آثار الهجرة ويصورونها بالشبح الإرهابي للمواطن الأوربي لكي يعتبر التصدي لها بوطنية العمل , وأمانة الشخص علي أرواحهم , ويركزون الإعلام منذ أحداث 11 سبتمبر علي الهجرة بشكليها الشرعي وغير الشرعي بأنها مدعاة للإرهاب , وخطر يجلب إليهم شبح الدمار والموت , ولذا فإن أسلوب المعالجة للظاهرة لديهم انتقامي أكثر منه

1- يوسف الصواني , " ليبيا : التحديات والخيارات " , فضاءات , العدد الحادي عشر , يناير 2004 , ص95 .

2- تقرير حول مشاركة وفد الجماهيرية المشارك في المؤتمر الثالث , تجمع غرب المتوسط ,(5+5) , حول الهجرة الغير شرعية , 14,16/9/2004 , الجزائر .

إنساني , ووقتي أكثر من أنه بعيد المدى , وسلبي اكثر من انه إيجابي النتائج لتحقيق مصالح جميع الأطراف الشركاء في الظاهرة . [1]

و أما الدول الأطراف الأخرى في الظاهرة سواء منها دول الإرسال أو دول العبور أو حتى المنظمات الدولية والمدنية تنادي بضرورة البحث عن حل لهذه الظاهرة من جذورها للقضاء على أسباب الهجرة , وليس التصدي القمعي للمهاجرين الذين تطردهم ظروف القهر من بلدانهم , و بعيدا عن الحلول الوقتية التي أثبتت عدم جدواها . [2]

و أما هيئة الأمم المتحدة فلها رأيا خاصا يتناقض وطريقة وأسلوب الغرب في المعالجة ويتفق إلى حد بعيد مع وجه نظر الأطراف الأخرى , حيث جاء على لسان أمينها العام قوله : [بأن المهاجرين هم جزء من الحل وليس جزءا من المشكلة , ولذلك فإن كل من يشعرون تجاه مستقبل أوروبا , وتجاه الكرامة الإنسانية , يجب أن يتخذوا موقفا ضد النزوع إلى جعل المهاجرين كبش فداء للمشاكل الاجتماعية , فالغالبية العظمى من المهاجرين أشخاص كادحون يتحلون بالشجاعة والتصميم وهم لا يريدون مكسبا مجانيا , بل يريدون فرصة عادلة لأنفسهم و لأسرهم , وهم ليسوا مجرمين ولا إرهابيين ؛ بل إنهم ملتزمون بالقانون , وهم لا يريدون أن يعيشوا بمعزل عن المجتمع , بل إنهم يريدون أن يندمجوا فيه , مع احتفاظهم بهويتهم الخاصة في نفس الوقت , وفي القرن الحادي والعشرين يحتاج المهاجرون إلى أوروبا , و أن أوروبا تحتاج للمهاجرين أيضا , فأوروبا التي تغلق الأبواب على نفسها الأن ستكون أكثر بخلا وفقرا وضعفا, أما إذا فتحت اوروبا الأبواب فستكون أوربا أكثر عدلا وثراءً وقوة وشبابا شريطة أن تدير الهجرة بشكل جيد] . [3]

رؤية الجماهيرية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعتبر رؤية الجماهيرية جزءا لا يتجزأ من أهم أساليب وطرق المعالجة الفعلية للهجرة غير الشرعية , ومن أهم الأسباب المساعدة لليبيا في اتخاذ موقف جاد تجاه معالجة الهجرة غير الشرعية والبحث عن حلول جذرية بعيدة عن التباهي الإعلامي المخادع , هو استقرار نظامها السياسي , وتميز ذلك النظام بالمشاركة الشعبية في صناعة القرار , إذ لا تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولا غيرها من الظواهر أية قيمة أو آثار على الأفراد أو المناصب أو الأدوار التي يقومون بها في المجتمع .

ففي نظر الجماهيرية للهجرة ترى أنها قضية طبيعية وإنسانية موجودة قبل ظهور الدول نفسها , وترى أنه ينبغي التعامل مع الظاهرة في طريقة مكافحتها بالوقاية والمعالجة الإنسانية بعيدة المدى , والتي تحقق نتائج إيجابية للجميع

---

1 - مجلة الأمن العام , مصدر سابق , ص46 .

2- تقرير الوفد المشارك في اجتماع الخبراء لمجموعة حوار (5+5) للإعداد للمؤتمر الوزاري الثالث حول الهجرة في غرب المتوسط , الجزائر , 7 - 8 /2004/7 .

3 - كوفي عنان , الأمين العام للأمم المتحدة , كلمة القاها أمام البرلمان الأوربي , 2003/01/29 .

وليس لطرف علي حساب آخر , ورأت أن الوقاية والمعالجة لا تكون بالتصدي للمهاجرين الأبرياء , ولكن تكون بالتصدي للأسباب التي تدفع بهؤلاء الأفراد إلى الهجرة , ورأت أن سبب الهجرة الرئيسي اقتصادي بالدرجة الأولى , حيث يضطر هؤلاء المهاجرون إلى مغادرة بلدانهم بحثا عن لقمة العيش , وأن التصدي لهذه الظاهرة يكون بالمعالجة الفعلية أكثر جدوى من المعالجة اليومية التي لا تجدي نفعا , بل تؤدي إلى أكثر في الخسائر المادية وتأثر العلاقات الخارجية بين الدول والشعوب , وترى الجماهيرية أن أسلوب المعالجة يكون بالطرق ذات الإيجابية المتمثلة في إقامة المشاريع التنموية في دول المصدر لهؤلاء المهاجرين لتضييق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

وبإيجاز يمكننا حصر رؤية الجماهيرية لمعالجة الظاهرة في النقاط التالية: [1]

1ـ الاتجاه لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المصدر و إقامة مشاريع للتنمية والزراعة , وتطوير مصادر المياه واستثمار الأنهار , وشق الطرق بين البلدان الأفريقية شمالها وجنوبها , و إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الحدودية , وتطوير برامج التعليم والتكوين والتأهيل , ونقل التقنية الحديثة التي تساعد الشعوب علي الارتقاء بمستواها الاقتصادي ,و استغلال ثرواتها البشرية الطبيعية علي الوجه الأكمل ؛ يظل هو الأهم في برامج المعالجات الشامل.

2ـ ضرورة تطوير آليات عمل أسس التنقل بين الدول بحيث يتمكن كل إنسان من التمتع بحق التنقل من خلال الحصول علي جواز سفر وتأشيرة خروج في زمن قصير .

3ـ دعم الحوار المتوازن بين الدول وفق الأسس المطروحة وبشكل شامل ومتكامل .

4ـ التعاون المستمر في مجال المعلومات والبحوث والدارسات من أجل تحليل اتجاهات الهجرة و أسبابها وتحديد أفضل السياسات التي تخدم مصلحة جميع الدول .

5ـ مكافحة الاتجار بالإنسان في كل مكان وزمان والتعاون الأمني والقانوني والفني في ذلك .

6ـ التعاون في المجال القضائي والتشريعي وتطوير الاتفاقيات الكفيلة بحماية الأسس والضوابط التي تخدم البرنامج المشترك في التعامل مع موضوع الهجرة.

1ـ ورقة عمل " نحو سياسة متزنة وفاعلة للحد من الهجرة غير الشرعية " . الرؤية الليبية للهجرة غير الشرعية . الإدارة العامة للشؤون القنصلية . 2004/06/01 .

7- التأكيد علي دراسة الأسباب واتخاذ الإجراءات التنموية الملائمة,ومحاربة الفقر والتهميش ومعالجة مسألة الديون وفوائدها , وكل الإجراءات الكفيلة بمنح فرص الحياة الكريمة والاستقرار بالبلد الأصلي .

8 - التأكيد علي كل الأفكار المتعلقة بنقل التقنية والتعاون الدولي وتبادل الكفاءات بما يخدم النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار وخلق ظروف مناسبة للاستقرار.

9 - تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقا للقوانين واحترام الدين والثقافة والاتفاقيات والعهود الدولية التي تؤكد ذلك .

10 - التأكيد علي مبدأ المساواة الكاملة بين الرجال والنساء في كافة مجالات التعاون بشأن الهجرة في المنطقة .

وانطلاقا من فهم الجماهيرية أسباب الظاهرة ودوافعها وتداعياتها , وحرصها الدائم علي تقديم الحلول التاريخية والجذرية للمشاكل البشرية فقد بلورت رؤيتها الحضارية لاستيعاب مد الهجرة غير الشرعية حاضرا ومستقبلا من خلال النقاط التي تضمنتها البرقية التي وجهها القائد معمر القذافي قائد الثورة الليبية إلى رؤساء دول الاتحاد الأوروبي خلال لقائهم في اشبيليا بتاريخ 2002/06/22،وما عبر عنه أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي خلال مشاركته في الاجتماعات الوزارية لمجموعة حوار(5+5) ولقاءاته الثنائية بنظرائه في دول المنطقة .[1]

كما أن الرؤية الليبية لحل هذه المسألة قد تم ترجمتها عمليا من خلال الجهود التي تبذلها الأجهزة التنفيذية علي المستوي السياسي والاقتصادي والصحي والأمني , وقد لاقت تلك الجهود تفهما واستجابة خلقت أرضية جيدة للتنسيق والتعاون مع الجانب الإيطالي , ولازالت الجماهيرية تسعي إلى توسعة تلك الجهود لدعمها أوروبيا .[2]

وضمن خطي الجماهيرية العظمي في مسار العمل من أجل تقديم الحلول و المعالجات الممكنة لظاهرة الهجرة غير الشرعية , وفي إطار تفعيل التعاون الأمني بين دول تجمع غرب المتوسط عقد في مدينة طرابلس خلال يومي 8- 9 /06/ 2004 ف ، ندوة علمية حول الهجرة غير النظامية في غرب المتوسط بعنوان (التحديات والمعالجات) , تحت إشراف اللجنة الشعبية العامة للأمن العام والمنظمة الدولية للهجرة .[3]

---

1 - نفس المصدر السابق .

2- نفس المصدر .

3- الندوة العلمية حول الهجرة غير النظامية في فضاء غرب المتوسط , " التحديات والمعالجات " , اللجنة الشعبية العامة للأمن العام , طرابلس , 8 - 9 /6/ 2003 .

وقد افتتح الكاتب العام باللجنة الشعبية العامة للأمن العام الندوة بكلمة أكد فيها علي ضرورة معالجة هذه الظاهرة وفق نظرة إنسانية شمولية تبدأ بمعالجة الأسباب بدول المصدر,و أشار إلى الأضرار التي تعانيها الجماهيرية العظمي من جراء هذه الظاهرة,والجهود الأمنية التي تقوم بها الجماهيرية في سبيل الحد من الهجرة غير الشرعية .

وخلال هذه الندوة تناول المشاركون فيها أوراق عمل كانت كلها تصب في مجري طرق وأساليب معالجة هذه الظاهرة ومنها :

1 ـ إدارة الحدود والمساعدة في الرجوع الطوعي .

2 ـ نحو سياسة متزنة وفاعلة للحد من الهجرة .

3 ـ العلاقة بين الهجرة و واللجوء .

4 ـ خبرات وتجارب المنظمة الدولية للهجرة .

5ـ مدي كفاية الإعلانات والاتفاقيات الدولية والتوصيات الصادرة عن التجمع لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

وعقب هذه الأوراق البحثية وجدول أعمال الندوة المطروح علي طاولة الحوار تم الاتفاق علي التوصيات التالية :

1 ـ دعوة الدول الأعضاء في التجمع إلى وضع ما تم إقراره في الإعلانات والاتفاقيات والتوصيات والمقررات موضع التنفيذ الفعلي لضمان تكامل الجهود لمواجهة الهجرة غير النظامية .

2ـ التأكيد علي التعجيل بتقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء حتى تتمكن من إحكام السيطرة الأمنة علي حدودها البرية والبحرية للحد من عمليات التسلل والهجرة غير النظامية .

3 ـ فتح آفاق التدريب الأمني لرجال الأمن بالدول الأعضاء للاستفادة من فرص التدريب والتكوين المتاحة تبعا لخطط التدريب المعتمدة لذلك , علي أن يكون التدريب مستمرا وشاملا .

4ـ تفعيل قنوات الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والدراسات والتشريعات بما يضمن كفاية ونجاح المعالجات والإجراءات المتخذة .

5ـ توفير الدعم والشروع الفعلي في بعث المشاريع التنموية بالبلدان المصدرة للهجرة للمساعدة في احتواء المهاجرين وتثبيتهم في أوطانهم , وذلك بجهود جميع الدول الأعضاء والمنظمة الدولية للهجرة .

6ـ إيلاء التنسيق والتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ما يستحق من اهتمام ودعوتها للمشاركة للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية وفق استراتيجيتها وتقديم العون للدول الأعضاء في التجمع .

7 ـ استمرار الحوار حول ما ينبغي اتخاذه لتبسيط و تسريع إجراءات الهجرة غير النظامية للعمالة آخذين في الاعتبار عمليات التأهيل المهني واحتياجات أسواق الدول المعنية مع إعطاء الأفضلية للدول الأعضاء في التجمع بتخصيص نسب معقولة لذلك .

8ـ احترام أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعامل مع المهاجرين النظاميين و غير النظاميين بما يضمن حقوقهم ويحفظ كرامتهم .

9ـ التأكيد علي إطلاق برامج توعية إعلامية مكثفة في دول التجمع ودول المصدر للهجرة حول الهجرة غير النظامية .

10ـ تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه للسيطرة علي الهجرة غير النظامية ,وتفعيل عمليات التنسيق والتعاون الأمني للقضاء علي الشبكات الإجرامية المنظمة للهجرة غير النظامية .

المبحث الثاني

المتطلبات اللازمة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

اتخذت الجماهيرية منذ البداية موقفا جادا حيال الظاهرة بعد أن برزت آثار تفاقمها والتزمت من طرفها بمكافحتها دون انتظار الجانب الآخر , تفاديا لانفلات المشكلة عن السيطرة , وقد ساعدت هذه الظاهرة في تقارب الدول الأوروبية مع الجماهيرية من أجل مكافحتها والتصدي لها .

فمن خلال الزيارات المتبادلة مع الجماهيرية , اطلعت هذه الدول بشكل مباشر علي جميع الظروف المتعلقة بهذه الظاهرة , مما أقنعها بالمجهودات التي تبذلها الجماهيرية في سبيل معالجة تلك الظاهرة , والصعوبات التي تواجهها للحد منها.

إن المتطلبات اللازمة لمعالجة الظاهرة تعكس جدية الأطراف الأخرى بالتعاون مع الجماهيرية في مكافحة هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية التي تضررت منها جميع الأطراف , كما تأكد فهم الجانب الآخر وخصوصا الأوروبي لدور الجماهيرية في مواجهة هذه الظاهرة والمجهودات المبذولة من جانبها رغم اقتناعها باستحالة القضاء عليها أو الحد منها دون توافر المتطلبات الضرورية لمعالجة الظاهرة والتي سنحاول ذكرها موجزة في النقاط التالية : [1]

1- اختيار عناصر جيدة تتولى عمليات التحقيق والتحري في عمليات الهجرة غير الشرعية .

2- إعداد برامج تدريبية للعاملين في هذا المجال , علي أن تكون هذه البرامج متواصلة ومتناسبة مع مستويات العاملين وقدراتهم العملية و العلمية.

3- توفير الإمكانيات اللازمة من وسائل مواصلات, واتصالات ومنظومة علي معلومات مشتركة للقيام بالعمل بدقة وسرعة ,مع تكوين أرشيف يحتوي كافة المعلومات حول الظاهرة .

4- تطوير مختبرات الأدلة الجنائية في الجماهيرية العظمي وتكوين خبراء لمسرح الجريمة بما يمكن من خلاله ملاحقة الأساليب الإجرامية المستعملة من قبل العصابات الإجرامية في التزييف والتزوير ولتحديد شخصيات المجرمين والجثث المجهولة وكشف غموض مثل هذه القضايا .

---

1 . الهجرة غير المشروعة , مرجع سابق .

5- تطوير وسائل القدرات المساعدة لرجل الأمن في القيام بعمليات التحري والملاحقة باستعمال وسائل أخرى مثل : تعليم لهجات ولغات المهاجرين غير الشرعيين , والاستعانة بكلاب الأثر والوسائل الفنية في التصنت والتسجيل الصوتي , وغيرها من تلك الوسائل .

6- فتح قنوات اتصال مباشر بين الأجهزة الأمنية العاملة في مكافحة الهجرة غير الشرعية بين الجماهيرية والدول الأوروبية, وخاصة إيطاليا التي تم من خلالها تبادل المعلومات , بشكل فوري بما يضمن سرعة القبض علي المطلوبين وضبط المعدات المستعملة في ارتكاب هذه الجرائم , والأموال المحصلة منها, وإحباط عمليات الهجرة غير الشرعية في أي منطقة تتوفر عليها معلومات .

7- الاشتراك في التحقيقات التي تتم بإحدى الدول من قبل رجال الأمن مع الدولة الأخرى وذلك بسماع أقوال الأجانب المقبوض عليهم في عمليات الهجرة غير الشرعية , وللحصول علي معلومات منهم في حالة وجود علاقة لهذا البلد بموضوع التحقيق .

8- أهمية الوقاية الطبية للعاملين في مكافحة الهجرة غير المشروعة من الأمراض المعدية المصاب بها بعض المهاجرين وذلك بإعطائهم الأمصال الوقائية , وتوفير الرعاية الطبية اللازمة لهم .

9- من خلال تطوير وسائل العمل فإن الإنسان معرض للخطأ ولظروف معينة يقوم بالتجاوزات بين الحين والأخر, وبالتالي ضرورة تحديد الأوجه المتعلقة بالقضاء الليبي والعقوبات المقررة لهذه الأخطاء والتجاوزات ووضع أسس وجملة من القواعد من قبل المتخصصين في هذا المجال مع الأخذ في الاعتبار الجانب القانوني بشكل عام .

10- الاستفادة من الاتفاقيات القضائية الموقعة مع كل من الجانبين الليبي والإيطالي مع الدول الأخرى في عملية الترحيل.

11- وضع دراسة مشتركة من خلال لقاءات بين الخبراء في مجال حفر السواحل الليبي الإيطالي أو أية دولة من دول الاتحاد المطلة علي حوض البحر المتوسط لإمكانية تنسيق العمل المشترك في البحر .

12- تبادل الخبرات بين الشرطة الجنائية الدولية في جميع دول حوض البحر المتوسط , الشمال الأفريقي , والجنوب الأوروبي , حول الشبكات الإجرامية في مجال الهجرة غير الشرعية.

كما جاء في كتاب هيئة السيطرة * بعض مقترحات تعتبر أساسا مهما في عملية المعالجة الفورية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي منها .[1]

1- المسارعة في إقامة معسكرات تجميع المتسللين ومباشرة إجراءات ترحيلهم

2- منع دخول الأجانب ممن لا يحملون وثائق رسمية تخولهم قانونا لدخول الجماهيرية

3- العمل علي تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية للمواد والسلع التي يتم تهريبها إلى داخل الجماهيرية .

4- حصر السيارات الصحراوية وإعادة تنظيم استخدامها بين الجماهيرية وإلى دول الجنوب .

وفي كل المحافل الدولية تؤكد دائما الجماهيرية رؤيتها التي تعتبر جزءا مهما من المتطلبات اللازمة لتجاوز أزمة الظاهرة عالميا , فإذا كانت ترى الجماهيرية أنه من الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة أسبابا اقتصادية , فإن انعدام وجود تنمية اقتصادية واجتماعية وندرة الموارد , وعدم وجود فرص للعمل , ونقص الإمكانيات المالية والتقنية لتنمية الموارد , وتطوير مصادر الثروة الوطنية , وضعف برامج التعليم والتأهيل والتكوين , وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في عدد من البلدان , والتدخل في الشؤون الداخلية للأوطان كان ومازال السبب المهم في تدفق موجات المهاجرين الباحثين عن العمل والأمن والحرية والحياة .

وإذا كانت هذه الأسباب وغيرها هي الباعث علي الهجرة والتنقل وتحدي الصحاري والبحار وبنادق بوليس الحدود , فإن المعالجات لابد أن تكون في مستوي هذا التحدي الإنساني ولابد أن تقوم الدول المعنية بالأمر بالدور الملائم الذي تفرضه القيم والمواثيق والعهود الدولية .

ومن هنا تؤكد الجماهيرية دائما علي المعالجة الفعلية التي تسهم في اقتلاع جذور الأزمة من واقع البلدان الطاردة , والقضاء علي الأسباب بالأهم فالمهم , حتى , يتم قتل فيروس الهجرة غير الشرعية,ومن هذه المعالجات ما يأتي : -[2]

1- الاتجاه لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المصدر وإقامة مشاريع للتنمية والزراعة وتطوير مصادر المياه واستثمار الأنهار المهمة وشق

1- الهجرة غير المشروعة .دراسة للإدارة العامة للجوازات , مصدر سابق , ص 79 .

* - إدارة أمنية تعني بأمن الدولة والسيطرة الأمنية وتأمين الحدود .

1- كتاب هيئة السيطرة , بشأن ترحيل الأجانب , رمز الملف هـ س 167 /26 , الشعب المسلح .

الطرق بين البلدان الأفريقية وإقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الحدودية وتطوير برامج التعليم والتكوين والتأهيل ونقل التقنية الحديثة التي تساعد الشعوب علي الارتقاء بمستواها الاقتصادي واستغلال ثرواتها البشرية والطبيعية علي الوجه الأكمل , يظل هو الأهم في برامج المعالجات الشامل .

2- ضرورة تطوير آليات عمل أسس التنقل بين الدول بحيث يتمكن كل إنسان بحق التنقل من خلال الحصول علي جواز سفر وتأشيرة خروج وتأشيرة دخول في زمن قصير .

3- تطبيق خلاصة الاتفاقيات والمعاهدات والنقاط التي تجتمع عليها الدول فيما بينها وخاصة تلك التي يتم تداولها داخل إطار تجمع دول غرب المتوسط حول الهجرة عموما , والهجرة غير الشرعية , والحرص علي التعاون والاهتمام بكل ما يتعلق بمسائل الهجرة فيما بين الحكومات والمنظمات والأجهزة .

كما أن الجماهيرية عملت بشكل يتوافق والمتطلبات العميقة والدقيقة لمعالجة الظاهرة , فقد بذلت الأجهزة التشريعية والتنفيذية جهوداً مكثفة علي الصعيد السياسي والاقتصادي والصحي والأمني , مما خلق أرضية جيدة للتنسيق والتعاون مع دول الجوار وخاصة إيطاليا , ولازالت ليبيا تسعي لدعم ذلك أوروبيا. (1)

إن مثل هذه الجهود التي تبذلها الجماهيرية العظمي لو التقت مع جهود دول أخرى مماثلة في المصداقية والنية في معالجة الظاهرة بكل أبعادها ومشاكلها التي تكلف ما يحتمل أن يكون أكثر مما هو في الحسبان لكانت الظاهرة قد عولجت أو في طريقها للمعالجة .

---

1 - كلمة وفد الجماهيرية المشارك في أعمال المنتدى البرلماني الأوروبي المتوسطي , مصدر سابق .

الخاتمـــة

من خلال ما طرح في هذه الدراسة , نستنتج أن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة إنسانية ملازمة للبشرية منذ أقدم العصور , وستظل كذلك لإن الإنسان لديه رغبة غرائزية في البحث بشكل متواصل عن ظروف عيش أفضل عبر التنقل من مكان لأخر ومن بلد إلى آخر .

كما إن النمط الجديد لحياة العصر المستجد والمتمثل في العولمة يفرض حركة واسعة النطاق , متمثلة في حراك بشري متناقل ومتبادل بات يفرض نفسه علي سكان الأرض , أو تفرضه ظروف حياة النمط الجديد "العولمة" , وذلك لمساهمة ثورة المعلومات , والاتصالات , والأقمار الاصطناعية , والذي ساعد كثيرا علي التقارب والاطلاع علي أبعد الأمور عن قرب عبر الوسائل المتطورة والتقنية الحديثة .

كما أشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكلها الضخم وشبحها المهيب , تعتبر ناتجا طبيعيا لصياغة النظام العالمي الجديد و أحد أخطر إفرازات الحداثة والتطور التي أبرزت مع تقدمها وجود مفارقات كبيرة في الحياة والمعيشة بين العالم الفقير الذي ازداد فقرا والعالم الثري الذي ازداد ثراءً بما شكل عوامل عنيفة للطرد و مغرية للجذب إلى درجة الإقبال علي المجازفة والمغامرة من أجل الحلم المنشود الذي يشبه السراب وهو الوصول عن طريق الهجرة السرية إلى بلدان النعيم المزعوم.

إذن النتائج التي أوصلت العالم إلى ما هو عليه الأن , هي معظم الأسباب التي قادت إلى تعاظم ظاهرة الهجرة , التي يفترض ألا تنعت بغير الشرعية,لأن أسبابها شرعتها منطقا لعدم مراعاة عواملها التي تجاهلها العالم الأقوى أمام فرض الصمت علي الغير , فالإعلام الحر وغير الممنوع من اختراق الحدود والفواصل , وغير الممكن من المواجهة والتصدي والمحاربة هو المسئول عن جذب الأخرين وإغرائهم , لاستقطابهم إلى الموت في قفار الصحراء أو الهلاك في عباب البحار , أو الانتهاء بحياة الرق والعبودية والذل في بلدان التقدم والإغراء والجذب المستهدف .

أذن الواقع ليست الأسباب الطاردة وحدها هي المسؤولة عن تعاظم ظاهرة الهجرة عالميا , والتي في مقدمتها التخلف والفقر , والظلم , والاضطهاد الاجتماعي والسياسي وغيرها , حيث هنالك أسباب أخرى في مقدمتها الفارق الكبير في الحياة والمعيشة بين الدول الطاردة والدول المستقطبة , والإغراء الإعلامي المتزايد , والدعاية المضخمة عن حياة النعيم في الدول المتقدمة .

والواقع إن الحلقة المفقودة لتحديد اكثر الأسباب فعالية هي تلك الكامنة في عوامل الجذب , والتي انتشرت عالميا بفعل أيادي ممن هم اكثر حربا على ظاهرة الهجرة عالميا , والذين وكأنهم أرادوا بذلك إفراغ القارة الأفريقية الغنية بثرواتها من سكانها ,ليكونوا ضحايا الموت في الصحراء , أو لقاء الحتف غرقا في البحار , أو ضحايا بنادق حرس الحدود والسواحل، أو الانتهاء بهم عبيدا لدي تلك الدول الغنية والمتقدمة .

وبما أن هذه الدراسة تدرس حالة وهي " ليبيا " فقد توصلت إلى استنتاج وتحديد عوامل الهجرة الأفريقية إلى ليبيا والتي في مقدمتها العوامل الجغرافية , فمن حيث الموقع الجغرافي المتميز في القارة الأفريقية , والذي يعتبر أهم أحد الأسباب في اختيارها مقصداً معبراً إلى عالم ما وراء البحر المتوسط , وقد زاد على ذلك اشتراكها في الحدود البرية مع ستة دول وفي مسافات طويلة كافية لمساعدة المتسللين في العبور والاختفاء , وعدم إمكانية السيطرة الأمنية عليها لأسباب متعددة , والتي منها طول الحدود البرية التي تزيد على 6000 كيلو متر , وكذلك طول الساحل البحري الليبي والذي يزيد طوله على1900 كيلو متر .

كذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن ليبيا تاريخيا تعتبر بوابة أفريقيا على العالم الخارجي الشمالي , وكذلك تعتبر مدخل ذلك العالم الخارجي إلى أفريقيا , حيث استشهدت بالطرق البرية التجارية القديمة وطرق القوافل التي تعبرها أفريقياً وعالمياً , والتي منها ما عاصر عهد الرومان والإغريق أي حتى ما قبل الميلاد ومازالت حتى يومنا هذا تستخدم من قبل مهاجري العصر.

وكما تطرقت الدراسة إلى العوامل السياسية , التي استقطبت المهاجرين إلى ليبيا , والتي حصرت في استقرار النظام السياسي في ليبيا بالدرجة الأولى وتوجهاته السياسية الصرفة تجاه القارة , وتبنيه لجميع قضايا القارة ومشاكلها والدعم المادي والمعنوي لجميع أقطاب القارة , بصرف النظر عن التفاوت والاختلاف في اللون والعرق والدين , وكذلك استتباب الأمن الداخلي في الدولة , وعدالة القانون علي الجميع كالمواطن والمغترب المهاجر علي حد السواء .

وإلى جانب ذلك ركزت الدراسة علي الجانب الاقتصادي باعتباره أهم العوامل المؤثرة في مسار الهجرة , فتوصلت إلى أن حركة التنمية في ليبيا والاقتصاد المزدهر , والحرية الاقتصادية ومشاركة المواطنين في صياغة مسار الاقتصاد الوطني , كان الحافز الأقوى علي المزيد من الهجرة تجاه ليبيا , مما ضاعف الأعداد المهاجرة إلى ليبيا حتى زادت قوي العمالة المهاجرة علي استيعاب سوق العمل الليبي , و أدى ذلك إلي وجود بطالة ظاهرة في الأوساط المهاجرة في الشارع الليبي , مما اقلق المواطن وزعزع استقرار أمنه , وصار عرضة للخطر بنفسه وماله , وتحولت هذه العمالة المهاجرة العاطلة إلى ساحة الانحراف والجريمة , فأثر ذلك علي واقع الحياة بشكل عام في ليبيا , ومثلما كان الاقتصاد المزدهر في ليبيا عامل مؤثر للهجرة تجاه ليبيا , فقد أصبح متأثراً جدا بفعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية , وربما صار عرضة للإصابة بالشلل والتعثر .

وكما حاولت هذه الدراسة الوقوف علي آثار ومخاطر الهجرة غير الشرعية علي الجماهيرية , وذلك من خلال ما سببه المهاجرون للمجتمع الليبي من مشاكل ومخاطر ومآس , فقد كانت هذه الظاهرة وراء الكثير من عمليات التهريب للسلع المدعومة , وتهريب الأدوية والمعدات الطبية إلى خارج الجماهيرية , وكذلك وقفت هذه الدراسة علي حقيقة انتشار تجارة المخدرات وتعاطيها في أوساط الشباب , وانتشار الكثير من الأمراض والأوبئة , كانت بفعل المهاجرين إلى ليبيا بشكل غير شرعي , أضف إلى

ذلك ما سببه المهاجرون , باتخاذهم الشواطئ الليبية كنقاط انطلاق تجاه العالم الخارجي , من تراجع وتأثر في العلاقات الخارجية الليبية مع بلدان ما وراء البحر المتوسط , واتهامات دولية تشير إلى مساهمة الدولة بدفع المهاجرين قصدا باتجاه دول العالم الآخر , وما سببه المهاجرون من بث إشاعات مغرضة في سوء معاملة ليبيا لهم كسبا منهم للوقت ولتعاطف الآخرين معهم , ولتراجع الدولة عن تنفيذ قرارات الترحيل والإبعاد .

وقد خاضت هذه الدراسة في محاولة إيجاد رؤية خاصة بها لإمكانية مواجهة الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية , فمن خلالها توصلت الدراسة إلى تحديد ذلك في إطار طرق وأساليب خاصة لمحاولة الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية , والتي لخصتها الدراسة في ضرورة إيجاد آلية للتعاون الدولي الفعال , واتباع بعض الخطى المنهجية والقانونية , وتبادل الخبرات والمعلومات , وقد عزز الدراسة ما قدمته من طرق وأساليب بالرؤية الليبية التي في مضمونها تعتبر العلاج الفعلي للخلاص من الظاهرة باقتلاع الأزمة من جذورها , وفي هذا المضمار تطرقت الدراسة إلى محاولة وإيجاد متطلبات لازمة وأساسية , تساعد في الكيفية الممكنة للحد من زيادة انتشار وتوسع هذه الظاهرة , والتي حددتها الدراسة في بعض المتطلبات اللازمة على الصعيد المحلي والصعيد الدولي .

فالمتطلبات المحلية , اختصرت في اختيار العناصر الجيدة والمؤهلة للتحقيق والتحري في مجال الهجرة غير الشرعية , و إعداد برامج تدريبية للعاملين في هذا المجال , وتطوير وسائل القدرات المساعدة لرجال الأمن في التحري والملاحقة , واستعمال وسائل أخرى كتعليم لهجات ولغات المهاجرين وغيرها.

أوجزت الدراسة المتطلبات الدولية لمعالجة الظاهرة في فتح قنوات اتصال مباشر بين الأجهزة العاملة في مكافحة الهجرة غير الشرعية بين الجماهيرية والدول الأخرى , مما يساعد على تبادل المعلومات , وسرعة القبض على المطلوبين , وتبادل الخبرات بين الشرطة الجنائية الدولية في جميع بلدان حوض المتوسط , حول الشبكات الإجرامية في مجال الهجرة غير الشرعية , وتطبيق خلاصة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية , والنقاط

التي تجتمع عليها الدول فيما بينها , والاعتماد علي المصداقية المتبادلة لأن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية , وأزمة عالمية خلقتها أو فعلتها ظاهرة العوامة التي قادت إليها سياسات الدول الكبرى لاعتبارات ومصالح إقليمية والتي في مضمونها استعمار من نوع جديد .

وبهذا يستنتج الباحث صحة فرضية الدراسة إلى حد بعيد والقائلة :

ـ أن للهجرة غير الشرعية انعكاسات سلبية علي الجماهيرية العظمي والمجتمع الليبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا .

وانعكاسا لصدق هذه الفرضية وفقاً لما يراه ويستنتجه الباحث عبر دراسته , فإنه يتقدم بجملة من التوصيات التي يعتقد بان الأخذ بها سيساعد صناع القرار التشريعي والتنفيذي بالجماهيرية العظمي علي مواجهة هذه الظاهرة وما يترتب عليها من سلبيات .

التوصيات

لقد بينت هذه الدراسة إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ذات أبعاد ومخاطر وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية خطرة جدا علي المجتمع , ومعالجتها تحتاج إلى وضعها تحت مجهر الحذر والطوارئ في كيفية التعامل معها , وكيفية معالجتها بالطرق والأساليب التي من أهمها:

1ـ تحديد الأسباب والدوافع التي تحث علي الهجرة علي سبيل المثال الفجوة الاقتصادية التنموية والأمان , إضافة إلى ذلك المشاكل البينية والسياسية والاجتماعية والنمو السكاني , والصراعات التي تؤدي في زيادة الهجرة لتصل إلى هذا المستوي , ومحاولة معالجتها وفق أقصى إمكانيات ممكنة بالتعاون وتكاتف الجهود .

2ـ التأكيد علي أن التدابير والخطوات الحالية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتهريب والمتاجرة بالبشر غير كافية للقضاء علي هذه الظاهرة , ويجب استبدالها بتدابير أخرى تتمثل في وضع استراتيجيات طويلة المدى للتعرف علي الجذور الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية , مع الحث علي تقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية المستهدفة بالهجرة والدول الفقيرة الطاردة .

3ـ الرفع من مستوي مؤسسات الدول المعنية بالهجرة وأجهزتها عن طريق الدورات التدريبية والاستفادة من مشروع العودة الطواعية للمهاجرين غير الشرعيين .

4ـ التأكيد علي ضرورة وأهمية التعاون والاتصال ما بين الوزارات والمسؤولين علي شؤون الهجرة وسياستها بغرض تسهيل وتذليل الصعوبات والمشاكل التي قد تطرأ عليها مع تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها .

5- التأكيد علي الحاجة الملحة للتعاون وتبادل المعلومات ما بين الدول المهاجر إليها ودول العبور والدول الأصلية مع المنظمات الدولية المعنية بنفس القضية , بغرض تحسين أداء إدارة الهجرة , ومكافحة هجرة العبور غير الشرعية , وتثبيت سياسة العودة والاندماج لخلق سياسة واقعية تربط بين الهجرة والتنمية .

6- التأكيد علي أهمية التنسيق والتعاون فيما بين الدول الباعثة ودول الاستقبال من خلال تبادل المعلومات وتقديم الدعم المادي المشترك مع التعاون علي القضاء علي أسباب الهجرة في مواطن الأصل .

7- إقامة المشاريع الاستثمارية في الدول الطاردة لتوفير فرص عمل تستوعب ما أمكن من الأعداد لتخفيف ضغط الهجرة .

8- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الهجرة ودعمها علي قدر حجم الظاهرة وحجم مستوي القضاء عليها بتطبيق أشد العقوبات الرادعة التي تكون فيها العبرة للغير وتسد الثغرات أمام طموحات المفكرين في الهجرة غير المشروعة مستقبلا .

9- استحداث لجنة شعبية عامة مختصة بشؤون الهجرة ملحقة بجهاز أمن قوي ومؤهل تأهيلا متكاملا يعني بشؤون الهجرة ودراسة متطلباتها ومعالجتها ومكافحتها , مع اقتراح سحب مهام إدارة الهجرة عن الإدارة العامة للجوازات لما لها من أعباء تضعف من أدائها , وعدم احتوائها علي كفاءات في مستوي الأداء المطلوب

10- اختيار العناصر الجيدة والتي لها سيرة أخلاقية حميدة لحراسة الحدود والمنافذ , مع متابعة التغيير المستمر لهم والاستبدال خشية الارتشاء وبيع الذمم .

11- اتخاذ مواقف سياسية لافتة للنظر مع الدول التي لا تحاول ضبط رعاياها أو التي لا تقوم بأداء واجباتها تجاه مهاجريها كالقيام بإجراءات الترحيل مع تحمل الأعباء المالية التي أرهقت ميزانية الدولة .

12- الاستمرارية في برامج الترحيل , وعدم ترك المجال أمام أي هدنة من شأنها إفساح المجال أمام تزايد أعداد المهاجرين , أو من شأنها أن تتناقل إعلاميا بأن برامج الترحيل ما هي إلا موسمية , أو مرحلية كما هو متناقل الآن بين المهاجرين الذين اعتادوا التخفي فقط أثناء فترة تلك الحملات التي تظهر بأسباب بارزة ثم تختفي بدون مبررات .

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجـــــع

أولا : المصادر

1- كلمة القائد معمر القذافي . أثناء افتتاح الدورة التاسعة عشر لتحرير أفريقيا , 1972 .

2- كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة , كلمة ألقاها أمام البرلمان الأوروبي , 2003/01/29 ف .

3- أبو زيد عمر دوردا . مداخلة بالمؤتمر الوطني حول " مستقبل سوق العمل بالجماهيرية العظمى , طرابلس , 9- 2004/05/10 .

4- السجل القومي . مجلد 5 , 1975.

5- السجل القومي . مجلد 9 , 1979 .

6- السجل القومي . مجلد 20 , 1989 .

7- تقرير برنامج دعم إدارة الهجرة غير الشرعية , طرابلس , الإدارة العامة للشؤون القنصلية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2003 .

8- تقرير زيارة دنيس نورمان . ضابط الارتباط المكلف بمكافحة الهجرة غير الشرعية بالسفارة البريطانية في إيطاليا للجماهيرية , طرابلس , الإدارة العامة للشؤون الأوروبية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2004 .

9- تقرير التنمية البشرية في ليبيا,طرابلس , الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق , 1999 .

10- كتاب أمين اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام بشعبية سرت المعمم على مراكز الأمن الشعبي المحلي التابعة للشعبية , دون إشاري , 2002 .

11- كتاب اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية الموجه للجنة الشعبية العامة , طرابلس , إشاري رقم 1-1-14 - 8852 , 2001 .

12- ورقة عمل حول إدارة الهجرة , الإدارة العامة للشؤون القنصلية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , طرابلس , 1998 .

13- تقرير حول مشاركة وفد الجماهيرية في المؤتمر الوزاري الثالث , تجمع غرب المتوسط " 5+5 "حول الهجرة , اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ,2003 .

14- محضر الاجتماع غير الرسمي الأول لفريق العمل "11" , حول هجرة العبور المتوسطية , اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2004 .

15- ورقة عمل حول " الهجرة والتبادل البشري فى غرب المتوسط " الإدارة العامة للشؤون القنصلية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي2004 .

16- تقرير عن زيارة وزير الداخلية الإيطالي للجماهيرية , الإدارة العامة للشؤون الأوروبية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , طرابلس, 2004 .

17- محضر اجتماع الجانبان الليبي والإيطالي بشأن دراسة قائمة الاحتياجات الليبية من الإمكانات الفنية والتقنية , طرابلس , اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2003 .

18- تقرير بعثة المفوضية الأوروبية إلى الجماهيرية حول " الهجرة اللاشرعية ", طرابلس , الإدارة العامة للعلاقات والتعاون باللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام , 2004 .

19- الرؤية الليبية للهجرة غير الشرعية , طرابلس , الإدارة العامة للعلاقات والتعاون الدولي باللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام , 2004 .

20- مذكرة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي حول " انعكاس ظاهرة الهجرة غير الشرعية علي علاقات المفوضية الأوروبية مع الجماهيرية " , طرابلس , 2003 .

21- مذكرة وفد الجماهيرية المشارك في أعمال المنتدى البرلماني الأوروبي المتوسطي الثاني حول " الهجرة في المتوسط الأفاق والتحديات " , طرابلس , اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2005 .

22- تقرير الإدارة العامة للشؤون القنصلية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي حول " طرق وأساليب مكافحة الهجرة غير المشروعة" , طرابلس , اللجنة الشعبية العلامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , د , ت .

23- تقرير حول مشاركة وفد الجماهيرية المشارك في المؤتمر الثالث لتجمع غرب المتوسط "5+5 "، حول الهجرة غير الشرعية , 14- 16 /2004/9 ف , طرابلس , اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2004 .

24- تقرير الوفد المشارك في اجتماع الخبراء لمجموعة حوار " 5+5 " بالمؤتمر الوزاري الثالث حول " الهجرة في غرب المتوسط " , طرابلس , اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2004 .

25- مدونة التشريعات الليبية , مؤتمر الشعب العام ,سرت ,2004 .

26- ورقة عمل حول" نحو سياسة متزنة وفعالة للحد من الهجرة غير الشرعية , طرابلس , الأداة العامة للشؤون القنصلية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي , 2004 .

27- تقرير عن الندوة العلمية حول " الهجرة غير النظامية في فضاء غرب المتوسط " , طرابلس , اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ,2003 .

28- كتاب الإدارة العامة للشؤون القنصلية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الموجه إلى اللجنة العليا لضبط وتجميع وترحيل المتسللين رقم 1 ,88 ، 16 9128 , والمرفق طيه ترجمة لمقال بصحيفة الكوريري ديلاسيرا بعنوان " المهاجرون الأجانب يقولون أن ليبيا تطردهم ولذلك يلجئون إلى أوروبا " , طرابلس , 2004 .

29 - كتاب هيئة السيطرة رقم 167 - 26 , بشأن ترحيل الأجانب الموجه للجنة الشعبية العامة , طرابلس , 2004 .

ثانياً : المراجع

1- إبـراهيم مـصطفي وآخـرون , المعجـم الوسـيط , الجـزء الثـاني , بيـروت , منشورات دار إحياء التراث العربي ,(د.ت) .

2- إسماعيل صبري , نحو نظام اقتصادي عالمي جديد , القاهرة , منشورات الهيئة المصرية للكتاب , 1977 .

3- الثورة في ثلاثين عام , التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999 , منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , مصراتة .

4- الثورة في عام , التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية , 1969 - 1994 . منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان , مصراتة

5- الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا " تحليل جغرافي " , ترجمة أبو لقاسم العزابي , طرابلس , منشورات المنشأ الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع , 1981 .

6- العلاقات الدولية , من مكتبة الفكر الجماهيري , طرابلس , منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر , 1985 .

7- الهجرة غير المشروعة .. دراسة مقدمة من قبل الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية , طرابلس , 2004 .

8- جاك بران , مشكلة نقل التكنولوجيا ,الدوحة ,ترجمة محمود النوجي , منشورات منظمة الخليج للاستشارات , 1996 .

9 - حبيب هنري , ليبيا بين الماضي والحاضر ,ترجمة شاكر إبراهيم , طرابلس , منشورات المنشأ الشعبية للنشر والتوزيع , 1989 . 0رياض عواد . هجرة العقول , طرابلس , منشورات شعبة التثقيف والتعبئة والإعلام , .1992

10- شوقي الجمل , تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها , القاهرة , منشورات مكتبة الأنجلو المصرية , 1976 .

11- صادق رشيد . أفريقيا والتنمية المستعصية ، ترجمة مصطفي مجدي , القاهرة , منشورات مركز البحوث العربية , 1977 .

12- صبحي محمد قنوص , أزمة التنمية , مصراته, منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , 1982 .

13- صلاح الدين السوري , الأوضاع السياسية في ليبيا 1951 - 1969 , طرابلس , 1983 .

14- ظاهر جاسم محمد , دراسات تاريخية في العلاقات العربية الأفريقية , منشورات دار شموع الثقافة للنشر والتوزيع , 2003 .

15- عبد السلام محمد شلوف . وآخرون , من اكراء إلى لومي , طرابلس , منشورات دار الجماهيرية للتوزيع والإعلان ,2001 .

16- عبد القادر جامي , من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى , (ترجمة) محمد الاسطي , منشورات دار المصراتي , 1981 .

17- عبد القادر مصطفي المحيشي . وآخرون , جغرافية القارة الأفريقية وجزرها , مصراتة , منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , 2000 .

18- عبد الله هدية , العرب وأزمة الاقتصاد العالمية , بيروت , منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , 1986 .

19- عز الدين عبد السلام العالم ,تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي , دراسة في تاريخ الحركة الوطنية في المهجر بمصر , بنغازي ,منشورات مركز جهاد الليبيين للدارسات التاريخية , بنغازي ,منشورات دارالكتب الوطني, 2000.

20- محبات إمام الشرابي , الوجود العربي الإسرائيلي في أفريقيا , الطبعة الأولى , القاهرة , منشورات دار المعارف , 1982 .

21- مجدي حماد . النظام السياسي الاستيطاني . دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا . بيروت . منشورات دار الوحدة للطباعة والنشر . 1981 .

22- مجموعة من الأساتذة . التحولات السياسية والاقتصادية في ليبيا ,طرابلس , منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1994 .

23- محمد الجوهري . علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث , القاهرة , منشورات دار المعارف , 1976 .

24- محمد المبروك يونس , دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية , الزاوية , منشورات مطابع الوحدة العربية , 1994 .

25- محمد عبد الخالق عمر . القانون الدولي الليبي الخاص , بنغازي , منشورات جامعة قار يونس , 1989 .

26- محمد فريد وجدي . دائرة معارف القرن العشرين . الطبعة الثالثة , مجلد العاشر , بيروت , منشورات دار المعرفة , 1971 .

27- محمد عبد الخالق عمر . القانون الدولي الليبي الخاص , منشورات جامعة قار يونس , 1978 .

28- مصطفي عمر التير . التنمية والتحديث , نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي , بنغازي , منشورات معهد الإنماء العربي .

29- فرانسيسكو كورو , ليبيا أثناء العهد العثماني , (ترجمة) خليفة التليسي , منشورات دار الفرجاني , 1971 .

30- نجمي رجب ضياف , مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية , طرابلس , منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية و1999 .

31- وليم فهمي , موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين , القاهرة ,منشورات دار المعرفة , 1978 .

32- يسري الجوهري , جغرافية السكان , الطبعة الثالثة , بيروت , منشورات دار المعرفة الجامعية , 1976 .

33- يوسف شرارة , مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية , القاهرة , منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1996 ,

ثالثا ـ الدوريات

1ـ إبراهيم حركات . " دور الصحراء الأفريقية في التبادل والتسويق خلال العصر الوسيط " , مجلة البحوث التاريخية , العدد الأول , طرابلس ,منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية . 1981.

2ـ سالم البرناوي (أفاق التعاون العربي الأفريقي) , مجلة دراسات , العدد الرابع , منشورات وحدة البحوث والدراسات بمكتب الاتصال الخارجي , 1991

3ـ مجلة الأمن العام , العدد 51 ، عدد خاص , طرابلس , الإدارة العامة للعلاقات والتعاون باللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام , 2004 .

4ـ نوا زد الهيثي ." التنمية في أفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين " , مجلة دراسات ,العدد 7 , طرابلس , منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع

5ـ يوسف الصواني ." ليبيا التحديات والخيارات "، مجلة فضاءات , العدد 11 , طرابلس .